



جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

متطلبات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)

إعداد الطالبة: نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو

إشراف الدكتور: عامر الفيتوري المقري

الدرجة العلمية: أستاذ

(2022م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2022/02/20م

الموافق 19/رجب/1443هـ قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ
إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ
الْعَظِيمِ

سورة الجاثية / الآية "13"

الإهداء

إلى من قرأ الله بهما بتوحيده وقال في كتابه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا آيَاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: 23]

إلى والدي أمدهما الله بالصحة والعافية

إلى السند والعضد والساعد

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أرواحاً رحلت وظلت ذكراها ساكنة في قلبي

إلى أخي (عبدالرزاق)

إلى أستاذي مجيب حسن - أستاذي امحمد اشنيبيش

أدعو الله لهم بالرحمة جميعاً

إلى كل أهلي وأصدقائي

إلى كل من علمني حرفاً

إلى كل من ساندني ولو بابتسامة

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة

الشكر والتقدير

قال الله تعالى: ﴿مَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [النمل: 40] وقال نبينا الكريم صلى

الله عليه وسلم- : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل).

أحمد الله حمداً كثيراً وأشكره شكراً جزيلاً أن أعانني على إتمام هذا العمل....

أما بعد

في بداية هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله له القبول، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل/ أ.د. عامر الفيتوري المقري لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة ، ولكل ما قدمه لي من ملاحظات وإرشادات قيمة كان لها الأثر الكبير في وصول الدراسة إلى هذه الصورة فجزاه الله عني خير جزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى أ. علي عبدالله المحمودي ،على ما قدمه لي من مساعدة في

الجانب العملي من الدراسة .

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاز وإتمام هذه الدراسة.

المستخلص:

العالم كله أصبح مهتما بالتنوع الاقتصادي فالتنوع عامل استقرار أساسي لكل دولة في العالم وخصوصا البلدان الريفية التي تعتمد على النفط في تمويل انفاقها العام كالليبيا تحديدا، وتأتي أهمية سياسة التنوع الاقتصادي لمواجهة أخطار التقلب المستمر في أسعار النفط، وتذبذب دخل الدولة وانفاقها العام والذي يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي، وتعد سياسة التنوع الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة في ليبيا منذ بداية السبعينيات، حيث سخرت اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسسية، تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي.

الا أن استراتيجية التنوع تحولت إلى شعار ولم يتم بلوغ هذه الغاية، عليه تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وصولاً لتحديد المتطلبات والاستراتيجيات البديلة بتحقيقه مستقبلاً من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. تحليل المؤشرات الكلية في الاقتصاد الليبي .
 2. استعراض الجهود والخطط السابقة المتعلقة بالتنوع الاقتصادي .
 3. قياس وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في ليبيا .
 4. تحديد المتطلبات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التنوع في الاقتصاد الليبي .
- ووصولاً إلى تحقيق هدف الدراسة تبنت الدراسة الأسلوب القياسي في تحليل العلاقة بين النمو والتنوع، وكذلك الأسلوب الوصفي التحليلي لتتبع وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

وقد توصلت الدراسة الى أهم النتائج والتوصيات التالية :

أولاً- النتائج:

- 1- على الرغم من تأكيد الخطط التنموية على مسألة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، إلا أن ذلك لم يتجسد على أرض الواقع إلا على نطاق ضيق. حيث لا يزال

الاقتصاد الليبي الأقل تنوعاً بين اقتصاديات بلدان المنطقة، وكذلك بين البلدان المنتجة للنفط.

2- نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتكزاً بشكل كبير على نمو القطاع النفطي حيث قادت الثورة النفطية مسار التنمية فيها وانعكست أدوارها في هيكل النشاط الاقتصادي ومؤشرات أدائه الكلي كمؤشر الناتج المحلي الاجمالي، والإيرادات العامة، وعوائد الصادرات التي تهيمن عليها عائدات النفط بشكل مباشر وغير مباشر مما يدل على ضعف الأداء الاقتصادي في ليبيا وعدم قدرته على التنوع الاقتصادي وأن بوادر التوجه نحو التنوع الاقتصادي ليس بالمستوى المطلوب والإجراءات اللازمة للتنوع الاقتصادي ما زالت سطحية.

3- إن وجود القطاعات المؤهلة لتحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي ليس شرطاً كافياً ما لم يتوفر المناخ المناسب الذي يشجع على زيادة الاستثمارات في هذه القطاعات، وبالطبع يعد هذا المناخ حصيلة تفاعل العديد من النظم والسياسات الاقتصادية الداخلية التي يجب أن توضع في إطار التطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمية.

4- ما زالت الإيرادات النفطية هي المحرك الرئيس للاقتصاد الليبي، بالرغم من نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، التي تساهم بشكل جذري في تنمية مصادر الدخل وتنويعها.

5- ضآلة حجم ومساهمة الصادرات الليبية، غير النفطية حيث أن الصادرات النفطية ما زالت تمثل المحرك الرئيس لمستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

6- بينت قيم المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي بحسب قيم مقياس (هيرفندال - هيرشمان) أن الاقتصاد الليبي حقق قدراً طفيفاً من التنوع الاقتصادي حيث أن انخفاض التنوع يترافق بشكل أساسي بالتقلبات التي تحدث في الصادرات ، ومع اعتماد الدولة على الصادرات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

7- تبين من العرض التحليلي والقياسي للدراسة بأن الاقتصاد الليبي لا ينطبق عليه مبدأ التنوع الاقتصادي ، وان الاقتصاد الليبي أحادي الجانب بمعنى اعتماده شبه الكلي على القطاع النفطي (الصادرات النفطية) ، ونستنتج كذلك ان قوة عامل التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرفندال -هيرشمان) في النموذج القياسي تتوقف على زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الواعدة (الصناعات الاستراتيجية ، الزراعة ، السياحة ، الخدمات الدولية والمحلية المنوعة

التي يتميز بها الاقتصاد الليبي (وبالتالي تزداد قوة تأثير عامل التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي .

ثانياً- التوصيات:

1- على الدولة بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات للحد من التبعية للنفط ، لذلك يجب إعادة النظر في أسلوب التخطيط واعداد الخطط بما يتناسب والظروف الاقتصادية المستجدة على الساحتين المحلية والدولية.

2- بما ان القطاع النفطي من أكثر القطاعات المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن استخدام الإيرادات المتحصلة من هذا القطاع في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما وأنه يمكن استخدام المخرجات الأخرى من القطاع النفطي في صناعات متعددة كالصناعات البتروكيمياوية وبذلك يمكن تحقيق النمو في القطاعات الأخرى، وبالتالي تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

3- العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجيات فعالة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمارات في جميع النشاطات وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضاً في مختلف المجالات الاقتصادية ، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجالات مختلفة كونهم محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي ووسيلة للتنوع الاقتصادي.

4- تعديل أسلوب إدارة الإيرادات النفطية وكيفية توزيعها بين الانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري، والعمل على إنشاء صندوق سيادي لإدارة الفوائض المالية من خلال إدخار جزء من هذه الإيرادات وإعادة استثمارها في الداخل والخارج كبديل لمواجهة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

5- العمل على زيادة الصادرات الليبية وتنويعها باعتبارها ضرورة حتمية لتنمية مصادر الدخل للاقتصاد الليبي وتنويعها ولا يتم ذلك إلا من خلال التركيز على الصناعات التصديرية التي تمتلك ليبيا ميزة نسبية تنافسية في إنتاجها وتصديرها.

Abstract:

The whole world has become interested in economic diversification. Diversity is a fundamental stabilizing factor for every country in the world, especially rentier countries that depend on oil to finance their public spending, such as Libya in particular. on economic stability.

The policy of economic diversification is one of the strategic goals adopted by successive economic development plans in Libya since the beginning of the seventies, where large financial funds have been devoted to the development and development of various sectors of economic activity to achieve sustainable development. Successive structural and structural changes in the national economy, with the aim of diversifying sources of income, reducing excessive dependence on one commodity or a particular sector, and ensuring balance and economic stability.

However, the diversification strategy turned into a slogan and this goal was not achieved. Therefore, this study aims mainly to analyze the indicators of economic diversification in the Libyan economy in order to determine the requirements and alternative strategies to achieve it in the future through the following sub-objectives:

1. Analysis of macro indicators in the Libyan economy.
2. Review previous efforts and plans related to economic diversification.
3. Measuring and analyzing indicators of economic diversity in Libya.
4. Determining the requirements and strategies to achieve diversification in the Libyan economy.

In order to achieve the goal of the study, the study adopted the standard method for analyzing the relationship between growth and diversity, as well as the descriptive analytical method to track and analyze indicators of economic diversity in the Libyan economy.

The study reached the following most important results and recommendations:

First- the results:

- 1- Despite the emphasis of development plans on the issue of economic diversification and reducing dependence on the oil sector, this was not embodied on the ground except on a small scale. The Libyan economy is still the least diversified among the economies of the countries of the region, as well as among the oil-producing countries.
- 2- As a result of the GDP growth based largely on the growth of the oil sector, where the oil revolution led the path of development in it and its roles were reflected in the structure of economic activity and its overall performance indicators such as the GDP indicator, public revenues, and export earnings, which are directly and indirectly dominated by oil revenues, which This indicates the weak economic performance in Libya and its inability to diversify the economy, and that the signs of moving towards economic diversification are not at the required level and the necessary measures for economic diversification are still superficial.
- 3- The presence of sectors qualified to achieve development and diversify sources of income in the Libyan economy is not a sufficient condition unless there is an appropriate climate that encourages increased investments in these sectors. economics at the local and global levels.
- 4- Oil revenues are still the main driver of the Libyan economy, despite the growth of non-oil economic activities, which contribute radically to the development and diversification of income sources.

- 5- The low volume and contribution of Libyan non-oil exports, as oil exports still represent the main driver of the level of economic activity in the Libyan economy.
- 6- The values of the composite index of economic diversification according to the values of the scale (Hervendal- Hirschmann) showed that the Libyan economy achieved a slight degree of economic diversification, as the decline in diversity is mainly associated with fluctuations that occur in exports, and with the state's dependence on oil exports in achieving economic development.
- 7- It was found from the analytical and standard presentation of the study that the Libyan economy does not apply to the principle of economic diversification, and that the Libyan economy is one-sided in the sense of its almost total dependence on the oil sector (oil exports). The benchmark depends on increasing the relative contribution of the promising sectors (strategic industries, agriculture, tourism, various international and local services that characterize the Libyan economy), and thus the influence of the factor of economic diversification on economic growth increases.

Second- Recommendations:

- 1- The state should build an economy based on diversifying activities in various fields to reduce dependency on oil. Therefore, the planning method must be reconsidered and plans prepared in line with the emerging economic conditions on the local and international arenas.
- 2- Since the oil sector is one of the most influential sectors on the gross domestic product, the revenues obtained from this sector can be used in the development of other economic sectors, and other outputs from the oil sector can be used in multiple industries such as petrochemical

industries, thus achieving growth in other sectors. Thus achieving growth in GDP.

- 3- Working on developing economic sectors by adopting effective strategies to encourage the private sector to engage in investments in all activities and encouraging small and medium enterprises as well in various economic fields, in addition to encouraging foreign investment in various fields as they are a major driver of economic growth and a means of economic diversification.
- 4- Amending the method of managing oil revenues and how they are distributed between operational spending and investment spending, and working to establish a sovereign fund to manage financial surpluses by saving part of these revenues and reinvesting them at home and abroad as an alternative to facing the drop in oil prices in the international market.
- 5- Working to increase and diversify Libyan exports as an imperative to develop sources of income for livelihood

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ن	قائمة الأشكال
و	مستخلص الدراسة
الإطار العام للدراسة	
2	1. مقدمة
2	2. المشكلة البحثية
3	3. فرضية الدراسة
3	4. أهمية الدراسة
4	5. أهداف الدراسة
4	6. منهجية الدراسة
4	7. حدود الدراسة
4	8. الدراسات السابقة
الفصل الأول	
نشأة وتطور الاقتصاد الليبي	
10	1.1- المقدمة
10	2.1- نشأة وتطور الاقتصاد الليبي:
10	1.2.1- مرحلة ما قبل النفط:
12	2.2.1- مرحلة ما بعد النفط
15	3.1- الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي
15	1.3.1- أحادية الاقتصاد

الصفحة	الموضوع
15	2.3.1- ارتباط التنمية بحجم الإيرادات النفطية
16	3.3.1- انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي
17	4.3.1- نقص الأيدي العاملة
17	5.3.1- اتساع الرقعة الجغرافية وانخفاض الكثافة السكانية
17	6.3.1- تركيز الصادرات وتنوع الواردات
18	4.1- تجربة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا
20	1.4.1- خطة التحول الثلاثية (1973 - 1975)
20	2.4.1- خطة التحول الخماسية (1976 - 1980)
21	3.4.1- خطة التحول الخماسية (1981 - 1985)
23	4.4.1- فترة العمل بميزانيات سنوية (1986 - 2006)
23	1.4.4.1- مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1986-1990)
23	2.4.4.1- مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1991-1995)
24	3.4.4.1- البرنامج الثلاثي (1994 - 1996)
24	4.4.3.1- (الفترة 1997-2001)
25	5.4.4.1- مشروع خطة التحول (2002-2006)
26	5.1- دور القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي
27	6.1- تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي
27	1.6.1- تطور الناتج المحلي الإجمالي
28	1.1.6.1- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
31	2.1.6.1- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
32	3.1.6.1- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب الأنشطة الاقتصادية (1970-2010)
39	4.1.6.1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية (1970-2010)

الصفحة	الموضوع
41	2.6.1- تطور العمالة والاستخدام
41	1.2.6.1- تطور حجم القوى العاملة
43	2.2.6.1- توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية
45	3.6.1- تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 - 2010)
48	1.3.6.1- تطور الصادرات
50	2.3.6.1- تطور الواردات
52	4.6.1- الإيرادات العامة
52	1.4.6.1- هيكل ومصادر الإيرادات العامة
54	2.4.6.1- تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010)
55	5.6.1- تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
55	1.5.6.1- مؤشر التضخم في الاقتصاد الليبي
59	2.5.6.1- تطور مؤشر البطالة
61	6.6.1- تطور ميزان المدفوعات الليبي
	الفصل الثاني
	الأسس العامة للتنوع الاقتصادي
66	1.2- مقدمة
66	2.2- مفهوم التنوع الاقتصادي ومبرراته
66	1.2.2- مفهوم التنوع الاقتصادي
68	3.2- أنواع التنوع الاقتصادي
68	4.2- مبررات وأهداف التنوع الاقتصادي
68	1.4.2- مبررات التنوع الاقتصادي
72	2.4.2- أهداف التنوع الاقتصادي
72	5.2- أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية

الصفحة	الموضوع
73	6.2- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
73	1.6.2- مقياس التنوع الاقتصادي
73	2.6.2- مؤشر هيرفندل- هيرشمان (Her finida- Hirschinan)
74	3.6.2- مؤشرات المزايا النسبية المتحققة (RCA) Reveaied "Comparrtive Advantage"
75	4.6.2- مؤشر معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية
76	5.6.2- مؤشر معامل جيني Gini Coefficient
76	6.6.2- تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي
77	7.6.2- تطور مساهمة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات الوطنية
77	8.6.2- تطور مساهمة القطاع العام والخاص في إجمالي القيمة المضافة وإجمالي التراكم الرأسمالي الثابت
77	7.2- تجارب دولية وإقليمية في التنوع الاقتصادي
77	1.7.2- تجارب دولية في مجال استراتيجية التنوع الاقتصادي
80	2.7.2- تجارب دول عربية أخرى
82	8.2- متطلبات وآليات التنوع الاقتصادي
82	1.8.2- متطلبات التنوع الاقتصادي
88	2.8.2- آليات التنوع الاقتصادي
	الفصل الثالث التنوع الاقتصادي في ليبيا (الفرص والتحديات)
95	1.3- المقدمة
95	2.3- الفرص والتحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي
98	3.3- محركات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:
98	1.3.3- قطاع الصناعة

الصفحة	الموضوع
98	1.1.3.3 أهمية الصناعة
99	2.1.3.3- تطور ودور الصناعة في ليبيا
104	3.1.3.3- أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع الصناعة في ليبيا
105	2.3.3- قطاع الطاقة المتجددة
105	1.2.3.3- الطاقة المتجددة في ليبيا
106	2.2.3.3- معوقات استخدام الطاقة المتجددة في ليبيا
107	3.3.3- قطاع النقل والتجارة والخدمات اللوجستية
108	4.3.3- القطاع السياحي
109	1.4.3.3- مقومات النشاط السياحي في ليبيا
112	2.4.3.3- معوقات السياحة في ليبيا
113	3.4.3.3- دور السياحة في التنمية الاقتصادية
114	4.4.3.3- تطوير قطاع السياحة في ليبيا
115	5.3.3- قطاع الصيد البحري
116	6.3.3- قطاع الكهرباء
116	1.6.3.3- تفعيل دور قطاع الكهرباء
117	2.6.3.3- مصادر الحصول على الكهرباء
117	7.3.3- قطاع المصارف والتأمين
118	1.7.3.3- أهم المشاكل التي تعيق العمل المصرفي
119	2.7.3.3- تفعيل دور المصارف التجارية
120	8.3.3- معوقات التنوع الاقتصادي
120	1.8.3.3- - المعوقات المرتبطة بخصائص الاقتصاد الليبي وشروط تنميته
120	2.8.3.3- المعوقات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المتبعة
121	3.8.3.3- المعوقات المرتبطة بخصائص إدارة التنمية والموارد البشرية العاملة بها

الصفحة	الموضوع
121	9.3.3- قياس مؤشرات التنوع الاقتصادي
122	1.9.3.3- التنوع في الناتج المحلي الإجمالي
123	2.9.3.3- التنوع في الصادرات
124	3.9.3.3- التنوع في الواردات
126	4.9.3.3- التنوع في الإيرادات العامة
127	5.9.3.3- المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي
128	10.3.3- قياس أثر التنوع على النمو الاقتصادي في ليبيا
128	1.10.3.3- توصيف النموذج
129	2.10.3.3- طريقة التقدير
130	3.10.3.3- نتائج تقدير النموذج القياسي
135	11.3.3- نتائج الجانب القياسي
137	الخاتمة
140	قائمة المراجع
-	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
16	جدول (1-1) يبين تطور معدل الانفتاح الاقتصادي على الخارج في سنوات مختارة (بالمليون دينار)
19	جدول (2-1) مخصصات ومصروفات التنمية في ليبيا 1975-2001 م (بالمليون دينار ليبي)
19	جدول رقم (3-1) الا نفاق الفعلي والتوزيعي النسبي لميزانيات التحول 1973-1985
26	جدول رقم (4-1) هيكل الاستثمارات المحلية 1970-1997 م
29	جدول (5-1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (2010-1970)
36	جدول رقم (6-1) تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2010-1970)
37	جدول رقم (7-1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2010-1970) بالأسعار الجارية
39	جدول (8-1) تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (2010-1970)
42	جدول رقم (9-1) تطور استخدام القوى العاملة في ليبيا خلال الفترة (1970-2000)
43	جدول رقم (10-1) توزيع استخدام القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية :
45	الجدول (11-1) تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-1970)
47	جدول رقم (12-1) تطور نسبة التجارة الخارجية ومكوناتها إلى الناتج الإجمالي خلال الفترة (2010-1970)
53	جدول (13-1) هيكل ومصادر الإيرادات العامة
54	جدول (14-1) الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي (2010-1970)
58	جدول (15-1) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم السنوي في ليبيا خلال الفترة (2010-1970)
60	جدول رقم (16-1) تطور أعداد العاطلين ومعدل البطالة في الاقتصاد الليبي

الصفحة	الجدول
	خلال الفترة (2010-1970)
62	جدول (1-17) تطور ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (2010-1970)
95	جدول (3-1) الفرص والتحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي
102	جدول رقم (3-2) تطور انتاج، صادرات الصناعات البتروكيمياوية خلال فترة (1985-2010).
122	جدول رقم (3-3) التغيير النسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
124	جدول رقم (3-4) توزيع الصادرات
125	جدول رقم (3-5) توزيع الواردات
126	جدول رقم (3-6) توزيع الإيرادات العامة
131	جدول رقم (3-7) اختبار فترات الإبطاء لمتغير Rate
131	جدول رقم (3-8) اختبار فترات الإبطاء لمتغير H H
131	جدول رقم (3-9) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي بواسطة اختبار ديكي - فولر الموسع ADF
132	جدول رقم (3-10) اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود Bounds Test
133	جدول رقم (3-11) نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي
135	جدول رقم (3-12) اختبار التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للبقاى

فهرس الأشكال

الصفحة	الجدول
97	شكل (1-3) تصور حول محركات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي
125	شكل (2-3) تطور معامل هيرفندال -هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي
124	شكل (3-3) تطورمعامل هيرفندال -هيرشمان لتنوع الصادرات
125	شكل (4-3) تطور معامل هيرفندال -هيرشمان لتنوع الواردات
126	شكل (5-3) تطور معامل هيرفندال -هيرشمان لتنوع الايرادات
127	شكل (6-3) المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- المشكلة البحثية
- فرضية الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- حدود الدراسة
- الدراسات السابقة

أولاً: المقدمة .

تعد سياسة التنوع الاقتصادي إحدى السياسات الهامة في عملية التنمية الاقتصادية كما تمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على مورد اقتصادي ناضب تتأثر أسعاره و صادراته بالتطورات الحاصلة في أسواق النفط الخارجية وهو الأمر الذي يجعل تمويل برامج التنمية مرهوناً بمدى استقرار هذه السوق خاصة في ضوء عدم وجود صادرات أخرى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق نوع من الاستقرار في العائدات .

وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على وضع الخطط و البرامج الاقتصادية التي هدفت إلى التنوع لا يزال النفط المصدر الرئيسي للدخل والنقد الأجنبي و الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن مساهمته في تطوير القطاعات الأخرى وقد عجزت السياسات التنموية في ليبيا بوضوح في تحقيق أهدافها وخاصة على صعيد تنويع مصادر الدخل وتغيير هيكل الناتج الإجمالي لصالح القطاعات غير النفطية والاعتماد على قطاعي الزراعة والصناعة في خلق مصادر للدخل بديلة للنفط وتحقيق التنمية المكانية.

ثانياً : المشكلة البحثية .

يعتبر الافتقار الى التنوع أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي ،وذلك بسبب سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الليبي، وبعد مرور أربع عقود من الخطط التنموية مازالت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً وتشكل ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي ومازالت الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للاقتصاد الليبي وتشكل حوالي 95% خلال فترة الدراسة .

وبالتالي تكمن المشكلة البحثية في التساؤلات التالية :

1. لماذا لم تحقق الخطط والبرامج التنموية التنوع الاقتصادي في ليبيا ؟
2. ماهي متطلبات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ليبيا مستقبلاً ؟
3. كيف يمكن تحقيق تنويع الاقتصاد الليبي ؟
4. كيف يمكن تنمية وتطوير القطاعات القطاعات الواعدة في الاقتصاد الليبي ؟

ثالثاً: فرضية الدراسة .

هذه الدراسة هدفت إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

1. الاقتصاد الليبي اقتصاد يتصف بالتركز في القطاع النفطي .
2. تنمية القطاعات الواعدة يتطلب استراتيجيات بديلة للاستراتيجيات السابقة .

رابعاً: أهمية الدراسة .

1. أهمية الدراسة بالنسبة للمكتبة العلمية:

تعتبر هذه الدراسة إضافة وإثراء للمكتبة العلمية، من حيث تقديمها لموضوع التنوع الاقتصادي وأثره على الاقتصاد، من خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية الملمة به، وعرض الموضوع بطريقة أكثر عمقاً وتحليلاً، من خلا استخدامها لأحدث طرق الاقتصاد القياسي، وبالتالي الوصول إلى نتائج منطقية ومتوافقة مع واقع الاقتصاد الليبي والظروف التي مر بها خلال فترة الدراسة .

2. أهمية الدراسة بالنسبة لصناع القرار :

تكمن أهمية الدراسة لصناع القرار الاقتصادي كونها ابرزت الدور المهم للتنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي، وضرورة اتخاذ قرارات لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، ووضع استراتيجيات اقتصادية من شأنها ان تحقق معدلات تنوع اقتصادي مستهدفة، وذلك عن طريق استقراء النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة، وخصوصاً ان الدراسة استخدمت نموذج قياسي يمكنه التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية لفترات مستقبلية تفيد في وضع الخطط المستقبلية .

3. أهمية الدراسة من حيث الاستفادة:

بما أن دولة ليبيا تعاني من مشكلة احادية الاقتصاد، مثلها مثل اغلب دول العالم الثالث النفطية، جاءت هذه الدراسة لتفيد الباحث والمطلع على موضوع التنوع الاقتصادي، من ضرورة وضع حلول لمشكلة اعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي، وبرزت الدراسة الفائدة من تحليلات اثار مؤشر هيرفندال-هيرشمان وقوته على التنوع الاقتصادي في الأجلين القصير والبعيد وما ترتب عليها من نتائج، برهنت على قصور مبدأ التنوع في ليبيا .

خامساً: أهداف الدراسة .

تهدف هذه الدراسة الى بصورة رئيسية إلى تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وصولاً لتحديد المتطلبات والاستراتيجيات البديلة بتحقيقه مستقبلاً من خلال الأهداف الفرعية التالية:

5. تحليل المؤشرات الكلية في الاقتصاد الليبي .
6. استعراض الجهود والخطط السابقة المتعلقة بالتنوع الاقتصادي .
7. قياس وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في ليبيا .
8. تحديد المتطلبات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التنوع في الاقتصاد الليبي .

سادساً: منهجية الدراسة.

اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي لتحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرشمان للتعرف على مدى تأثير التنوع على النمو الاقتصادي وذلك وفق نموذج تصحيح الخطأ ومنهج ARDL ، كما تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات الكلية ومؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي .

سابعاً: حدود الدراسة .

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في الاقتصاد الليبي ، أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة الزمنية (1970 _ 2010 م) ويعود السبب في اختيار هذه الفترة باعتبارها شهدت العديد من الخطط والبرامج الاقتصادية التي استهدفت التنوع الاقتصادي و التي كان لها أثر بالغ الأهمية سلبياً أو إيجاباً على الاقتصاد الليبي بشكل عام .

ثامناً: الدراسات السابقة .

سعت الدراسة قدر الإمكان إلى التعرف على الجوانب المختلفة والمرتبطة لموضوع التنوع بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والبحوث ذات العلاقة ، كان من أبرزها ما يلي :

- 1- بشير هادي عودة الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس، دراسة كمية للسنوات 2003- 2019 .

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها بالنقاط التالية :

1. تقييم اقتصادي كمي للسياسات التنموية خلا المدة(2003-2019) والمرتبطة بواقع هياكل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والقوى العاملة في العراق ، وتحديد مدى قدرة تلك السياسات في معالجة الاختلال الهيكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ز
2. عرض الوسائل والاليات الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق كشرط ضروري، وأن التطبيق الاجرائي المنتظم والرتيب لآليات التنويع الاقتصادي وهو الشرط الكافي لبلوغ الأهداف المنشودة .

2- الهام خوخو واخرون، دور سياسة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على انعاش التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر(1991_2015) مذكرة مقدمة لاستكمال ماستر اكاديمي 2017/2016 .

هدفت الدراسة إلى

1. معرفة ما اذا كانت الجزائر تعمل على تنويع اقتصادها أم لا .
2. تسليط الضوء على العلاقة بين تنويع الاقتصاد والتجارة الخارجية .
3. محاولة توضيح أهم الإجراءات التي اعتمدها الجزائر في ترقية وتنويع صادراتها ومدى ملائمتها للمنافسة في الأسواق الخارجية .

3 - تيطوم أيمن - سعادة السعيد، استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الازمة النفطية حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لاستكمال ماستر اكاديمي 2017/2016 .

وهدفت هذه الدراسة الى :

1. التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية .
2. التعرف على مختلف متطلبات واسباب بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويحافظ على الموارد المجتمعية للدولة .
3. تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في اطار تنويع الاقتصاد الوطني .

4 - مجيب حسن محمد . امحمد رمضان شنيبيش ،متطلبات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ،مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس ، 2014 .

هذه الدراسة سعت لتحقيق الأهداف الآتية :

1. عرض خصائص الاقتصاد الليبي الراهنة.
 2. قياس مدى التركيز و التنوع القائمة في الاقتصاد الليبي.
 3. عرض طبيعة الفرص والتحديات التي تواجه عملية التنوع الاقتصادي.
 4. اختيار القطاعات الواعدة التي يمكن الارتكاز عليها لإطلاق عملية التنوع الاقتصادي.
 5. اقتراح الاستراتيجيات الاقتصادية المناسبة لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي.
- 5 - عبد الحكيم المبروك نائل وآخرون ،معهد التخطيط- دراسة التنوع الاقتصادي في ليبيا، طرابلس ،2010.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1. عرض وتقييم العمل التنموي في مجال التنوع الاقتصادي بالتركيز على القطاعات ذات الإنتاجية العالية.
2. قياس التنوع الاقتصادي ومعرفة ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية أو عبر نطاق محدود منها، وذلك لتحديد نسبة التركيز وحاصل التنوع.
3. دراسة إمكانات ومقومات التنوع الاقتصادي من خلال تحديد متطلبات وآليات التنوع.

6 - عيسى حمد الفارسي ،التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:الواقع الحالي والاستراتيجيات المطلوبة ، ورقة بحثية في مؤتمر الاقتصادي الأول ، بنغازي ، 2010 .

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح سياسة التنوع الاقتصادي وأسبابه ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1. على الرغم من أهمية سياسة التنوع الاقتصادي ودورها في إيجاد مصادر دخل بديلة للنفط، إلا أن النفط وعائداته سيبقيان المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية .

2. أهمية الاهتمام بالتنوع الاقتصادي من فترة إلى أخرى، ففي بعض الأوقات كان هناك بطء وتراخ في متابعة عملية التنويع الاقتصادي في الفترات التي تراجعت فيها أسعار النفط ومن ثم إيراداته، مما أدى ذلك إلى أن تصبح سياسة التنويع الاقتصادي من أولويات السياسة الاقتصادية وهدفا من أهدافها الرئيسية .

7 - عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها، ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا: الماضي والمستقبل، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس، 2002 .

الهدف الأساسي لهذه الورقة هو التعرف على أهم المتطلبات اللازمة لتنويع قاعدة الاقتصاد الليبي، وتسليط الضوء على أهم القطاعات المؤهلة لتحقيق هذا الهدف .
وقد خلصت إلى عدد من النتائج أهمها :

1- مازالت الإيرادات النفطية هي المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي ، الرغم من نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية ، التي لم تساهم بشكل جذري في تنمية مصادر الدخل وتنويعها .

2- على الرغم من الانجازات التي تحققت في مجال التنمية الاقتصادية ، إلا أنها لم تصل بعد إلى درجة تحقيق الحماية المطلوبة للاقتصاد الليبي من مخاطر التذبذب في أسعار النفط في السوق العالمية ، ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بكل طاقتها ، بالإضافة إلى ضعف التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية التي يمثل الاستثمار فيها توجها مطلوبا ومرغوبا به لتحقيق هدف تنمية مصادر الدخل للاقتصاد الليبي وتنويعها .

3- إن وجود القطاعات المؤهلة لتحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي ليس شرطا كافيا ما لم المناخ المناسب الذي يشجع على زيادة الاستثمارات في هذه القطاعات .

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع التنوع الاقتصادي وأهميته في البلدان النامية ذات الوفرة في الموارد، لاسيما منها الغنية بالمعادن كالنفط إلا أن الجدل حول مدى واقعية النتائج التي توصلت إليها ظل قائماً خاصة فيما يتعلق بكيفية تحقيق التنوع و كذلك مؤشرات تقييمه و المقاربات المعتمدة في معالجته بالإضافة الى ذلك محدودية النظرة للتنوع

الاقتصادي ومستوياته، فمن الأبحاث ما اعتمدت المنظور التبادلي وركزت على تنوع الصادرات، ومنها من تطرقت فقط للعوامل الجزئية الأساسية في تحقيق التنوع الاقتصادي. وعليه تأتي هذه الدراسة للتأكيد على ضرورة وأهمية التركيز على الهيكل الإنتاجي للاقتصاد بالكامل، وحثية شمولية عملية التنوع لكافة الهيكل الاقتصادي و عدم اختصار هذه العملية في تنوع جانب العرض الكلي أي القطاع الإنتاجي والتبادلي (الصادرات) - و الذي دأبت عليه أغلب الدراسات بشكل مستقل عند دراسته وتقييمه وتقتح تبني نهج تنوع قائم على الطلب ملائم ومتطلبات التنمية المستدامة .

الفصل الأول

نشأة وتطور الاقتصاد الليبي

- المقدمة
- نشأة وتطور الاقتصاد الليبي:
- الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي
- تجربة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا
- دور القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي
- تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي

1.1 - المقدمة:

شهد الاقتصاد الليبي تحولات كبيرة بعد اكتشاف النفط وتصديره بالتحول من الاعتماد على المساعدات الأجنبية إلى تحقيق فوائد نفطية كبيرة وظهور تحولات اقتصادية ملموسة، وتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص الدول النامية، حيث يعتبر اقتصاداً صغير الحجم نسبياً مفتوحاً على الخارج، يعتمد في دخله على مورد ناضب، ويفتقر إلى العمالة الماهرة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني والحضري. فبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال فترة السبعينيات وكانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدمية، بهدف خلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط إلا أنه يتبين القصور في تحقيق مستهدفات كل خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي والميزانيات التنموية المتعاقبة المتعلقة بتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من استحواذهما على نسبة تزيد على 30% من أجمالي الانفاق التنموي. و يتطلب قياس درجة التنوع في هيكل الاقتصاد الليبي ضرورة البدء بدراسة وتحليل التطورات التي حدثت في مستوى ومعدل نمو هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتبيان العوامل التي أسهمت في تلك التطورات، حيث من شأن ذلك أن يوفر رؤية تحليلية جيدة توضح مدى المجهودات التي بذلت والمعوقات التي برزت أمام تحقيق التنوع الهيكلي، باعتبار التنوع هدفاً استراتيجياً ثم التأكيد عليه في مختلف خطط وبرامج التنمية الاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال العقود الثلاثة الماضية على وجه التحديد.

عليه يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالملامح العامة للاقتصاد الليبي وكذلك مستهدفات والخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تم تنفيذها في الاقتصاد الليبي، كما يستهدف هذا الفصل تحليل المؤشرات الكلية في الاقتصاد الليبي.

2.1 - نشأة وتطور الاقتصاد الليبي:

1.2.1 - مرحلة ما قبل النفط:

كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط مثلاً للاقتصاد المتخلف الذي تتعدم فيه أسباب النمو وعوامله، فهو يضم بين حدوده كل معوقات التنمية التي يمكن وجودها في أي بلد متخلف، وهي معوقات جغرافية واقتصادية وسياسية، واجتماعية وتكنولوجية⁽¹⁾.

(1) ميلود جمعة الحاسية، دور النقود والمصارف في الاقتصاد الليبي، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس 1979، ص 11.

فقد كانت المعونات والمساعدات الخارجية المصدر الرئيسي لخطط التنمية وضحت ليبيا في مقابل هذه المساعدات اذ لم يكن لديها سوى المركز الجغرافي الاستراتيجي الذي استغلته الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة لمصالحها العسكرية فكان المقابل ان أبقّت ليبيا على القواعد العسكرية الامريكية والبريطانية في ليبيا للحصول على أموال لتخفيف أعباء الميزانية، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات .

وقد اقتصر النشاط الاقتصادي علي الزراعة البعلية البدائية والمراعي والصيد فكانت الزراعة الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني حيث تعمل معظم القوى العاملة حوالي 200 الف عامل، كما ساهمت بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، وكان الناتج الزراعي يتوقف على كمية سقوط الامطار ففي المواسم الممطرة ينتعش محصول أشجار الزيتون، وتتمو الأعشاب الصالحة للرعي، وتزهّر زراعة القمح والشعير وينكاثّر النبات الصحراوي المعروف بالحلفاء، والذي كان له قيمة تجارية عالية، حيث اعتمدت عليه لفترة طويلة صناعة الورق في بريطانيا، وكان يُعد من أهم الصادرات الليبية⁽²⁾

اما عن الصناعة فقد استمرت عاجزة عن التوسع الكبير وذلك بسبب المشاكل الهيكلية للاقتصاد الليبي من حيث صغر السوق، وعدم توفر العمالة الماهرة، والمواد الاولية و الوقود لذلك بقيت الصناعة مركزة علي المواد الغذائية كالطماطم والتبغ، والنسيج التقليدي كصناعة السجاد ودباغة الجلود وتعليب السردين، وفي أواخر الخمسينيات زاد الإنتاج الصناعي عما كان عليه بنسبة اكثر من 50% وحدثت الزيادة الكبيرة في صناعة تعليب الطماطم، وعصر الزيتون وقد زاد عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 1958 بحوالي 20 الف شخص وقدرت مساهمة هذا القطاع بحوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فاتسمت هذه الفترة بوجود قطاع خدمات متواضع للقيام بالخدمات الأساسية كخدمات المواصلات، حيث يقوم في معظمه علي التجارة الداخلية وخدمات المصارف التي كانت فروعاً لمصارف أجنبية، وكنتيجة لذلك لم تتعدى أهميته في الناتج المحلي

(1) شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا، ص36.

(2) مصطفى عمر، العوامل الطبيعية والاستعمار والفقر، صفحات من التاريخ الاجتماعي الليبي، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، العدد الخامس، مطابع الوحدة العربية، الزاوية، 2000، ص45، 46.

(3) شكري غانم، مرجع سابق.

الإجمالي 14% في عام 1958 م كما أتسمت هذه الفترة أيضا بالانخفاض الحاد في مستوى دخل الفرد وارتفاع مستوى الأمية بين افراد الشعب⁽¹⁾

تزايد العجز التجاري بشكل كبير بعد عام 1956 م حيث كان 7 مليون جنيه عام 1952م ارتفع الي 56 مليون عام 1960م وبطبيعة الحال فإن هذا العجز كان يغطي من مصروفات القواعد الأجنبية والمساعدات الأجنبية ومصروفات شركات النفط⁽²⁾ هذا ولقد حقق الدخل القومي ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة(1951 - 1959) حيث ارتفع من نحو 15 مليون في سنة 1951 الي نحو 58 مليون جنيه ليبي في عام 1959، غير ان هذا الارتفاع لم يكن في الحقيقة راجع بالدرجة الرئيسية الي تحسين في الناتج الحقيقي من السلع والخدمات، بل كان عائد الي عاملين هما : الارتفاع في مستوى الأسعار وارتفاع حجم المساعدات وانفاق الشركات الأجنبية على عمليات التنقيب عن النفط⁽³⁾

2.2.1- مرحلة ما بعد النفط:

بدأ الاقتصاد الليبي ينتعش انتعاشاً كبيراً بعد ظهور النفط ويتحول من اقتصاد يتسم بالعجز إلى اقتصاد يحقق فائضاً في ميزانه التجاري، وميزان المدفوعات، ومع بداية الستينيات بدأ يحقق معدلات نمو عالية اذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام 1964م بمعدل سنوي مركب 14% في الفترة من 1964 م - 1971م، ومنذ ذلك الحين تحولت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحولاً جدياً في ليبيا وبذلك أصبحت ليبيا تمتلك قوة اقتصادية ومورداً اقتصادياً يُمكنها من مواصلة التنمية الاقتصادية بخطى ثابتة⁽⁴⁾ . ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث فترات هي:

(1) فؤاد شاكر، الاقتصاد الليبي، الماضي - الحاضر، أفاق المستقبل، مجلة اتحاد المصارف العربية، تصدر عن اتحاد المصارف العربية، العدد 253، بيروت، 2002، ص20.

(2) علي محمد الماقوري، حسين فرح الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي في ظل التطلع لعضوية منظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية في ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، 2007،

(3) ميلود جمعة الحاسية، مرجع سابق، ص14.

(4) وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975، طرابلس - ليبيا، ص17.

• الفترة الأولى (1961 – 1969) :

- حيث بدأ تصدير النفط مع بدء هذه الفترة ونتيجة لعائدات النفط المصدر بدأ الاقتصاد الوطني في الانتعاش، وتحول من اقتصاد عاجز الى اقتصاد فائض، غير ان هذا الفائض لم يحقق الفائدة المرجوة منه، حيث اتسمت هذه الفترة بالتالي:
- 1- التنمية غير المتوازنة مما أدى الي سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد دون الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة.
 - 2- تحقيق اول فائض في الميزان التجاري الليبي عام 1963.
 - 3- أخذت القطاعات الاقتصادية الأخرى تعتمد على النفط كمصدر أساسي للتمويل.
 - 4- تزايد اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي.
 - 5- النمو المطرد لقطاع التجارة الخارجية وخاصة الواردات.
 - 6- محدودية الإنتاج المحلي لعدم قدرته على منافسة الواردات وانتقال العاملين منه الى العمل في قطاع الخدمات⁽¹⁾.

• الفترة الثانية (1969 – 1988) :

- تم خلال هذه الفترة، وضع استراتيجية إنمائية جديدة تهدف الى تحديد إنتاج النفط الخام حفاظاً على عدم تبديد ثروة البلاد النفطية والحصول على أكبر عائد منها وتوجيهها الى الأنشطة الإنتاجية بحيث يتحرر الاقتصاد الوطني من اعتماده الكبير علي نشاط استخراج النفط ويقوم على أساس مبدأ الاقتصاد المتنوع وعلى الإنتاج الزراعي والصناعي، وقد تم خلال العام 1970م- 1971 اتفاقية بين الحكومة الليبية وشركات النفط العاملة في ليبيا تم من خلالها رفع أسعار النفط الليبي، حيث روعي فيهما جودة النفط الليبي، وتميزه والموقع الجغرافي الممتاز وقلة تكلفة نقله⁽²⁾ ، واتسمت هذه الفترة بالاتي :

- 1- تخليص الاقتصاد الليبي من السيطرة الأجنبية وجعله اقتصاداً وطنياً.
- 2- تنفيذ مجموعة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي استهدفت الاهتمام بالبنية التحتية، خاصة في مجال الكهرباء، والمواصلات والإسكان، والتعليم، والصحة.
- 3- التركيز على المشاريع الاقتصادية الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة.

(1) فؤاد شاكر ، مرجع سابق، ص20

(2) وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية، مرجع سابق، ص28.

4- السعي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط وتنوع مصادر الدخل القومي.

5- العمل على زيادة دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة.

6- تنفيذ أكبر مشروع لنقل المياه في المنطقة، وذلك لتغلب على ندرة الموارد المائية⁽¹⁾.

• الفترة الثالثة (1988م - 2010) :

وفى هذه الفترة صدرت العديد من التشريعات المنظمة، والتي أثرت في خصائص الاقتصاد الليبي، والتي كان من أهم أهدافها الاهتمام بالمشاركة الشعبية في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي، فقد اجازت التشريعات الصادرة للأفراد ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة، والرعي، والصناعة، وتوزيع السلع وأداء الخدمات او أي نشاط اقتصادي اخر يحتاجه المجتمع، وذلك بقصد زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع دون استغلال الغير، كما سمحت الدولة بتأسيس المصارف التجارية وشجعت رؤوس الأموال الأجنبية حيث يعيش الاقتصاد الليبي خلال الفترة الأخيرة، حالة من إعادة هيكلة بنيانه، والتحول نحو إعطاء دور أكبر وأوسع للقطاع الخاص لخوض غمار الاستثمار والتوظيف والانتاج والتوزيع، بل دور الريادة في العملية الاقتصادية، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي ليسهم إلى جانب الاستثمار الوطني في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد اتسمت هذه الفترة بالتالي:

1- مازال النفط يلعب الدور الرئيسي والمؤثر في النشاط الاقتصادي في ليبيا.

2- زاد الاهتمام بالزراعة وذلك لتقليل الاعتماد على النفط، وتنويع القاعدة الإنتاجية حيث حظي قطاع الزراعة بجانب كبير من الاستثمارات، وذلك بهدف استصلاح وتعمير أكبر مساحة ممكنة من الاراضي الصالحة للزراعة لتوفير الاحتياجات اللازمة للمواطن من المنتجات الزراعية، وتحقيق معدل أكبر من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من جانب آخر⁽²⁾.

3- كما أولت الدولة اهتماما خاصا بالتنمية الصناعية لتحويل الاقتصاد الليبي الى اقتصاد انتاجي، حيث ركزت خطط التنمية على المشروعات الصناعية الحيوية الكبرى من ناحية والعمل على الاكتفاء الذاتي من منتجات هذه الصناعات وغيرها من ناحية أخرى.

(1) فؤاد شاكر ، مرجع سابق، ص 21.

(2) محمد عبدالجليل أبو سنية، الموارد الزراعية والجغرافية في ليبيا محاولة استشراف المستقبل، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1993، ص 17.

4- تعد التجارة الخارجية الممول الرئيسي لخطط التنمية بما تشمله من مشروعات سواء صناعية او زراعية حيث تعتمد ليبيا على الواردات في توفير السلع الإنتاجية خاصة الآلات ومعدات النقل اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتضمنها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي (1)

3.1- الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي:

نتيجة التطورات الاقتصادية التي طرأت على النشاط الاقتصادي لاسيما منذ اكتشاف النفط وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرون فقد تشكلت ملامح او خصائص اقتصادية أصبح يتصف بها الاقتصاد الليبي ولازالت لصيقة به الي يومنا هذا ويمكن تلخيص هذه الخصائص او الملامح في النقاط التالية:

1.3.1- أحادية الاقتصاد:

ويقصد بذلك اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع واحد وهو النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكمصدر أساسي للصرف الأجنبي وفي تحديد معدلات النمو، حيث بلغ مساهمة قطاع النفط ما نسبته 57% من إجمالي إنتاج القطاعات السلعية والتوزيعية لعام 2009م بالأسعار الثابتة لعام 2003 م، كما ان التذبذبات في أسعار النفط العالمية تؤدي الى حدوث تقلبات في معدلات نمو الاقتصاد، لذا يجب ان تسعى الدولة لتقليل حدة هذه الاحادية والاعتماد على أكثر من مصدر لتحقيق التنمية المستدامة وتفادياً للصدمات الخارجية (2) غير المتوقعة .

2.3.1- ارتباط التنمية بحجم الإيرادات النفطية:

ويعتبر هذا النمط طبيعي ليس من السهل تغييره او تعديل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، حيث ترتبط السياسة المالية للدولة بحجم الإيرادات النفطية، وهناك العديد من الشواهد ولعل أبرز مثال على ذلك توقيف بعض المشروعات او الغائها من الخطة (1981-1986)، ثم بدء العمل بالميزانيات السنوية تحسباً لأي تغييرات يمكن ان تحدث في

(1) وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985، الجزء الأول، ص113.

(2) محمد عبدالجليل أبو سنيينة، عبدالله امحمد شامية، الإطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

أسواق النفط العالمية، ويمكن للتنمية المستدامة ومن خلال استراتيجية تبين هدف التنوع القطاعي علي مستوى الاقتصاد أن تساعد كثيراً في تغيير هذا النمط⁽¹⁾

3.3.1- انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي:

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات المنفتحة على الخارج وبدرجة عالية، مما يعكس تعرضه للتقلبات التي تحدث في السوق العالمي، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية ويتمثل معظم انتاجه من النفط ومشتقاته، ويستورد معظم احتياجاته الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج، عليه نجد الاقتصاد الليبي يعد من اكثر الاقتصادات في العالم انفتاحاً على الخارج، ويتم احتساب هذا المؤشر بقسمة مجموع التجارة الخارجية (الصادرات+الواردات) على الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال البيانات المسجلة بالجدول رقم(1-1) نلاحظ أن معدل الانفتاح بلغ أكثر من 80 % خلال عام 1970، ليرتفع الي اقصى معدل له 93 % عام 2010 وأدنى معدل له عام 2000 الي 41 % ثم يرتفع هذا المعدل ليبلغ 58% عام 2005⁽²⁾

جدول (1-1) يبين تطور معدل الانفتاح الاقتصادي على الخارج في سنوات مختارة (بالمليون دينار)

السنوات	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الناتج المحلي الاجمالي	معدل الانفتاح %
1970	841.8	198.0	1039.7	1288.3	0.80
1975	2023.2	1048.7	3271.9	3674.3	0.84
1980	6486.4	2006.2	8492.6	10237	0.82
1985	3645.6	1214.3	4860.0	8050.2	0.60
1990	3744.9	1510.9	5255.8	7672	0.68
1995	3222.1	1711.3	4950.6	10048.7	0.49
2000	5221.5	2106.0	7327.5	17775.4	0.41
2005	31148.0	7953.5	39101.5	66450.7	0.58
2006	36336.3	7934.7	44271.0	80729.9	0.54
2007	40972.1	8501.4	49473.5	89260.3	0.55
2008	77027.0	25938.0	102965.0	116639.6	0.88
2009	46319.0	27503.0	73822.0	86288.9	0.85
2010	6658.0	30944.0	61658.0	102538.2	0.93

المصدر:- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية (1990-2010)

- إحصائيات التجارة الخارجية، إعداد مختلف، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات

(1) مجيب حسن محمد، متطلبات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية في مؤتمر إعادة الإعمار، بنغازي، 2012.

(2) التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، سنوات مختار.

4.3.1- نقص الأيدي العاملة :

ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد نقص العمالة الماهرة بسبب الضالة النسبية في السكان، فضلاً عن انخفاض أو محدودية الطاقة الإنتاجية، بسبب النقص المزمن في الأيدي العاملة المحلية كما ونوعاً، بالنظر الى الخصائص المتعلقة بالسكان، خاصة مع تطور عمليات التنمية الاقتصادية⁽¹⁾

5.3.1- اتساع الرقعة الجغرافية وانخفاض الكثافة السكانية:

تشغل ليبيا مساحة حوالي 1775 كم² ويقدر عدد سكانها بحوالي 6.3- مليون نسمة حسب آخر تعدد للسكان في عام 2006م، وبمعدل نمو سنوي يقترب من 4% في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة السكان النشطين اقتصادياً عن 45%، من هنا نلاحظ قلة الكثافة السكانية مقارنةً بالمساحة اذ تصل في بعض المناطق إلى (0.1- نسمة / كم²) ويشكل عام تقدر الكثافة السكانية بحوالي 50 نسمة / كم² في كلا من طرابلس وبنغازي لكنها تنخفض إلى اقل من شخص واحد لكل متر مربع في أماكن أخرى، مما يترتب عليه أعباء إضافية فيما يتعلق بتحقيق تنمية متوازنة من الناحية المكانية، ويستلزم ضرورة توجيه قدر كبير من الموارد المحدودة للإنفاق علي تطوير البنية الأساسية المادية وتحسين الحياة النوعية للسكان⁽²⁾

6.3.1- تركيز الصادرات وتنوع الواردات:

تعتمد قوة الاقتصاد لأي بلد على التنوع في هيكل الصادرات ومقدراتها على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الجودة والسعر، أما في ليبيا فمنذ اكتشاف النفط في عام 1959م وبدء تصديره في أواخر عام 1961م مازالت الصادرات الليبية النفطية ومشتقاتها تشكل السلعة الوحيدة التي تميز مجمل الصادرات الليبية إذ تشير البيانات ان الصادرات النفطية شكلت في المتوسط ما بنسبته 94.3% من إجمالي الصادرات الليبية، وبذلك تعد الصادرات المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يتم الاعتماد عليه في تمويل الواردات كما أن التركيز الأحادي لهيكل الصادرات جعل الاقتصاد الليبي في وضع بالغ الحساسية إزاء ما يحدث من تقلبات واسعة ومتكررة في اسعار النفط في الأسواق العالمية، ومستوى كميات الإنتاج المحلية، مقابل تعدد

(1) عبد الحكيم المبروك نائل وآخرون، إمكانيات ومقومات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، معهد التخطيط، طرابلس.

(2) عبد الله احمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، 2007،

وتنوع الواردات بالإضافة إلى زيادة الانفاق الحكومي على مشروعات التنمية في السنوات الأخيرة⁽¹⁾

4.1- تجربة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا:

يعرف التخطيط الاقتصادي على أنه (وسيلة تقوم بتجميع وتنسيق وتوجيه الموارد الاقتصادية، المادية، البشرية لإنجاز هدف او مجموعة أهداف في فترة زمنية محددة)⁽²⁾، والتخطيط ليس غاية في حد ذاته، انما هو وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة في اطار زمني معلوم، وبالرغم من أن التخطيط الاقتصادي من الناحية الشكلية قد وجد في ليبيا عقب الاستقلال في بداية الخمسينيات الا ان اول محاولة جادة لوضع خطة اقتصادية متكاملة يعود الى بداية الستينيات، سنوات قليلة عقب انتاج وتصدير النفط بكميات تجارية وتدقق عائداته، قبل ذلك اقتصرت التنمية على تنفيذ بعض المشروعات المتواضعة والممولة عن طريق مساعدات أجنبية وتحت إشراف لجان وهيئات أجنبية أيضا⁽³⁾، ومع نهاية العام 1969 انطلقت مسيرة البناء والتنمية بأبعاد وتوجهات اقتصادية وسياسية جديدة، واعتمد أسلوب التخطيط القومي الشامل كمنهج جديد للمسيرة الإنمائية للاقتصاد الوطني كما جاء في الإعلان الدستوري الصادر 11-12-1969، ومنذ لك الوقت بدأت ليبيا في اعداد وتنفيذ خطط التنمية والتحول مع صدور القانون رقم (85) لسنة 1970 بتنظيم شئون التخطيط والتنمية وقد تم تبني جملة من الاهداف في المجالين الاقتصادي والاجتماعي :

- 1 - تحسين مستوى معيشة المواطن .
- 2- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بتنمية القطاعات الإنتاجية .
- 3- زيادة الصادرات غير النفطية .
- 4- تنويع مصادر الدخل وتحرير الاقتصاد من هيمنة قطاع النفط .
- 5- تحقيق العدالة في توزيع النفط .

(1)عبدالله حامد الحاسي، الواقع والتحديات والآفاق، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 2020م.

(2)مجيّب حسن محمد، دور التخطيط بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد التنافسي، ندوة مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، معهد التخطيط، طرابلس، 2007 .

(3)مصطفى بكار محمود، استثمارات الجماهيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الأربع عقود الماضية (1963-2001) تحليلات نظرية واستنتاجات عملية.

- 6- تنمية وتطوير الموارد البشرية وزيادة تحسين كفاءة العنصر البشري .
7- تحقيق تنمية مكانية متوازنة .

لتحقيق هذه الاهداف وغيرها اعتمدت برامج استثمارية تضمنت في خطط وميزانيات التنمية خلال الفترة 1970- 2006 والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

جدول (1-2) مخصصات ومصروفات التنمية في ليبيا 1975- 2001 م (بالمليون دينار لبيبي)

البيان	1973-1975	1976-1980	1981-1985	1986-1990	1991-1995	1997-2001
المخصصات	2585.9	8813.2	11780.0	7075.6	5149.5	6592
المصروفات	2203.0	8259.2	10692.8	4153.3	2351.4	5196
معدل التنفيذ	%85.2	%93.7	%90.8	%58.7	%45.7	%78.8

المصدر: -امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية سابقاً
-مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي سنوات مختلفة.
*معدل التنفيذ = المصروفات / المخصصات × 100

جدول رقم (1-3) الانفاق الفعلي والتوزيعي النسبي لميزانيات التحول 1973- 1985

1985-1981		1980-1976		1975-1973		السنوات
النسبة %	القيمة مليون دينار	النسبة %	القيمة مليون دينار	النسبة %	القيمة مليون دينار	
15.2	1612.0	20.6	1703.2	25.2	555.0	الزراعة
16.9	1796.6	15.5	1276.7	12.22	269.5	الصناعة
7.0	742.2	6.4	525.3	8.6	190.5	التعليم والتدريب
3.9	408.9	3.3	274.5	2.9	62.9	الصحة والضمان
10.2	1088.5	10.4	857.9	15.3	336.1	الإسكان
13.5	1429.4	8.8	730.9	8.0	77.2	المرافق
17.6	1870.8	13.6	1125.6	10.3	226.2	النقل والمواصلات
9.2	976.2	12.8	1053.2	9.6	226.2	الكهرباء
6.5	686.1	8.66	713.9	7.9	174.4	بقية القطاعات
100.0	1060.7	100.0	8259.22	100.0	2203	المجموع

المصدر: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1996 اللجنة العامة للتخطيط سابقاً 1997 .

1.4.1 - خطة التحول الثلاثية (1973 - 1975):

بلغ اجمالي مخصصاتها نحو 2585.9- مليون دينار وبلغت النفقات الفعلية لها 2203.0- مليون دينار أي بمتوسط إنفاق سنوي قدره 747 مليون دينار أي بزيادة نحو 471 مليون دينار عن متوسط الانفاق السنوي الإنمائي خلال الفترة (1970- 1972) وتم توزيع هذه النفقات الفعلية وفق أولويات محددة مسبقاً ومنسجمة مع اهداف هذه الخطة وبلغ الانفاق الفعلي على قطاع الزراعة نحو 555 مليون دينار أي ما يعادل 25.2% من اجمالي الانفاق الفعلي للخطة يلي ذلك قطاع الاسكان ب 15.3% أي نحو 336.1- مليون دينار ثم الصناعة نحو 269.5- مليون دينار أي حوالي 12.3% من اجمالي الانفاق الفعلي للخطة ثم الكهرباء بنسبية 9.6% أي نحو 212.2 مليون دينار ثم المرافق نحو 177 مليون دينار اي بنسبة 8%، اما الصحة والضمان بلغ نحو 62.9- مليون دينار اي بنسبة 2.9- % من اجمالي الانفاق الفعلي للخطة فيما بلغ حجم الانفاق الفعلي لبقية القطاعات نحو 173.41 مليون دينار⁽¹⁾

2.4.1 - خطة التحول الخماسية (1976 - 1980):

بلغت مخصصاتها 8813.2- مليون دينار في حين بلغت مصروفاتها 8259.2- مليون بمعدل تنفيذ 94% وقد مُول جل هذه المصروفات من عوائد النفط، حظيت الزراعة بما نسبته 20.6% من مصروفات الخطة في حين كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متدنية حيث بلغت 2% في المتوسط اما قطاع الصناعة فقد نفذ ما نسبته 15.5- من اجمالي المصروفات بنحو 1276.7- مليون دينار اما ما تم انفاقه علي بقية القطاعات فهو كالتالي الإسكان 857.9 مليون دينار والمرافق 730.9- مليون دينار والنقل والمواصلات 1125.6- مليون دينار وبقية القطاعات 713.9- مليون دينار بنسبة 8.6% من اجمالي الانفاق الفعلي للخطة، وتنتشر أهم أهداف هذه الخطة في الاتي:

أ- تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية الناتج القومي الإجمالي بمعدل 10.7% وتنميته من القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي 14.1% وتنميته من قطاع النفط بمعدل سنوي 7.8% فقط .

ب- الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات والاحلال محل الواردات .

(1) وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية، ص 36 . 42 .

(2) عبدالهادي حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، المجلد الثاني، سبتمبر، 2008، ص12

ج- العمل على زيادة كفاءة القوى العاملة .

د- زيادة متوسط دخل الفرد حتى يصل معدل نموه السنوي إلى 5.6% . (2)

هـ- زيادة فائض ميزان المدفوعات من 393.8- مليون دينار في سنة 1975 الى 7.27.71 مليون دينار في سنة 1980 أي بمعدل سنوي مركب في الخمس سنوات بلغ نحو 12.1% وذلك بحسب الأسعار المرتفعة للنفط في سنة 1974.

و- تعزيز الاسطول التجاري، لذلك خصصت الخطة 40 مليون دينار لاستكمال ثمن الناقلات التي تم التعاقد عليها والبالغ حمولتها 1173500 طن.

واعتمدت الخطة على القطاع العام في تنفيذ النسبة الكبرى من مشروعاتها، حيث اخذت مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في الاقتصاد بالتزايد التدريجي حتى بلغت نسبة 89.8- % بحلول عام 1980، مع تدني ملحوظ في مساهمة القطاع الخاص باستثناء بعض الانشطة الخدمية، مثل تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات المطاعم والمقاهي، وملكية المساكن. وتفيد هذه البيانات في التدليل على أهمية دور الدولة، مقارنة بدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاقتصاد الليبي حيث تدل البيانات في هذا الصدد على أن الاستثمارات الجديدة في الخطة الثلاثية 1973-1975 والخطة الخماسية 1976-1980 قد تم تنفيذها من قبل القطاع العام بنسبة 83% على اقل تقدير، مما يعني أن هذه الاستثمارات كانت موجهة من قبل الدولة وخاضعة لاستراتيجيتها الهادفة لخلق اقتصاد إنتاجي متنوع⁽¹⁾

3.4.1- خطة التحول الخماسية (1981-1985) :

خلال تنفيذ هذه الخطة شهد العالم كساداً اقتصادياً أدى الى انخفاض الطلب على النفط حيث تأثرت من جرائه معظم دول العالم الأمر الذي أدى الى خفض أسعار النفط بالإضافة الى الحصار الاقتصادي على الدولة الليبية مما أدى الى إعادة النظر في هذه الخطة ووضع أولويات في تنفيذ المشروعات تتناسب مع الموارد الحالية المتاحة خلال فترة الخطة حيث تم خفض مخصصات الخطة من 16893.5- مليون دينار الى نحو 11780.0- مليون دينار بنسبة تخفيض اجمالية بلغت 36.3- % وهذا التخفيض في مخصصات الخطة قد احتوى معظم

(1)عبدالباري الشوشان الزني، تقييم تجربة التخطيط في الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية في ندوة مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، معهد التخطيط، طرابلس، 2007.

القطاعات الاقتصادية إن لم يكن كل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني بما في ذلك احتياطي المشاريع، ونسب متقاربة بين 19.7% - كحد ادنى، و 70.8% - كحد اقصى، كما ان معدلات التنفيذ في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال هذه الخطة كانت بنسب متباينة هي الأخرى تراوحت بين 28.4% كحد ادنى و 102.4% كحد اقصى وبمعدل متوسط لم يتعدى 89% وقد بلغ الانفاق الفعلي لهذه الخطة نحو 10692.8- مليون دينار، فقد بلغت مخصصات قطاع النقل والمواصلات 1870.8 مليون دينار أي ما يعادل 17.6 من اجمالي مخصصات الخطة، يليها قطاع الزراعة بنحو 161.0- بنسبة 15.2% اما قطاع الصناعة فقد بلغت مخصصاته نحو 1796.6- أي بنسبة انجاز قدرها 16.9% ⁽¹⁾ ثم قطاع المرافق حيث بلغ مخصصاته نحو 1538.4- مليون دينار والانفاق الفعلي له 1429.4- مليون دينار بنسبة تنفيذ نحو 10.4% وان مخصصات الاسكان 1100.1- مليون والانفاق الفعلي 1080.5- مليون دينار بنسبة إنجاز 94.4% ثم الكهرباء المخصصات له بلغت نحو 1027.7 مليون دينار بنسبة التنفيذ 94.3-، ثم قطاع التعليم بلغت نحو 817.9- مليون دينار و الانفاق الفعلي 742.2- مليون دينار، اما قطاع الصحة فإن مخصصاته بلغت نحو 391.2 مليون دينار بنسبة تنفيذ 95% ⁽²⁾ اما فيما يتعلق بالأهداف العامة لهذه الخطة فتتخلص فيما يلي :

- ان ينمو الناتج غير النفطي بمعدل نمو حقيقي قدره (10.3% -) سنوياً
- أن ينمو الناتج الزراعي بمعدل نمو حقيقي قدره (7.4%) والناتج الصناعي بمعدل نمو حقيقي قدره (22.4%) سنوياً
- العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.
- تخفيض الإنتاج من النفط الخام الي المستوى المناسب.
- تكتيف تنمية الموارد البشرية وزيادة إسهام القوى الوطنية في عملية التحول .
- العمل علي تحقيق مزيد من التحسن في مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتحقيق تنمية مكانية أكثر توازناً .
- حماية وتحسين البيئة .

(1)وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1976 - 1980، ص 21 - 25.

(2)عوض جمعة رمضان، أسس وأساليب التخطيط الاقتصادي، الدار الجماهيري للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1988، ص94.

4.4.1- فترة العمل بميزانيات سنوية (1986 - 2006)

لقد أدي الانخفاض المتلاحق في أسعار النفط الخام في الاسواق الدولية ومن ثم العوائد النفطية بداية من عام 1982 ، ثم الانهيار الكبير في أسعار النفط عام 1986 الى حالة من عدم اليقين حول الإيرادات النفطية المتوقعة وبالتالي بداية اختلال وتعثر الجهود التنموية. وخلال هذه الفترة ثم اعداد عدد من مشاريع الخطط والبرامج الاستثمارية يمكن استعراضها على النحو التالي :

1.4.4.1- مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1986-1990):

قدرت مخصصات هذه الخطة بنحو 10.9- مليار دينار منها 3 مليارات دينار تمويل من خارج ميزانية التنمية، وحددت لها جملة من الاهداف، الا ان هذا المشروع لم يعتمد ولم يدخل حيز التنفيذ لعدة أسباب منها الانخفاض الحاد في أسعار النفط وكبر حجم الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية والتي بلغت 4.5- مليار دينا عام 1986 م، وعدم وضوح واستقرار كثير من السياسات.

وقد استعيض عن هذه الخطة بإعداد وتنفيذ ميزانيات تنموية سنوية طوال الفترة المشار إليها، حيث بلغت المخصصات هذه الفترة حوالي 7055.4- مليون دينار . في حين بلغت مصروفاتها نحو 4153.3- مليون دينار بمعدل تنفيذ 58.9%.

2.4.4.1- مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1991-1995) :

اعد الإطار العام لمشروع هذه الخطة، ولكن عدل عن الاستمرار في استكمالها بسبب تفاقم الصعوبات السابق ذكرها واستمرار العمل بميزانيات تنموية سنوية، حيث بلغت مخصصات هذه الفترة حوالي 5149.5- مليون دينار، في حين بلغت مصروفاتها نحو 2351.4- مليون دينار وبمعدل تنفيذ متدني 45.7% وخلال هذه الفترة حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 1.4% وحوالي 2.6% في الناتج غير النفطي بأسعار عام 1980⁽¹⁾

(1)عبدالباري شوشان الزني، مرجع سابق

3.4.4.1- البرنامج الثلاثي (1994 - 1996) :

لا يمثل هذا البرنامج خطة إنمائية، وقد استهدف من تنفيذه التمهيد لإعداد خطة تنموية جديدة، وكان من ابرز أهدافه تصفية الالتزامات القائمة على مشروعات التحول الا ان هذا الهدف لم يتحقق وبقيت الالتزامات كما هي تقريباً حيث تم تخفيضها بنسبة 10.5% فقط

4.4.3.1- (الفترة 1997-2001) :

استمر العمل التنموي خلال هذه الفترة بإعداد وتنفيذ ميزانيات تحول سنوية حيث بلغت مخصصاتها 6592 مليون دينار في حين بلغت مصروفاتها الإنمائية حوالي 5196 مليون دينار. أي بمعدل تنفيذ 78.8% وقد شهد الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة العديد من التطورات يمكن حصرها في الآتي:

أ- استمرار الاعتماد على النفط في تمويل نفقات الدولة التنموية والتسييرية.

ب- انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية.

ج- لا زالت الصادرات من النفط الخام، والمشتقات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات

السلعية بنسبة 91.4% وترتفع هذه النسبة الى 99.1% عام 2000م، إذا ما أضيف

اليها الصادرات من الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيمياوية.

د - تدني مخصصات التنمية على حساب الميزانية التسييرية.

هـ - لم يتحقق هدف تنوع هيكل الاقتصاد الوطني فلا زالت مساهمة القطاعات الإنتاجية

كالزراعة والصناعة متدنية في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت في المتوسط 8.9%

للزراعة وحوالي 6% للصناعة خلال الفترة 1997 - 2001.

و - استمرار غياب تصور تنموي واضح المعالم والابعاد وغياب السياسات الكلية والقطاعية

المساندة وما تبع ذلك من تعثر الجهود التنموية.

ي- لم تنجح السياسات النقشفية التي اتبعت خلال هذه الفترة في ضبط الانفاق بما يتاح من

موارد مما أدى الى قيام العديد من الظواهر السلبية منها تنامي الأسواق الموازية في

العملات والسلع وحدوث ما عرف بالركود التضخمي.

ز-وقف العمل بنظام الموازنة الاستيرادية وأثر ذلك في توقف الإنتاج وتعثره في اغلب

مؤسسات وشركات القطاع العام الإنتاجية والخدمية.

ان هذه التطورات وغيرها حتمت إعادة النظر في أسلوب التخطيط واعداد الخطط بما يتناسب والظروف الاقتصادية المستجدة على الساحتين المحلية والدولية⁽¹⁾.

5.4.4.1- مشروع خطة التحول (2002-2006) :

شرع في إعداد مشروع خطة للتحول الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 1999م على أساس جملة من الدراسات الخلفية والتقييمية، وبحيث كان بعدها الزمني عند البدء في اعدادها للفترة 2001-2005م ثم عدل للفترة 2002-2006م علي ضوء إعادة هيكلية القطاعات الادارية.

وقد تضمن مشروع هذه الخطة أربعة أجزاء هي:

1- المدخل والمؤشرات.

2-الإطار الكلي للخطة.

3- خطة الشعبيات.

4- خطة القطاعات.

بلغ الحجم الاستثماري لهذه الخطة 35.8- مليار دينار تساهم في تمويلها الخزانة العامة (إيراد النفط) بنسبة 43.3- % والقطاع الأهلي والتمويل الذاتي بنسبة 56.7% وحدد لها جملة من الأهداف الكلية والقطاعية من أهمها تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج غير النفطي قدره (6.3%) إلي جانب انها تضمنت جملة من السياسات من أهمها إعطاء دور بارز للقطاع الأهلي بشقيه الوطني والاجنبي للمساهمة في تمويل وتنفيذ الخطة.

وقد أجل اعتماد وتنفيذ هذه الخطة لعدة أسباب منها:

أ- كبر حجم الالتزامات القائمة على مشروعاتها.

ب- ضخامة البرنامج الاستثماري المخطط لهذه الخطة وضعف القدرة التمويلية والطاقة التنفيذية لهذا البرنامج.

ج- تعدد أسعار الصرف وتفاقم ظاهرة السوق الموازية.

د- الصعوبات والاحتياجات التي بدأت توجهها وتعاني منها الشركات الإنتاجية والخدمية العامة⁽²⁾.

(1) عبدالهادي حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، المجلد الثاني، سبتمبر، 2008.

(2) مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2001-2002-2006) الجزء الأول، والجزء الثالث، اللجنة الشعبية العامة سابقا شؤون الخدمات، طرابلس.

5.1- دور القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي:

جدول رقم (1-4) هيكل الاستثمارات المحلية 1970-1997 م

الفترة	القطاع العام		القطاع الخاص	
	القيمة - مليون دينار	الأهمية %	القيمة - مليون دينار	الأهمية %
80-70	9572	81.5	1762	----
90-81	14306	91.5	1328	8.5
97-91	3296	75.4	1075	24.6
97-70	27172	86.7	4165	13.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي 48 .

لقد شهدت حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تنامياً ملحوظاً لدور القطاع العام حيث هيمن هذا القطاع على الأنشطة الاقتصادية في مجالات الصناعة والتجارة والمقاولات والاستثمار العقاري والسياحة وغيرها من الأنشطة وانحسر دور القطاع الخاص في خوض غمار الاستثمار، وتنشيط بعض القطاعات التي عادةً ما يجد فيها مجالاً مناسباً للعمل مثل خدمات المال والتأمين والنقل والتجارة والعقارات وبعض الأنشطة الزراعية والرعية والحرفية الصغيرة إلا أن مساهمته مازالت متدنية وذلك نظراً لطول فترة هيمنة القطاع العام علي أوجه الحياة الاقتصادية وترجع أهم التطورات المتعلقة بدور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى ما بعد عام 1980 حيث صدرت مجموعة من القوانين أعطيت بموجبها السيطرة الكاملة للدولة علي النشاط الاقتصادي⁽¹⁾ . ويوضح الجدول رقم (1-4) استحواذ القطاع العام خلال الفترة (1970-1997) على أكثر من 86% من جملة الاستثمارات بينما لم تتجاوز حصة القطاع الخاص 13.5% خلال نفس الفترة إلا أنه يلاحظ أن هذه الحصة ارتفعت خلال فترة (1991-1997) وهي الفترة التي شهدت بداية التوجه نحو المزيد من الحرية الاقتصادية، وإعطاء مجال أوسع للأفراد والشركات المساهمة لتصل حصة الاستثمارات الخاصة الي 24.6% بعدما بلغت أدناها خلال الفترة (1981-1990) لتصل إلي اقل من 9% فعلي الرغم من استمرار بعض القيود التي تكبل انطلاق القطاع الخاص إلا أنه كان له دور بارز في استيعاب جزء مهم من قوة العمل في بداية التسعينيات حيث زادت المشروعات الخاصة من 18649 مشروعاً عام

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 27 العدد (3-1) 1987، ص 1-8.

1984 لتصل إلي 107981 مشروعاً عام 1995، وساهمت هذه الزيادة في استيعاب ما يقرب من 54% من الزيادة في حجم التوظيف خلال الفترة في حين استوعب القطاع العام ما نسبته 14% فقط⁽¹⁾ وزادت مشاركة القطاع الخاص مع بداية الألفية الثالثة، خاصة بعد إصدار وتعديل عدد من القوانين التي تنظم عمل النشاط الاقتصادي وإعادة هيكليته الاقتصادية بتمليك الشركات والوحدات الإنتاجية والخدمية، وفي هذا المجال صدرت عدة قرارات وتشريعات تنص علي المشاركة والمساهمة من قبل أكبر عدد من الافراد في ملكية المشاريع المختلفة، حيث صدر القرار رقم (202) لسنة 2001م بشأن إسناد بعض الأنشطة التي تزاولها جهات عامة الي شركات مساهمة وتشاركيات وافراد بشكل جزئي او كلي والقرار رقم (33) لسنة بشأن اعتماد برنامج إعادة هيكليته الشركات العامة والقرارات رقم (96، 70، 71، 72) لسنة 2002م، بشأن حل الهيئة العامة وكذلك القرار رقم (134) لسنة 2006، بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية، أي مهدت الأرضية القانونية للقطاع الخاص أن يتحرك ويشارك في العملية الاقتصادية التنموية بكامل أبعادها.

إن تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص يجب أن يخضع الي استراتيجية مدروسة وواضحة تحدد المجالات والأليات التي يعمل من خلالها هذان القطاعان ليتمكننا من العمل سوياً، لتحقيق أهداف التنمية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق قطاعات فاعلة تزيد من درجة التنوع وتقلل من درجة الاعتماد على النفط.

6.1- تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي

1.6.1- تطور الناتج المحلي الإجمالي.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على انه "مجموع قيم السلع والخدمات في صورتها النهائية على اختلاف أنواعها، التي ينتجها الاقتصاد محلياً خلال فترة زمنية معينة، وهو ما يعبر عنه بحصيلة النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة والتي عادة ما تكون سنة، أي يشمل كل ما تم إنتاجه محلياً سواء باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب"⁽²⁾.

(1) علي محمد الماقوري، مرجع سابق، ص 20-21.

(2) حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، تحليل جزئي وكلي ومعجم اقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991م، ص 602.

ينتجها الاقتصاد المحلي خلال سنة واحدة⁽¹⁾ ويختلف الناتج المحلي الأسمى (بالأسعار الجارية) عن الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، فالأول يعكس القيمة السوقية أو النقدية لجميع السلع والخدمات في الاقتصاد لسنة معينة، وبما أن الوحدة القياسية المستخدمة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي تتغير حسب التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، لدى يعطي تقديراً مضللاً لقيمة الناتج الحقيقية لأن التغيرات التي تحدث فيه هي تغيرات ظاهرية، الذي بدوره يعظم قيمة الناتج بدرجة كبيرة الأمر الذي يجعل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعطي تقديراً أدق، والتغيرات التي تحدث فيه هي ناتجة عن التغيرات في الكميات⁽²⁾، نظراً لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من خلال تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنوات مختلفة بأسعار سنة معينة يطلق عليها سنة الأساس.

والتحليل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال فترة الدراسة، حيث يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي من خلال البيانات الواردة في الجدول (1-5) مر بتغيرات كبيرة في حجمة، ومعدل نموه، وقد تم تقسيم هذا التطور في الناتج المحلي الإجمالي إلى أربع فترات وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة التطورات الاقتصادية في كل فترة.

1.1.6.1- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

• الفترة الأولى (1970-1980):

شهدت هذه الفترة رواجاً اقتصادياً منقطع النظير تمثل في ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي،، ويعزى الاتجاه التصاعدي للنمو الاقتصادي الذي سلكه الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة إلى تضافر جملة من العوامل من أهمها ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية الذي أفضى بدوره إلى نمو متسارع في الدخل والانفاق وإلى تطبيق الخطتين الثلاثية للأعوام (1973-1975) والخمسية الأولى للأعوام (1976-1980).

(1) أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبدالسلام، مبادئ الاقتصاد، الشركة الخضراء للطباعة والنشر، طرابلس، الطبعة الثانية، 2009، ص17.

(2) سهيلة التومي الشوشان، دور عرض النقود في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2010) رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2013.

• الفترة الثانية (1981-1990):

دخل الاقتصاد في هذه الفترة في مرحلة من الركود الاقتصادي تمثلت أبرز ملامحها في انخفاض معدلات النمو، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سالباً أغلب هذه الفترة إلا أن الناتج أخذ يتزايد تدريجياً ليصل نهاية الفترة 1990 إلى 7672 مليون دينار.

جدول (1-5) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (1970-2010)

نسبة مئوية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار	معدل النمو %	الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة 1997=100 سنة أساس	معدل النمو %
1970	1288.3	-	4442.4	-
1971	1586.5	23.1	3813.7	14.2
1972	1753.0	10.5	4076.7	9.6
1973	2182.3	24.5	8251.5	20.3
1974	3792.0	28.1	7719.1	86.2
1975	3674.3	31.5	9691.3	6.5
1976	47681	29.8	11408.6	25.5
1977	5612.7	17.7	10370	17.7
1978	5496.1	-2.1	13723.8	-9.1
1979	7603.0	38.3	18071.6	323
1980	1055.8	34.6	10370	31.7
1981	8798.8	-12.1	14543.5	-19.5
1982	8780.6	-7.2	14477.1	-0.5
1983	8481.9	2.6	13135.3	-0.93
1984	7657.1	-7.6	11278.5	-14.1
1985	8050.2	7.0	106939	-5.7
1986	8402.4	4.4	11367.8	-6.8
1987	6751.4	-19.6	96965	14.7
1988	8083.3	2.3	10431.4	76
1989	8301.0	-1.8	11182.4	7.2
1990	9284.5	13.1	11598.4	3.7
1991	10612.5	38.3	12752.2	9.9
1992	10789.0	1.7	12631	-1.0
1993	11511.9	5.2	12980.2	2.8
1994	12146.5	12.7	12986.2	00
1995	13387.3	1.4	13106.3	0.9
1996	12750.6	15.7	13620.3	3.9
1997	16860.2	10.8	138005	13
1998	15655.6	-7.0	13861.2	0.4
1999	17185.4	19.2	13875.8	0.1
2000	22016.6	24.4	14203.5	2.4
2001	21868.5	5.3	14927.5	5.1
2002	30549.4	38.4	15095.3	11

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار	معدل النمو %	الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=1997 سنة أساس	معدل النمو %
2003	37423.4	22.4	16160.6	7.1
2004	48793.4	31.0	170257	5.4
2005	67048.3	31.2	17971.2	5.6
2006	81149.4	18.6	46583.6	5.7
2007	92693.6	17.3	48914.8	5
2008	116639.6	25.8	50228.7	2.7
2009	86289.0	26.1	49854.3	-0.7
2010	102538.2	18.8	52009.9	4.3

المصدر:

- 1- مصرف ليبيا المركزي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000)، إدارة البحوث والإحصاء، 2001.
- 2- مجلس التخطيط العام، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية (1971-1977)، (1986)،
- 3- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية .
- 4- وزارة التخطيط، نشرة الحسابات القومية، الإدارة العامة للحسابات القومية، 2012.

محققاً بذلك تزايد في معدل النمو بلغ (13.1) ويرجع السبب في انخفاض الناتج المحلي للإجمالي خلال هذه الفترة إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، إضافة إلى الحصار التقني الذي فرض منذ منتصف الثمانينات، حيث خفضت منظمة الأوبك حصص الإنتاج لمنع الأسعار من الانخفاض حيث شهد النصف الأول من الثمانينات انخفاضاً حاداً في سعر البرميل من النفط وصل حوالي 12 دولار⁽¹⁾، الأمر الذي حدى بالدولة إلى العمل على ضبط الانفاق العام واتباع سياسات تقشفية والتوقف عن تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية التي كانت مدرجة بالخطة الخمسية الثانية (1981-1986).

• الفترة الثالثة (1991-2000):

ويرجع هذا التذبذب وعدم الاستقرار التي تشهده هذه الفترة إلى الحظر والعقوبات التي فرضت على الاقتصاد من الخارج مما حال دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية العالية والحديثة والمعدات اللازمة⁽²⁾.

• الفترة الرابعة (2001-2010):

تتسم هذه الفترة بالتزايد التدريجي في الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ارتفاعاً قدره 21868.5- لعام 2001 كما انخفض الناتج بشكل سريع بما قيمته 30.351 مليون دينار من

(1)الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، مارس 1994، ص728.
(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، 1988، الكويت، 1989، ص9.

116.640 مليون دينار عام 2008 إلى 86.289 مليون دينار عام 2009 كنتيجة للانخفاض الملحوظ في أسعار إنتاج النفط والغاز الطبيعي بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في سنة 2008.

ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 102538 مليون دينار نتيجة للارتفاع في أسعار وإنتاج النفط والغاز الطبيعي حيث زاد معدل النمو على 31.2.

2.1.6.1- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

• الفترة الأولى (1970-1980):

تميزت هذه الفترة بمعدلات نمو مرتفعة بلغت ويعود هذا النمو المرتفع إلى التغيرات التي طرأت على سوق النفط العالمي من 3 دولار للبرميل عام 1973 إلى أكثر من 30 دولار للبرميل عام 1979⁽¹⁾.

• الفترة الثانية (1981-1990):

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عام 1981 ليصل إلى 43.5-145 مليون دينار مقارنة بالعام 1980 الذي بلغ 1023.7- مليون دينار لينخفض الناتج خلال الأعوام اللاحقة ويستمر هذا الانخفاض إلى عام 1987 ليصل إلى 9696.5- مليون دينار، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث تراجعت من 28 دولار للبرميل خلال عامي 1984 و 1985 إلى نحو 13 دولار للبرميل عام 1986⁽²⁾.

مع نهاية الربع الأخير من هذه الفترة يعاود الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع من جديد ويرجع هذا لارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلى الاستقرار النسبي في أسعار النفط دون 23 دولار للبرميل.

• الفترة الثالثة (1991-2000):

سجل الناتج المحلي الإجمالي تذبذب ملحوظاً خلال السنوات الخمسة الأولى من هذه ويرجع هذا الانخفاض لتراجع القطاع النفطي خلال هذه السنوات، أما الخمس السنوات الأخيرة فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه عام 1997، وتعزى هذه التطورات إلى ارتفاع

(1) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص25.

(2) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1990-2004، أبريل 2005، ص8.

أسعار النفط في السوق العالمية التي ارتفعت من 20 دولار للبرميل عام 1996 إلى 23.1- دولار للبرميل عام 2001. (1)

• الفترة الرابعة (2001-2010):

شهدت هذه الفترة ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل عام 2010 إلى 52010 مليون دينار وهذا الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية مع نهاية فترة الدراسة، وهو ما انعكس على ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أعلى قيمة له 11.1- عام 2005 وأدنى قيمة له (-0.7) عام 2009 وهي القيمة الوحيدة بالسالب.

3.1.6.1- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب الأنشطة الاقتصادية (1970-2010) :

يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والانتاجية والخدمية التي تتباين بنسبة مساهمتها في هذا التكوين وللوقوف على النتائج المحققة في مجال التنوع الهيكلي خلال الفترة المذكورة نستعرض الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة لتتبع التطورات الحاصلة في مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين هذا الناتج وذلك من خلال الجدول رقم (1-6):

• قطاع الزراعة:

تتمتع ليبيا بمساحة واسعة، إلا أن الأراضي القابلة للزراعة محدودة بسبب الطابع الصحراوي حيث تبلغ هذه النسبة 3% من إجمالي المساحة الكلية⁽²⁾، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة في مجال تطوير هذا القطاع إلا أن مساهمته في الناتج المحلي كانت منخفضة، فقد بلغت 2.5% عام 1970 ارتفعت إلى 3.5% عام 1985 ثم إلى 8.4% عام 1998 ولم تتجاوز مساهمة الأنشطة الزراعية هذه النسبة رغم كل الأموال المستمرة فيها من خلال برامج التنمية والتحول خلال العقود الأربعة الماضية ويعزى الوصول إلى هذه النسبة بشكل رئيس إلى الزيادات الكبيرة في الناتج المحلي، في حين تدنت الأهمية النسبية خلال الفترة (2000-2004) وذلك بسبب معدلات النمو السالبة التي يعاني منها القطاع حيث بلغت

(1) طارق سليمان بغني، أداء السياسة النقدية في ليبيا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، ربيع 2007.

(2) فيصل مفتاح شلوف، علي محمود فارس، الفرص الاقتصادية المتاحة للاستثمار كمصادر بديلة للنفط، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط، رؤية مستقبلية، 1371 ور، ص88.

(0.8،-0.2) على التوالي، ثم ارتفعت لتصل (15.2، 18.7) لعام 2007-2008 على التوالي، ولقد حقق القطاع الزراعي تطوراً في قيمته المضافة من 33.1- مليون دينار عام 1970 إلى 236.9- مليون دينار عام 1980 ثم إلى 399.1- مليون دينار عام 1990 لتصل إلى 1477.2- مليون دينار عام 1999⁽¹⁾، وبلغت حجم الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع خلال الفترة (1970-1999) مبالغ ضخمة وصلت إلى 5114 مليون دينار، وبنسبة 17.5- من إجمالي الاستثمارات المنفذة في القطاعات الاقتصادية المختلفة⁽²⁾، فرغم زيادة الناتج الزراعي خلال فترة الدراسة إلى أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، فهي في حدود 5% في المتوسط فقط، كما انخفض معدل التوظيف فيه من 11.27% عام 1995 إلى 7.1% في عام 2001 وذلك نتيجة العوامل المناخية التي من أهمها تراجع معدلات هطول الأمطار وكذلك نتيجة لهجرة السكان إلى المدن وانحسار رغبتهم في العمل الزراعي.

• قطاع النفط:

تتمتع ليبيا بوفر هائل من الموارد المعدنية (الاستخراجية) أهمها الغاز و النفط إذ تشير الإحصائيات المتاحة إلى ان الأراضي الليبية تحتضن بحيرات ضخمة من هذين الموردتين، حيث قدر الاحتياطي من النفط الخام عام 2002 بما يربو عن 36 مليار لتر في حين قدر المخزون من الغاز الطبيعي في نفس السنة بحوالي 51863 مليار متر مكعب، حيث يعتبر قطاع النفط في ليبيا قطاعاً يمثل المصدر الرئيس للحصول على النقد الأجنبي من ناحية فصادرات النفط ومشتقاته تمثل أكثر من (97.3%)⁽³⁾ من إجمالي الصادرات، ومن ناحية أخرى يساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 17% وهي المسجلة عام 1999 و70.0% وهي المسجلة في عام 1974 وهذه أقصى نسبة وصل إليها القطاع النفطي فحين سجلت هذه النسبة 58% عام 1970 ومن خلال الجدول نلاحظ بشكل واضح هيمنة قطاع النفط على مختلف القطاعات الاقتصادية فناتج قطاع النفط تطور من 184.3- مليون دينار عام 1970 إلى 6574.4- مليون دينار عام 1998، ثم إلى 2335.5- مليون دينار على الرغم من

(1) عيسى حمد الفارس، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها الشراكة مع القطاع الخاص ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر

التنمية الاقتصادية في ليبيا: الماضي والمستقبل، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2002، طرابلس، ليبيا.

(2) عمر علي الدراز، دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة،

الأكاديمية الليبية، خريف 2012.

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي التاسع والعشرين، 2002.

هذا التطور إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي قد انخفضت خلال الفترة (1988-1999) حيث تراوحت بين (17.0% و -28.2%) وعلى الرغم من هذا الانخفاض ما زال قطاع النفط يساهم بالنصيب الأوفر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الانخفاض في نسبة مساهمته لم يكن بسبب نمو نشاطات إنتاجية أخرى بقدر ما كان ناتجاً عن انخفاض الأسعار وكميات الإنتاج، كما شهدت هذه الأسعار انخفاضاً طفيفاً خلال عام 2001 وبنسب متفاوتة حسب نوع الخام حيث بلغ -7032.7 مليون دينار مقارنة ب -7870.9 عام 2000 ليرتفع باقي فترة الدراسة ليصل إلى 80704.91 عام 2008 وعلى الرغم من تعرض الاقتصاد العالمي للزمة المالية وما أدت إليه من انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمي، إلا أن بروزها في الأشهر الأخيرة من نفس العام لم يؤثر على متوسط أسعار النفط خلال عام 2008 الذي ارتفع مقارنة بعام 2007، حيث بلغ متوسط أسعار النفط الليبي 96.4% دولار للبرميل مقابل -71.6 دولاراً للبرميل خلال عام 2007⁽¹⁾ بنسبة زيادة قدرها 34.6%، وفيما يتعلق بالاستخدام فإن قطاع النفط والغاز بالرغم من أنه يساهم بما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، لا يستوعب سوى 3% من إجمالي القوى العاملة حسب إحصائيات عام 2003⁽²⁾.

• قطاع الصناعة:

يعد قطاع الصناعة قطاعاً أساسياً يعول عليه في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة دخل الفرد خصوصاً وأن ليبيا تمتلك بعض المقومات الأساسية اللازمة للنهوض بالنشاط الصناعي والتي من أبرزها توفر النفط وبعض المعادن غير مستغلة بشكل جيد⁽³⁾، ومن منطلق عدم ملاءمة الظروف البيئية والاقتصادية في الوقت الراهن لأن تصبح ليبيا مثلاً دولة زراعية أو سياحية أو دولة خدمات بالدرجة الأولى، وعلى هذا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والاستقرار الاقتصادي يستدعي تبني الصناعة خياراً استراتيجياً لا بديل عنه في الوقت الراهن⁽⁴⁾، وانطلاقاً من أهمية ودور هذا القطاع في تحقيقه لأهداف التنمية الاقتصادية أعطى أولوية خاصة

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد وخمسون، 2008، ص 51.

(2) عبدالله امحمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الأمل العدد الأول، نوفمبر 2007، ص 56.

(3) مخلوف مفتاح محمد، تقويم فعالية السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2015-2016.

(4) عيسى حمد الفارسي، مرجع سابق.

في استراتيجيات خطط التنمية المتعاقبة، وقد تجلّى ذلك في عدد من خطط التصنيع القصيرة والمتوسطة الأجل التي انفق عليها حوالي 7 مليارات دينار خلال الفترة (1973-2004) بهدف تحويل الاقتصاد إلى قطاع إنتاجي يقوم بدور حيوي في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وإحلال الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة والمساهمة في إيجاد قاعدة صناعية متينة⁽¹⁾، وقد سعت ليبيا إلى تنمية قطاع الصناعة اعتماداً على القطاع العام غير أن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها قلة اليد العاملة والمدرّبة والقادرة على الإنتاج، وسوء الإدارة، وكذلك أزمة أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى تراجع وجود الدولة في النشاط الصناعي في محاولة لإفساح المجال أمام القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، أما فيما يتعلق بحجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة فقد استأثر القطاع العام بنسبة 98% من تلك الاستثمارات فيما استأثر القطاع الخاص بنسبة 2% من إجمالي الاستثمارات الصناعية، حسب ما حدّته خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، ونلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لم تمثل إلا نسبة صغيرة حيث بلغت عام 1970 نسبة 8.5% تم ارتفعت قليلاً لتصل 14.0% عام 1975 لتعاود هذه النسبة في الانخفاض خلال باقي سنوات الدراسة لتصل إلى 6.0% عام 2010 ونلاحظ زيادة مستمرة في قيمة الإنتاج الصناعي خلال سنوات الخطط ففي عام 1973 بلغت 315.8 مليون دينار بينما بلغت عام 1980 (1361.4) مليون دينار لتصل إلى 1387.1 مليون دينار عام 1985 أما معدل النمو السنوي فقد بلغ أقصاه 50.8% عام 1972، ولكنه بدأ في الانخفاض عام 1975، وما بعدها حتى عام 1980 ليسجل قيمة 42.9- في حين سجل قيم سالبة لعام (1981-1982-1984-1990_1996_2001) على التوالي حيث بلغت هذه النسب (4.4-، 5.6-، 1.2-، 63.6-، 4.6-، 1.1-) على التوالي وبالنظر لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وعلى الرغم من تطور الإنتاج الصناعي يلاحظ أنها متواضعة خلال فترة الدراسة (1970-2010) إذ بلغ متوسطها (15.6) فقط.

(1) عبدالحكيم نائل وآخرون، مرجع سابق.

جدول رقم (1-6)

تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (1970-2010)

(القيمة بالمليون دينار - أسعار الجارية)

الناتج المحلي الإجمالي	الخدمات		الصناعة		القطاع النفطي		الزراعة		السنوات
	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	السنوات
1288.3	-	324.4	-	116.5	-	814.3	-	33.1	1970
1586.5	46.3	4746	27.5	148.6	14.2	930.3	0.3-	33.0	1971
1753.0	15.0	546.2	50.8	224.2	0.03-	930.0	32	43.6	1972
2182.3	21.3	662.7	40.8	315.8	22.9	1143.8	37.6	60.0	1973
3792.0	22.4-	513.6	41.0	445.3	110.3	2405.5	7.8	64.7	1974
3674.3	112.3	1091.8	16.2	517.8	17.6-	19818	28.1	82.9	1975
47681	15.9	1266.1	21.3	628.1	39.9	2774.2	20.2	99.7	1976
5612.7	15.7	1465.5	19.8	752.8	19.1	3304.4	9.7-	90.0	1977
5496.1	13.9	1669.5	14.5	862.5	13.9-	2842.0	35.6	122.1	1978
7603.0	15.2	1923.3	10.4	952.5	61.3	4586.8	14.9	140.4	1979
1055.8	23.8	2381.6	42.9	1361.4	43.3	6574.4	68.3	236.4	1980
8798.8	16.3	27705	4.4-	1300.7	32.2-	4454.0	15.7	273.6	1981
8780.6	1.0	2799.5	5.6-	1227.8	1.7	4532.6	19.3-	220.7	1982
8481.9	1.9	28546	0.47	1233.6	8.6-	4138.7	15.5	255.0	1983
7657.1	6.3	30361	1.2-	1217.7	24.0-	3144.5	1.4	258.8	1984
8050.2	0.06-	3034	13.9	1387.1	6.4	3345.9	9.4	283.2	1985
8402.4	4.3-	2900.7	1.5	1408.8	10.3	3682.9	13.9	320.0	1986
6751.4	20.8	3505	15.4	1626.7	45.2-	2017.2	45.0	465.0	1987
8083.3	8.1	3790.6	12.4	1828.7	1.8	2055.3	12.1-	408.7	1988
8301.0	8.2	4103.7	7.1	1959.3	18.5-	1674.5	37.8	563.5	1989
9284.5	39.4	5724.2	63.6-	7114	39.4	2335.5	8.6	612.4	1990
10612.5	6.7	6164.2	9.4	778.5	28.0	2991.6	10.7	678.2	1991
10789.0	6.7	6577.5	12.6	874.0	13.6-	2582.0	11.3	755.5	1992
11511.9	14.7	7546.5	7.5	924.2	8.1-	2371.0	11.2-	670.2	1993
12146.5	3.0	7773.8	13.4	7996	17.6	2788.1	17.1	785.0	1994
13387.3	6.3	8265.5	22.4	979.2	168	3257.6	12.7	885.0	1995
15162.7	13.6	9393.1	4.6-	934.0	17.2	3816.8	15.1	1018.8	1996
16860.2	7.2	10071.9	8.7	1015.5	18.0	4505.8	25.0	1276.0	1997
15655.6	5.3	10614.3	1.8	1034.2	-40.4	2685.1	3.6	1322.0	1998
17185.4	1.8	0813.7	10.8	1145.9	43.4	3851.1	3.9	1374.7	1999
22016.6	7.2	11593.4	3.8	11892	104.4	7870.9	0.8-	1363.1	2000
21868.5	6.9	12398.8	1.1-	1175.4	10.6	7032.7	3.1-	1319.8	2001
30549.4	7.6	13346.9	30.6	15498	102.0	14211.5	2.8-	1281.6	2002
37423.4	5.2	14045.6	32.9	2060.5	40.7	19997.2	3.0	1320.1	2003
48793.4	9.6	154008	21.5	2504.6	44.7	28937.1	0.2-	1316.5	2004

النتائج المحلي الإجمالي	الخدمات		الصناعة		القطاع النفطي		الزراعة		السنوات
	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	السنوات
66618.6	18.6	18265.8	27.0	31822	51.1	43733.2	9.1	1437.4	2005
81149.4	10.7	20227.4	15.1	3663.5	27.0	55574.7	14.3	1643.1	2006
92693.6	22.5	24786.5	12.4	4120.6	12.0	62282.6	15.2	1893.4	2007
116639.6	15.8	28710.4	21.0	4988.8	29.5	80704.9	18.7	2247.9	2008
86289.0	8.7	31227.4	12.0	5591.7	41.6-	47087.1	5.9	2382.7	2009
102538.2	6.3	33215.4	6.6	5964.8	29.1	60814.5	6.7	2543.6	2010

المصدر: قسم الحسابات القومية باللجنة الشعبية (سابقاً) للتخطيط والمالية.

- تقارير منشورات مصرف ليبيا المركزي لسنوات تخص فترة الدراسة الهيئة الوطنية للمعلومات.

جدول رقم (7-1)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1970-2010) بالأسعار الجارية

نسبة مئوية

النتائج المحلي الإجمالي	الخدمات	الصناعة	النفط	الزراعة	السنة
100	26.0	8.5	63	2.5	1970
100	30.0	9.3	58.6	2.1	1971
100	31.0	13	53.0	3.0	1972
100	30.0	14.0	53.0	3.0	1973
100	27.0	13.0	58.0	2.0	1974
100	30.0	14.0	53.0	3.0	1975
100	27.0	13.0	58.0	2.0	1976
100	26.0	13.4	59.0	1.6	1977
100	15.7	15.7	30.4	2.2	1978
100	25.3	12.6	60.3	1.8	1979
100	12.5	62.3	23.0	2.2	1980
100	31.4	14.8	50.6	3.2	1981
100	31.5	14.0	52.0	2.5	1982
100	33.6	14.5	48.4	3.1	1983
100	39.6	16.0	41.0	3.4	1984
100	38.0	17.0	41.5	3.5	1985
100	35.0	17.0	44.0	4.0	1986
100	46.0	21.0	27.0	6.0	1987
100	47.0	22.6	25.4	5.0	1988
100	49.4	23.6	20.0	7.0	1989
100	61.0	7.5	25.0	5.6	1990
100	55.1	7.3	28.2	6.4	1991
100	61.0	8.1	23.9	7.0	1992
100	65.5	8.0	20.5	6.0	1993
100	64.0	6.6	23.0	6.4	1994
100	61.7	7.1	24.3	7.0	1995
100	62.0	6.2	25.1	6.7	1996
100	59.7	6.0	26.7	7.6	1997

السنة	الزراعة	النفط	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
1998	8.4	17.0	6.6	63.0	100
1999	8.0	22.4	6.6	62.0	100
2000	6.0	36.0	5.0	53.0	100
2001	6.0	32.0	5.4	56.6	100
2002	4.2	47.0	5.1	43.7	100
2003	4.0	53.0	5.5	37.5	100
2004	3.0	60.0	5.0	32	100
2005	2.0	66.0	5.0	27.0	100
2006	2.0	68.0	5.0	25.0	100
2007	2.0	67.0	4.0	27.0	100
2008	2.0	69.1	4.3	24.6	100
2009	3.0	55.0	6.0	36.0	100
2010	3.0	59.0	6.0	32.0	100

المصدر: التقرير السنوي والنشر الاقتصادية للمصرف المركزي لسنوات الدراسة.

• قطاع الخدمات:

يشمل هذا القطاع على نشاطات التجارة والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والمال والتأمين والعقارات والصحة والتعليم، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط، فقد تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين 30% عام 1970 و38% عام 1985 ثم ارتفعت إلى 60.3% عام 1986 في حين بلغت 64.0% عام 1994 وترجع هذه النسبة المرتفعة في تكوين الناتج المحلي إلى ضخامة حجم الاستثمارات في القطاعات الخدمية، ولكن من الملاحظ أن هذه النسبة بدأت في التناقص بشكل ملحوظ في الثمان سنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2003-2010) تراوحت بين (24.6%، 43.7%) حيث انخفضت إلى حوال 30% كمتوسط لهذه السنوات الثمانية، وكان هذا الانخفاض لصالح قطاع النفط الذي ارتفع ناتجة وبالتالي مساهمته في الناتج المحلي خلال هذه السنوات، ويعتبر قطاع الخدمات مركز النشاط المعيشي للسكان فهو يستوعب أكثر من نصف القوة العاملة الليبية، وهذا يؤكد على أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد وأن ليبيا دولة مستوردة للخدمات سواء كانت الهندسية أو الاستشارات أو التأمين أو السياحة أو الاتصالات والنقل والإنشاءات ما زالت أقل بكثير من الدول الموجودة في الأسواق الدولية، ويجب علينا أخذ أهمية هذا القطاع في خطط

التنمية وتحديثها وجعلها منافسة لمؤسسات الخدمات الأجنبية⁽¹⁾، وهذه الأنشطة هي أنشطة واعدة سيكون لها دور مهم في الاقتصاد الوطني مستقبلاً خاصة في السياحة والاتصالات. إن التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية (الأسمی) في الحقيقة لا يعكس واقع القطاعات الاقتصادية كونه متأثر بارتفاع الأسعار، لذلك سيتم عرض تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) لهذه القطاعات وتحليل مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة .

4.1.6.1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية (1970-2010) :

- قطاع الزراعة:

بقيت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي منخفضة ومتواضعة خلال الفترة (1970-2010) إذ بلغت 1.8- عام 1970 و 2.5- عام 1980.

جدول (1-8) تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (1970-2010)

(القيمة بليون دينار، بأسعار 2003)

السنة	الزراعة	النسبة	النفط والغاز	النسبة	الصناعة	النسبة	الخدمات	النسبة	الناتج المحلي الإجمالي
1970	145.6	1.8	6715.7	83.3	44.5	0.5	559	6.9	8059.4
1975	423.4	1.9	16619.5	76.5	1247	0.5	3144.4	14.4	21703.1
1980	708.1	2.5	20650.9	68.5	294.0	0.9	5575.7	18.4	301511
1985	959.1	4.7	11291.6	56.3	602.8	30	4428.1	22.0	20065.1
1990	8.1129	4.7	15300.9	646	721.5	3.0	4234.4	179	23653.3
1995	1168.8	4.4	16984.9	63.9	851.1	32	4643.9	17.4	26554.8
2000	1276.0	4.6	16428.3	60.1	873.3	3.1	5479.7	20.0	27363.6
2005	1403.0	3.1	23348.2	52.9	753.5	1.7	7085.9	16.7	44087.1
2010	1785.1	3.4	23379.6	45.5	2615.7	5.0	12038.4	21.7	52009.9

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على :

مجيب محمد حسن، متطلبات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية في مؤتمر إعادة الإعمار، بنغازي،

2012

ملاحظة: قطاع الخدمات لا يشمل التعليم والصحة.

(1) عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، 2004، ص15

ثم ارتفعت إلى 4.7- لعام (1985-1990) لتتخفض في الفترة اللاحقة لتصل إلى 34 عام 2010 ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة تلك المتعلقة بالصناعة الاستخراجية.

• القطاع النفطي:

من خلال الجدول نلاحظ هيمنة قطاع النفط على مختلف القطاعات الاقتصادية فناتج قطاع الصناعات الاستخراجية قد تطور من 6715.7 مليون عام 1970 إلى 20650.9 مليون عام 1980 ثم إلى 15300.9 مليون دينار عام 1990 وأخيراً وصلت إلى 23379.6 مليون دينار عام 2010، وعلى الرغم من هذا التطور إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت خلال الفترة موضع الدراسة.

حيث تراوحت ما بين (45.5% - 83.3%) خلال الفترة المذكورة⁽¹⁾، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن قطاع النفط ما زال يساهم بالنصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والانخفاض الملاحظ في نسبة مساهمته لم يكن بسبب نمو نشاطات إنتاجية أخرى بقدر ما كان ناتجاً عن انخفاض الأسعار، وكميات الإنتاج، ويوضح الوضع السابق مدى تأثير العائدات النفطية على طبيعة الناتج المحلي الإجمالي وهيكله، ويبرز مدى أهمية الإسراع في تنفيذ سياسة تنوع مصادر الدخل للتقليل تدريجياً من مخاطر الاعتماد على مادة وحيدة ناضبة وهي النفط في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وخلق قاعدة اقتصادية متوازنة تتوفر فيها فرص استثمارية متنوعة⁽²⁾.

• قطاع الصناعة:

أما قطاع الصناعة فبالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظى به إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 0.5% عام 1970 و 0.9% عام 1980 لترتفع لتصل إلى 30% عام (1985-1990-1995) على التوالي لتعاود الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 17% عام 2005 ثم ارتفعت إلى 5% عام 2010 بقيمة 2615.7 مليون دينار هذا على الرغم من انفاق الملايين الدينارات على قطاع الصناعة من خلال خطط التنمية التي تم تنفيذها.

(1) فيصل مفتاح شلوف، مرجع سابق، ص 92

(2) عيسى حمد الفارسي، مرجع سابق، ص 29-30.

• قطاع الخدمات:

يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الصناعة الاستخراجية كما اشرت سابقاً، فقد تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين (06.9%، 22%) لعام (1970، 1985) على التوالي بقيمة 559.0- مليون دينار عام 1970 و 4428.1- عام 1985 لتصل إلى 12038.4- مليون دينار.

2.6.1- تطور العمالة والاستخدام:

إن الهدف الرئيس لسياسة التنمية الاقتصادية هو خلق قاعدة إنتاجية قادرة على تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي، وتنفيذاً لذلك فقد تم الشروع في تنفيذ خطط إنمائية ثلاثية وخماسية مستمرة تتلائم مع الموارد المالية المتاحة، ولقد صاحب إعداد هذه الخطط والبرامج التنموية خلال العقود الماضية زيادة الطلب على اليد العاملة وذلك في مختلف المجالات، فقد تطلب تنفيذ هذه الخطط زيادة في الطلب على بعض أنواع القوى العاملة بدرجة لم تكن الزيادة في عرض الأيدي العاملة الوطنية قادرة على مواجهتها إذا يعاني الاقتصاد الليبي من نقص الأيدي العاملة المحلية الماهرة، مما زاد الطلب على العمالة الوافدة لسد النقص في سوق العمل الليبية، إذ شكلت العمالة الأجنبية حوالي 34.4% من إجمالي القوة العاملة لعام 1980، ثم انخفضت إلى نحو 12.7- من إجمالي القوى العاملة عام 2012⁽¹⁾، ويعود السبب في تراجع حجم القوى العاملة الأجنبية في الاقتصاد الليبي إلى تعثر تنفيذ العديد من مشروعات التنمية بسبب انحسار أسعار النفط، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك أعداد كبيرة من العمالة الإفريقية والعربية التي تدخل البلاد دون أن يتم تسجيلها في نقاط الدخول.

1.2.6.1- تطور حجم القوى العاملة:

تتميز القوى العاملة في ليبيا بأنها من فئة الشباب، حيث أن ما يقرب من 52% من العاملين هم دون سن 35 سنة، و 43% منهم ما بين (35-64 سنة) و 5% فقط فوق سن 65 سنة⁽²⁾، إذ تجدر الإشارة إلى أن نسبة التوظيف إلى عدد السكان هو حوالي 20% ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض معدل مشاركة المرأة الليبية العاملة في النشاط الاقتصادي،

(1) وحيد سالم برياش، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي للسنوات (1984-2008) رسالة

ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2011.

(2) اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد التجارة سابقاً، الاقتصاد الليبي، 2002، ص 16

والى ارتفاع نسبة صغار السن من مجموع السكان إذا تبلغ نسبة من هم أقل من 15 سنة حوالي 51%⁽¹⁾، وبين الجدول رقم (1-9) تطور استخدام القوى العاملة حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن حجم القوى العاملة في ليبيا بلغ عام 1970 نحو 433.5- الف عامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بلغ عدد الوطنيون منهم نحو 383.5- الف عامل أي ما يعادل 88.8% من اجمالي مجموع الاستخدام وقد تطور هذا العدد الي 1024.5- الف عامل عام 1995 ثم الي 1857.1- الف عام 2000 وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 6% بينما تذبذب عدد العاملين من الأجانب -العمالة الوافدة- من 50 الف عامل عام 1970 ليصل الى أكثر من 1560 الف عام 1983، ثم انخفض وبشكل كبير ليصل ال 77 الف عام 1992 ليزداد بعد ذلك ليصل الي 187.9 الف عامل عام 2000 وتشكل العمالة الوافدة نسبة 13% من اجمالي حجم الاستخدام عام 2000⁽²⁾

وقد بلغ اجمالي القوى العاملة لسنة 2007 حوالي 1.636 مليون عامل بواقع 30.7- % من اجمالي السكان موزعة علي الأنشطة الاقتصادية المختلفة⁽³⁾.

جدول رقم (1-9) تطور استخدام القوى العاملة في ليبيا خلال الفترة (1970 - 2000)

السنوات	القوى العاملة الوطنية			القوى العامة الغير وطنية			المجموع		
	العدد بالآلاف	عدد الزيادة السنوي	التوزيع النسبي	العدد بالآلاف	عدد الزيادة السنوي	التوزيع النسبي	العدد بالآلاف	عدد الزيادة السنوي	التوزيع النسبي
1970	383.5	00	88.5	50.0	00	11.5	433.5	00	100.0
1971	395.0	3.0	86.1	64.0	28.0	13.9	459.0	5.9	100.0
1972	407.0	3.0	83.4	81.0	26.6	16.6	488.0	6.3	100.0
1973	419.7	3.1	78.0	118.4	46.2	22.0	538.0	10.3	100.0
1974	437.4	4.2	72.0	169.8	43.4	28.0	607.2	12.8	100.0
1975	454.1	3.8	67.1	223.3	31.5	32.9	677.4	11.6	100.0
1976	470.1	3.5	64.2	262.6	17.6	35.8	732.7	8.2	100.0
1977	498.8	6.1	65.2	286.0	1.3	34.8	764.8	4.4	100.0
1978	520.4	4.3	67.3	252.3	5.2	32.7	772.7	1.0	100.0
1979	529.0	1.7	67.1	260.0	3.1	32.9	789.0	2.1	100.0
1980	533	0.7	65.6	279.8	7.7	34.4	812.8	3	100.0
1981	56.0	5.1	64.3	311.3	11.3	35.7	871.4	7.2	100.0
1982	588.4	5.1	64.1	329.6	5.9	35.9	918	5.3	100.0
1983	617.4	4.9	65.0	333.1	11.1	35.0	950.5	3.5	100.0
1974	647	4.8	63.7	369	10.3	36.3	1.016	6.9	100.0
1985	700	8.2	78.2	195	47.2	21.8	895	11.9	100.0

(1) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا والثورة خلال ثلاثون عاماً، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999، ص 674.

(2) عمر عثمان زرموح وآخرون، نموذج قياسي للاقتصاد الليبي، معهد التخطيط، 2009، ص 5.

(3) اللجنة الشعبية العامة للقوى والتدريب والتشغيل سابقاً، البرنامج التنموي، 2008-2012، سبتمبر، 2007، ص 90.

المجموع			القوى العاملة الغير وطنية			القوى العاملة الوطنية			السنوات
التوزيع النسبي	عدد الزيادة السنوي	العدد بالالاف	التوزيع النسبي	عدد الزيادة السنوي	العدد بالالاف	التوزيع النسبي	عدد الزيادة السنوي	العدد بالالاف	
100.0	1.1	905	18.3	14.9	166	81.7	5.6	739	1986
100.0	0.8	912.6	14.5	20.2	132.4	85.5	5.2	780.2	1987
100.0	5.5	963.1	14.8	7.5	142.3	85.2	2.6	820.8	1988
100.0	3.3	995.2	15.3	7.3	152.7	84.7	7.3	842	1989
100.0	2.4	1018.6	13.7	8.8	139.2	36.3	4.4	879.4	1990
100.0	0.6	1012.5	8.4	38.7	85.3	91.6	5.4	927.2	1991
100.0	3.2	1044.9	7.4	9.7	77.0	92.6	4.4	967.9	1992
100.0	6.7	1113.7	13.6	96.5	151.6	86.4	0.6	962.1	1993
100.0	3.2	1149.0	13.6	3.0	156.1	86.4	3.2	992.9	1994
100.0	3.2	1186.2	13.6	3.1	161.0	86.4	3.3	1025.2	1995
100.0	3.2	1224.0	13.6	3.4	166.5	86.4	3.2	1027.5	1996
100.0	2.5	1255.1	13.5	7.7	169.4	86.5	2.7	1085.7	1997
100.0	5.5	1323.7	13.0	3.6	1172.2	87.0	6.1	1151.6	1998
100.0	4.5	1383.8	13.0	4.5	179.9	87.0	4.5	1203.9	1999
100.0	4.5	1445.0	13.0	4.4	187.9	87.0	4.5	1257.1	2000
100.0	1.8	1418.4	12.9	31.5	128.7	87.1	59.8	505.9	2001
100.0	2.2	1450.0	12.2	1.1	186.4	87.6	166.6	1349.2	2002
100.0	1.2	1467.0	11.5	2.1	182.5	88.4	4.1	1404.7	2003
100.0	11.7	1639.5	3.6	68.8	56.9	96.4	8.9	1543.1	2004
100.0	18.0	1015.6	14.9	166.7	151.8	85.1	44.0	863.8	2005
100.0	27.5	1294.9	13.5	37.8	209.2	86.5	25.6	1085.7	2006

المصدر: امانة التخطيط - الادارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

- الحاسبات القومية - مصرف ليبيا المركزي تقارير سنوية متنوعة .

- الكتاب الاحصائي - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق - حصر القوى العاملة 2003.

2.2.6.1- توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية :

اذا ما نظرنا إلى مؤشرات توزيع القوى العاملة الليبية وفقاً للنشاط الاقتصادي سنلاحظ وكما هو موضح بالجدول رقم(1-10) ان حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة قد ازداد من 81.8- الف عامل عام 1970 إلى 445.1 عامل عام 2000م هذا وقد ارتفعت الأهمية النسبية للصناعة في اجمالي الاستخدام في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة (1970 - 2000) من 18.8% - في 1970 الي 30.8% في عام 2000 وفي المقابل انخفض حجم الاستخدام قليلا في قطاع الزراعة حيث استأثر القطاع الزراعي عام 1970 بأكثر من 29% من اجمالي المستخدمين ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 18.9% و 14.7% و 7.3% فقط خلال السنوات 1980 و 1984 و 2001 وقد ارتفع حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي من 126 الف عامل عام 1970 إلى 239.1 الف عامل عام 2000 لينخفض عام 2001 ليصل إلى 103.4 الف

عامل وقد يكون سبب هذا الانخفاض السياسات الاقتصادية المتبعة في السنوات الأخيرة لتشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي .

جدول رقم(1-10) توزيع استخدام القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية :

السنوات	قطاع الزراعة		النفط		الصناعة		الخدمات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1970	126.0	29.1	10.0	2.3	81.8	18.8	215.7	50
1975	133.4	19.7	10.7	1.6	205.4	13.5	327.9	50.3
1980	153.4	18.9	13.7	1.7	260.2	10.7	385.5	68.7
1985	177.0	19.8	13.5	1.5	258.0	11.9	445.7	56.3
1990	188.9	18.5	16.9	1.7	293.5	13.4	519.3	67.1
1995	212.7	17.8	19.8	1.7	334.8	13.5	618.9	77.0
2000	239.1	16.5	39.9	2.8	445.1	30.8	720.9	49.9
2003	64.1	4.8	208	105	166.4	4.3	795.1	76.9

المصدر: مجلس التخطيط - ادارة الخطط والبرامج - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1962:2000

- مصرف ليبيا المركزي تقارير سنوية متنوعة

- مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2003

*ملاحظة: الصناعة تشمل الصناعات التحويلية والكهرباء والتشييد والتعدين والمحاجر الخدمات تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والمال والتأمين والتعليم والصحة.

اما قطاع استخراج النفط والغاز والذي يمثل المصدر الأساسي للدخل القومي فقد ظلت مساهمته في استخدام القوى العاملة الوطنية محدودا إلى حد كبير ولم تتعدى 3% طيلة الفترة حيث بلغ حجم العمالة عام 1970 الي 110 الف عامل لتصل إلى 39.3- الف عامل وفي المقابل ارتفعت حصة القوى العاملة في القطاع الخدمي لتصل من 50% و 52.2% عام 1970 و 1995 لتصل الي 55.7% عام 1996 لتتخف هذه النسبة عام 2000 الي 49.9%. نلاحظ من الجدول ان هيكل الاستخدام يميل بشكل ملحوظ الى القطاعات الخدمية ولعل ما ينبغي الاشارة إليه هنا أن التوسع في الاستخدام في قطاع الخدمات كان استجابة طبيعية في توسع الدولة في تقديم الخدمات الي المواطنين وسيطرتها علي معظم الأنشطة الاقتصادية في فترة سابقة والتوظيف دون وجود حاجة حقيقيه الي ذلك وبالتالي فإن هذا التوسع في الاستخدام في القطاع لا يعكس بالفعل تطورا في جانب الانتاج ونتاجية العمل .

والجدول رقم (1-10) يوضح أن هناك انخفاضا شديداً في مساهمة القطاع الزراعي في هيكل الاستخدام كما ان التوسع في قطاع الصناعة لم يترتب عليه تحسين نسبة الاستخدام

والامر يسري أيضاً على القطاع النفطي اذا لم تتعدى مساهمته في هيكل الاستخدام في عام 2003 1.5% في حين يشكل 59% من الناتج المحلي الإجمالي .

3.6.1- تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 - 2010):

• الصادرات:

الصادرات هي تلك المجموعة من السلع والخدمات التي تفيض من الإنتاج المحلي بعد مواجهة احتياجات كافة متطلبات السوق المحلي لإشباع رغبات المستهلكين، فإن وفرة الإنتاج من سلعة معينة بما يغطي حاجة السوق المحلي مع تحقيق فائض تقضي في هذه الحالة وضع سياسة لتصدير هذا الفائض بل وإيجاد أسواق دائمة له طالما أن احتمالات استمراره قائمة⁽¹⁾.

• الواردات:

تعرف الواردات بأنها مجموعة من السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من البلاد الأجنبية نظير مقابل نقدي أي أنه يمكن القول بأن الواردات تتم بهدف تحقيق حاجات المجتمع من السلع والخدمات التي لا تنتج محلياً أو لا يكفي ما ينتج منها لسد هذه الحاجات⁽²⁾، ونظراً لانخفاض القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي، فإنه كان ولا يزال يعتمد على السوق الخارجي لتزويده بما يحتاج من السلع والخدمات المختلفة⁽³⁾.

الجدول (1-11) تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)

بأسعار سنة 2003 بالمليون دينار

السنة	قيمة الصادرات	معدل التغير النسبي للصادرات	إجمالي الواردات	معدل التغير النسبي للواردات
1970	841.8	-	198.0	-
1971	959.3	14.0	250.4	26.4
1972	966.3	0.7	343.2	37.0
1973	1196.4	23.8	539.9	57.3
1974	2445.2	104.3	817.8	51.4
1975	2093.2	-14.3	1084.7	32.6
1976	3830.7	83.0	950.8	-12.3

(1) قدرى الشرقاوي، التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، 1991، ص8.

(2) قدرى الشرقاوي، مرجع سابق، ص190

(3) محمد خليل فياض، التجارة الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي تقييم التجربة الليبية 1970-199، مجلة الدراسات العليا، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، خريف 1371 و.ر، ص101.

السنة	قيمة الصادرات	معدل التغير النسبي للصادرات	إجمالي الواردات	معدل التغير النسبي للواردات
1977	3381.8	-11.7	1117.1	17.4
1978	2933.0	-13.2	1392.6	024.6
1979	4762.0	62.3	1572.4	12.9
1980	6489.1	36.2	2006.4	27.6
1981	4611.2	-28.9	481.4	-76.0
1982	3908.8	-15.3	2124.3	341.2
1983	3616.6	-7.4	1784.8	-15.9
1984	3300.4	-8.7	1841.7	3.1
1985	3645.6	10.4	1214.4	-34.0
1986	2431.6	-33.3	1315.7	8.3
1987	2372.3	-2.4	1278.1	-2.8
1988	1906.7	-19.6	1685.4	31.8
1989	2407.4	26.2	1475.0	-12.6
1990	3744.9	55.5	1510.9	2.4
1991	3153.7	-15.7	1505.5	-0.35
1992	3038.8	-18.5	1422.1	-5.5
1993	2477.6	-18.4	1711.3	20.3
1994	3117.2	25.8	1487.9	-13.5
1995	3222.1	3.3	1728.5	16.1
1996	3578.7	-3.4	1914.8	10.7
1997	3455.6	-3.4	2138.6	11.6
1998	2374.1	-110	2203.8	3.0
1999	3682.2	56.8	1928.6	-12.4
2000	5221.5	41.8	1911.4	-0.8
2001	5394.0	3.3	2660.4	39.1
2002	10177.0	88.6	5585.7	109.9
2003	19720.0	93.7	9386.0	380.0
2004	27982.0	41.8	13110.0	396.7
2005	42836.0	53.0	15683.0	196
2006	56126.0	31.0	16659.0	5.8
2007	61726.0	9.9	21698.0	30.2
2008	77027.0	70.4	25938.0	19.5
2009	46319.0	-39.8	27503.0	6.3
2010	61658.0	33.1	31881.0	15.9

المصدر: - اللجنة الشعبية العامة سابقاً للتخطيط والمالية، الحسابات الغربية.
- إحصائيا التجارة الخارجية لليبيا إعداد مختلفة، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات.

الجدول رقم (1-12)

تطور نسبة التجارة الخارجية ومكوناتها إلى الناتج الإجمالي خلال الفترة (1970-2010)

السنة	الصادرات/ الناتج المحلي	الواردات/ الناتج المحلي	التجارة/ الناتج المحلي
1970	0.65	0.15	0.80
1971	0.60	0.15	0.75
1972	0.55	0.19	0.74
1973	0.54	0.24	0.78
1974	0.64	0.21	0.85
1975	0.57	0.29	0.86
1976	0.80	0.19	0.99
1977	0.60	0.19	0.79
1978	0.53	0.25	0.78
1979	0.62	0.20	0.82
1980	0.61	0.19	0.80
1981	0.52	0.05	0.57
1982	0.44	0.24	0.68
1983	0.42	0.21	0.63
1984	0.43	0.24	0.67
1985	0.45	0.15	0.60
1986	0.28	0.15	0.43
1987	0.35	0.18	0.53
1988	0.23	0.20	0.43
1989	0.29	0.17	0.46
1990	0.40	0.16	0.56
1991	0.29	0.14	0.46
1992	0.21	0.14	0.35
1993	0.28	0.13	0.41
1994	0.25	0.12	0.37
1995	0.26	0.14	0.38
1996	0.28	0.15	0.43

السنة	الصادرات/ الناتج المحلي	الواردات/ الناتج المحلي	التجارة/ الناتج المحلي
1997	0.25	0.15	0.40
1998	0.18	0.15	0.33
1999	0.26	0.13	0.39
2000	0.29	0.15	0.44
2001	0.24	0.12	0.36
2002	0.33	0.18	0.51
2003	0.52	0.24	0.76
2004	0.57	0.26	0.83
2005	0.63	0.23	0.86
2006	0.69	0.20	0.89
2007	0.66	0.23	0.89
2008	0.66	0.22	0.88
2009	0.53	0.31	0.84
2010	0.60	0.31	0.91

المصدر:- من اعداد الباحثة بناءً على بيانات الجدول رقم(10) و الجدول رقم (13) .

1.3.6.1- تطور الصادرات:

المرحلة الأولى (1970-1980) :

شهدت الصادرات خلال هذه الفترة ارتفاعاً حاداً في قيمتها بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السنوي، فقد ارتفعت قيمة الصادرات من 841.8- مليون عام 1970 لتصل 2093.2- مليون عام 1975 تم لتواصل ارتفاعها لتصل إلى أعلى معدل لها خلال هذه المرحلة فقد بلغت 6489.1- مليون عام 1980 رغم أن أدنى قيمة للصادرات خلال فترة الدراسة كانت عام 1970 ويعود ارتفاع قيمة الصادرات خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل أهمها :

- ارتفاع الكمية المنتجة والمصدرة من النفط الخام حيث بلغت الكمية المنتجة حوالي 3300 ألف برميل يومياً عام 1970 و حوالي 1827 ألف برميلا عام 1980، بينما بلغت الكمية المصدرة حوالي 1854 ألف برميل يومياً عام 1979 حيث كان يتم تصدير كل الكمية المنتجة تقريباً⁽¹⁾.

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، التاسع والعشرون، الكويت، 2002م.

- الارتفاع الحاد في أسعار النفط حيث شهدت هذه الفترة طفرتين لأسعار النفط الطفرة الأولى كانت في أواخر عام 1973 وذلك بسبب حرب أكتوبر⁽¹⁾، أما الطفرة الثانية فكانت عام 1979 بسبب نشوب الحرب العراقية الإيرانية وانخفاض ضخ النفط ما بين الدوليتين وبالتالي ارتفعت قيمة الصادرات الليبية والتي شكلت الصادرات النفطية منها نسبة 98%⁽²⁾.
- تبنت الخطة الثلاثية للتنمية (1973-1975) رسم سياسة نمو الصادرات النفطية بينما تبنت خطة التحول (1976-1980) تطوير جهاز ونظام التصدير، كما لم تتبع الدولة سياسة ترشيد وتصدير النفط الخام في تلك الفترة⁽³⁾.

المرحلة الثانية (1981-1988):

اتسمت هذه الفترة بالارتفاع الطفيف في قيمة الصادرات كما هو مبين من الجدول (1-12) حيث بلغت عام 1981م 4611.2 مليون فيما بلغت عام 1985 قيمتها 3300.4 مليون لتصل إلى 1906.7 - عام 1988 وفي هذه الفترة انخفضت كمية الصادرات من النفط الخام نتيجة للسياسة التي انتهجتها منظمة الأوبك لتحديد سقف وكمية الإنتاج للدول الأعضاء⁽⁴⁾، وشهدت هذه الفترة أيضاً تراجع العلاقات التجارية الليبية الأمريكية ففي مارس 1982 صدر القرار الأمريكي بحظر استيراد النفط الخام من ليبيا، وعام 1985 فرضت الولايات الأمريكية من جانبها حظراً شاملاً على ليبيا وفي عام 1986 أصدر قرار بتطبيق قيود تجارية ومالية شاملة ضد ليبيا وبالتالي فقدت ليبيا أهم أسواق النفط وهو السوق الأمريكي.

المرحلة الثالثة (1989-1998) :

شهدت هذه الفترة تذبذب وعدم استقرار في إجمالي قيمة الصادرات فقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى ذلك التذبذب، والذي يغلب عليه طابع الانخفاض في حين انخفضت القيمة إلى 2407.4 مليون و 2477.6 مليون و 2374.1 مليون خلال الأعوام 1989، 1993، 1998

(1) عطية المهدي الفينوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الثورة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 1992.

(2) عبدالحمد وريت، 2008، فروق جوهرية بين توجهات أسعار النفط في القرن العشرين وبين توجهات الأعرار خلال هذا القرق، ورقة غير منشورة، 2008.

(3) وزارة التخطيط الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية (1973-1975) ص 109، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980) المطبعة العصرية، طرابلس، ص 80.

(4) صبحي فنوص وآخرون، مرجع سابق، ص 357.

على التوالي نجدها ترتفع إلى 3038.8- مليون و 3578.7- مليون و 3455.6- مليون للأعوام 1992، 1996، 1997 على التوالي ويعود ذلك للتذبذب إلى عدم استقرار الأوضاع الخارجية والداخلية سواء السياسية أو الاقتصادية والناجمة عن الحظر الاقتصادي عام 1992، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي تعرضت له اقتصاد الدول الصناعية وخاصة الدول الأوروبية التي تعتبر المستورد الأول للنفط الليبي، فلم تشهد هذه الفترة بمجملها سلوك أي اتجاه معين وحققت هذه الفترة نمو عن سابقتها قدره 6.6% بالأسعار الثابتة⁽¹⁾.

المرحلة الرابعة (1999-2010) :

شهدت سلسلة من الارتفاعات وحققت عام 2008 معدل نمو قدرة 64.41% عن عام 1998 وأيضاً حققت قيمة الصادرات في عام 2008 معدل ارتفاع بنسبة 6.5% عن عام 1998 بمعدل 1.8%.

ويعزى ذلك إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية الذي كان له الأثر في ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية التي تشكل 97.3% من إجمالي الصادرات، ويعود الارتفاع في قيمة الصادرات إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية⁽²⁾، إضافة إلى تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا عام 199، وتحسين العلاقات الخارجية مع الدول الغربية، وإلغاء رخص الاستيراد والتصدير، وتشجيع القطاع الخاص ودخوله مجال التصدير.

2.3.6.1- تطور الواردات:

يمكن تقسيم تطور قيمة الواردات خلال الفترة (1970-2010) إلى أربع مراحل تعد هذه المراحل انعكاساً لتطور قيمة الصادرات فمن الجدول نجد أن قيمة الواردات تتأثر بشكل مباشر بقيمة الصادرات لأن عوائد الصادرات تعد الممول الرئيس للواردات الليبية.

المرحلة الأولى: (1970-1980):

نتيجة الارتفاعات في قيمة الصادرات الليبية المصاحبة لارتفاع أسعار النفط الخام عليه فقد ارتفعت قيمة الواردات من 198.0- عام 1970 لتصل إلى 1084.7- مليون عام 1975 تم

(1) هيثم أحمد الطروق، قياس أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (1970-2009)، مجلة التخطيط والتنمية،

العدد الخامس، السنة الخامسة، فبراير 2012، ص 76

(2) محمد عبد الجليل، بحوث ومناقشات ندوة عن الاستهلاك في الاقتصاد الليبي، ص 101.

تواصل ارتفاعها إلى أن تصل إلى 2006.2- لعام 1980 وخلال هذه الفترة حققت الواردات نمو عن سابقتها قدره 67.89% وحققت مساهمة نسبة الواردات للنواتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بمتوسط قدره 18.8%⁽¹⁾.

ويرجع السبب أيضاً لارتفاع قيمة الواردات إلى تبني الخطة الثلاثية للتنمية (1973-1975) سياسة لنمو الواردات بمعدل 51.6% أثناء الخطة، وبمعدل نمو سنوي مركب 14.9% أدى ذلك إلى زيادة قيمة الواردات خلال هذه الفترة، إضافة إلى تبني خطة التحول الاقتصادي عام 1976-1980 تحقيق المزيد من الإشراف والتوجيه لنشاط الاستيراد، وإعادة تنظيم أجهزة الاستيراد، والتنسيق بين أجهزة الاستيراد والجهاز المصرفي لتوجيه نشاط التجارة وتوجيه نشاط الاستيراد لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية⁽²⁾.

المرحلة الثانية (1981-1988)

نتيجة للكساد العالمي وانخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي أثر سلباً على إمكانية الاستمرار في تمويل هذا المستوى المرتفع من الواردات، لذلك طبقت السلطات الليبية بعض الإجراءات التقشفية لموازنة الدخل مع الانفاق وتمثلت هذه الإجراءات في:

أولاً- التوقف عن استيراد عدد من السلع، ثانياً اعتباراً من عام 1983 تم إعداد ما يعرف بالموازنة السلعية وهو نوع من نظام الحصص لاستيراد السلع حيث تتضمن هذه الموازنة استيراد السلع الضرورية فقط،⁽³⁾ ونتيجة لهذه الإجراءات انخفض إجمالي قيمة الواردات إلى 481.4- مليون دينار عام 1981 وهي أدنى قيمة لها منذ العام 1970.

المرحلة الثالثة (1989-1998):

تمثل هذه المرحلة مرحلة تذبذب في قيمة الواردات وفي معدل نموها فقد سجلت عام 1992 معدل انخفاض قدره 0.5% مقارنة بعام 1991 بنسبة 4.1% بقيمة (1505.5- 1422.1) مليون دينار أما في عام 1993 حققت نسبة ارتفاع قدرها 4.2% لترجع تنخفض مرة

(1) هيثم الطروق، مرجع سابق، ص 77.

(2) وزارة التخطيط الخطة الثلاثية (1973-1975) ص 112

- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)، مرجع سابق، ص 79-80.

(2) محمد فياض، مرجع سابق، ص 101..

أخرى خلال عام 1994 و1995 بمعدلات متتالية قدرها (5.2%-2.4%) وانخفضت مساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي من 18.8% في الفترة السابقة إلى 16.5% أي أن تقلبات النفط الخام كان لها الأثر الواضح على الواردات خلال هذه الفترة.

المرحلة الرابعة من (1999-2010)

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في الواردات الليبية حيث ارتفعت قيمة الواردات من 1928.6- مليون دينار عام 1999 وما نسبته 40% لتصل إلى 5585.7- مليون دينار عام 2002 وقد نجم هذا الارتفاع نتيجة لتخفيف من بعض القيود المحددة للاستيراد وكذلك التوسع في المبيعات النقدية⁽¹⁾، وفتح الاعتمادات بالسعر الخاص فحين بلغت عام 2004 ما قيمته 5821.3- وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة حجم الانفاق العام والاستمرار في سياسة تحرير التجارة الخارجية⁽²⁾، فحين سجلت خلال عام 2007، 21698.0- مليار دينار و 27503.0- مليار دينار عام 2009 ليصل إلى 31881.0- مليار دينار عام 2010.

4.6.1- الإيرادات العامة:

تلعب الإيرادات العامة دوراً مهماً في تنويع الاقتصاد ، ويعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على الإيرادات النفطية ، لتغطية النفقات الحكومية ، ويحدث التنويع في الإيرادات الحكومية إذا تزايدت مساهمة الإيرادات غير النفطية وخاصة الضريبية منها .

1.4.6.1- هيكل ومصادر الإيرادات العامة:

يتكون هيكل الإيرادات العامة في ليبيا، كما هو مبين بالجدول (1-13) ، من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، السنة المالية، 2001، ص 51.

(2) مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي التاسع والأربعون، ص 69.

جدول (13-1) هيكل ومصادر الإيرادات العامة

الإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية
تشمل الإيرادات الضريبية:	الإيرادات غير الضريبية تشمل:
- الضرائب على الأنشطة الاقتصادية.	أ- صافي الإيرادات النفطية.
- ضريبة الدمغة.	ب- الإيرادات المحلية غير النفطية.
- ضريبة الملاهي.	- رسوم الخدمات العامة.
- الضرائب على دخل العاملين بالجهاز الإداري.	- تمليك الوحدات الاقتصادية.
- رسوم الخدمات وضريبة الإنتاج والاستهلاك على الواردات.	- مساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية.
	- توزيع أرباح المصرف المركزي.
	- عوائد الهيئة العامة للاتصالات.
	- موارد القروض الخارجية.
	- منح عودة الشركات.

المصدر: تقرير الميزانية لعام 2010.

هذا وتصنف الإيرادات العامة المخصصة للميزانية العامة خلال العقود الماضية في نوعين: الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية، وتشمل الإيرادات غير النفطية، الإيرادات الضريبية، والإيرادات الأخرى، وعلى ذلك، فإن مصادر الإيرادات العامة في ليبيا، هي:

- الإيرادات النفطية: تعتمد تقديرات هذه الإيرادات على عاملين أساسيين: الأول، أسعار التصدير العالمية للنفط الخام والغاز، والمنتجات النفطية. والثاني، كميات النفط الخام الذي يمكن إنتاجه وتصديره بشكل مباشر عن طريق حصة الشركات مقابل ما يدفعونه من ضرائب، وأتاوات، بالإضافة إلى كميات الغاز المتاحة للإنتاج والتصدير، والمنتجات البترولية.
- وتخصص هذه الإيرادات للموازنة العامة بعد أن يخصم منها ما نسبته 5% لتغطية الدين العام، تطبيقاً لأحكام القانون رقم (15) لسنة 1986.
- الإيرادات الضريبية، وتشمل حصيلة الضرائب على الدخل من الأنشطة الاقتصادية، وضريبة الدمغة، والضرائب على المعاملات التجارية وضرائب التجارة الخارجية، وتعتمد تقديرات الإيرادات الضريبية على التشريعات المنظمة للضرائب بأنواعها المختلفة، ويوضح الجدول (13-1) الهيكل الضريبي الليبي.

- الإيرادات الأخرى، وتشمل الرسوم الخدمية (خدمات الطيران، البريد، الموانئ، الكهرباء... إلخ)، وإيرادات الخدمات، كقوائد أرباح المؤسسات الاستثمارية العامة وإيرادات التأمين والمصارف.

2.4.6.1- تطور حجم الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010):

سجلت الإيرادات النفطية وغير النفطية تذبذباً خلال مدة الدراسة ، حيث تعرض الاقتصاد الليبي إلى حصار اقتصادي من قبل المجتمع الدولي ، وكذلك شهدت هذه الفترة انخفاضاً حاداً في أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض في العوائد النفطية التي أثرت سلباً على إجمالي الإيرادات العامة للدولة الليبية ، والتي تعتمد اعتماداً شديداً كلياً على الإيرادات النفطية وبالتالي انعكس سلباً على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية⁽¹⁾.

ومن خلال الجدول رقم (1-14) نجد ان ما نسبته 85% من إجمالي الإيرادات سنة 1970 تحقق من الإيرادات النفطية ، مقابل 15% للإيرادات غير النفطية ، وارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية الى 91% سنة 2010 ، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الليبي على الصادرات النفطية في تمويل الخزينة العامة .

جدول (1-14)

الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي (1970-2010) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي	معدل نمو الإيرادات النفطية
1970	548.2	429.5	118.7	0.85	-
1975	1581.0	1283.0	298.0	0.81	199.0
1980	6800.3	5951.1	849.2	0.87	364.0
1985	2798.6	1846.0	952.6	0.66	69.0-
1990	2860.0	1600.0	1260.0	0.58	13.3-
1995	3981.4	2940.4	1041.0	0.65	83.8
2000	4662.2	2203.0	2459.2	0.47	25.0-
2005	37106.0	34378.0	2728.0	0.93	1460
2010	61503.0	55713.0	5790.1	0.91	0.09

المصدر: تقرير الميزانية لعام 2010.

(2) مخلوف مفتاح محمد، مرجع سابق، ص 100.

5.6.1- تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي الحفاظ على التوظيف الكامل ومستوى أسعار ثابتة بحيث يكون استقرار في مستوى الأسعار ويهتم هذا المبحث بتوضيح تطور هذين المؤشرين في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010) وذلك كالآتي:

1.5.6.1- مؤشر التضخم في الاقتصاد الليبي:

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض، وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون صعودياً، وارتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمراً⁽¹⁾. ويتضح لنا من هذا المفهوم أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعد تضخماً، فمفهوم التضخم يتصف بالشمول والاستمرارية بحيث يشمل كل السلع والخدمات تقريباً مع ملاحظة أن بعض السلع قد تنخفض أسعارها، وأن الزيادة تكون ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية⁽²⁾

وتختلف الأسباب المنشئة للتضخم من بلد إلى آخر من حيث كونها أسباباً محلية ناتجة عن طبيعة وتركيبية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، أو أنها أسباب خارجية ناجمة عن انفتاح الدولة على العالم الخارجي، وتعتبر ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي ظاهرة مركبة لم تنشأ بفعل عامل واحد وإنما ظهرت كنتيجة لتفاعل عدة عوامل نقدية وحقيقية ارتبطت باختلالات الهيكلية في قطاعاته الانتاجية، وفي هذا السياق يمكن القول بأن تنامي معدل التضخم في الاقتصاد الليبي يرجع إلى عدة أسباب بعضها داخلية وأخرى خارجية وتتمثل هذه الأسباب في الآتي:

• الأسباب المحلية:

1. عدم توفر الأدوات المالية اللازمة للحد من التضخم، فما زال دور الميزانية العامة مقتصرًا على إعادة توزيع الموارد النفطية دون أن تصبح أداة تخطيط اقتصادي ومالي تساعد على التخفيف من حدة التضخم، كما هو الحال في السياسات الضريبية للدول المتقدمة.

(1) مايكل أيد جمال، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ص163.

(2) مخلوف محمد، تقوم فعالية السياسة المالية في ليبيا، مرجع سابق، ص95.

2. ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات غير المبرر بسبب المضاربة على المزيد من الارتفاعات المتوقعة مستقبلاً بين المتعاملين في هذا النوع من الأصول، ولعل هذا السبب من أهم أسباب ارتفاع الأسعار المحلية في الاقتصاد.
3. الفجوة الكبيرة بين دخل الفرد وإنتاجيته، مما يعني أن الانفاق الاستهلاكي أعلى من الانتاج الحقيقي.
4. انعدام الوعي الاستهلاكي، حيث أن المستهلك لا يتمتع بالوعي الكافي الذي يمكنه من دراسة سعر السلع قبل شرائها من جهة ومن المقارنة بين نوعية وجودة السلع المعروضة من جهة ثانية.
5. تراجع دور القطاع العام وضعف القطاع الخاص: إن تراجع القطاع العام بعد أن كان يقود العملية الاقتصادية لسنوات طويلة وعدم وجود البديل الكفؤ ليحل محله في القيام بالأنشطة الاقتصادية ترك أثراً واضحاً على حالة من عدم الاستقرار في الأسعار المحلية .

• الأسباب الخارجية:

- 1- اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي في تلبية العجز في المعروض الحقيقي من السلع والخدمات عن طريق الطلب على الواردات السلعية والخدمية والتي تعزى أساساً إلى محدودية القدرة الإنتاجية له، ولما كان التضخم ظاهرة عالمية بدأت أعراضها بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية منذ عام 2000 وحتى عام 2006 بنسبة 157% فقد أثر ذلك على أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية المستوردة والتي ارتفعت أصلاً في بلد المنشأ.
- 2- ارتفاع الأسعار العالمية لتكاليف خدمات الشحن البحري والجوي والنقل وخدمات التأمين بأنواعه الأمر الذي انعكس سلباً على الأسعار وبالتالي أصبح سبباً مباشراً في ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي.
- 3- الأثر المباشر لكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات والجفاف) في المحاصيل الزراعية وبالتالي في ارتفاع أسعارها، كذلك انتشار الأوبئة والأمراض (مثل انفلونزا الطيور وجنون البقر) ساهمت في ارتفاع بعض المنتجات الحيوانية والطيور في الأسواق العالمية والتي تشكل جزء كبيراً من الواردات الليبية⁽¹⁾.

(1) عمر محمد أبو صبيح وآخرون، مرجع سابق .

ويمكن الاستدلال على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد من خلال قياس حركة واتجاه المستوى العام للأسعار، فقياس التضخم هو نسبي ومعقد حيث تستخدم عدة مقاييس لقياس معدل التضخم وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

- الرقم القياسي للأسعار المستهلك.
- الرقم القياسي لأسعار المنتج.
- المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

فجميع هذه الطرق تهدف إلى تحديد حجم التغير (الصاعد) في المستوى العام للأسعار والشائع من بين هذه المقاييس، وعلى الرغم من أخطائه وعدم كفاءته هو الرقم القياسي للأسعار وذلك لسهولة احتسابه وانجازه في فترة قصيرة، كما أنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن، غير أن هناك من يرى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك، نتيجة لاقتصاره على سلع محددة والفرق في مستوى المعيشة بين المناطق الحضرية وبين غيرها من المناطق أو المدن قد يبالغ في التضخم⁽²⁾، وينطبق هذا الأمر على الرقم القياسي في ليبيا، حيث توجد بعض التحفظات على هذا الرقم، وهو عدم تغيير الأوزان النسبية للمجاميع السلعية والخدمية واستمرارها ثابتة لفترات طويلة نسبياً، كما يعاب على هذا الرقم تحيزه؛ لأنه لم يبنى على جميع المدن أو على المدن الرئيسية والكثيفة السكان بل اقتصرت تغطيته على مدينة طرابلس فقط، والاعتماد على أسلوب العينة وبالتالي نمط إنفاقي معين الأمر الذي قد يتنافى مع الواقع، واستنادها على الأسعار⁽³⁾، المدعومة، وعلى الرغم ما ورد من تحفظات على استخدام هذا الرقم في قياس معدل التضخم، ألا أنه الأفضل في التعبير عن التغيرات التي طرأت على أسعار السلع والخدمات الضرورية، ويلاحظ من الجدول (1-15) أن معدل التضخم كان سالباً (انكماش) خلال السنوات الأولى من الدراسة فيما شهدت الفترة اللاحقة حتى عام 1984 نمو متصاعداً أما الفترة الممتدة من (1985-1989) فيلاحظ بأن معدلات التضخم سجلت تراجعاً عما كانت عليه خلال الفترة السابقة أما في الفترة الممتدة من (1990-1997) فأخذ معدل التضخم في الارتفاع ليسجل تراجعاً في العامين التاليين 1998-1999 وقد يرجع

(1) مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 363.

(2) مخلوف محمد، تقويم فعالية السياسة المالية في ليبيا، مرجع سابق، ص 95.

(3) سامي عمر ساسي، أثر التغير في سعر صرف الدينار الليبي في مؤشر الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية، 2005، 2006، ص 81.

هذا الارتفاع الذي شاهده معدلات التضخم خلال الفترة 1990-1997 إلى الرقابة المتشددة على الصرف الأجنبي والتي أدت إلى خلق سوق موازية من سعرها الرسمي إضافة إلى عدم مرونة جهاز الإنتاج المحلي، فحين سجل معدل التضخم انكماشاً الفترة (2000-2003) ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات المتعلقة بإدارة سعر صرف العملات الأجنبية، من حيث تخفيض الرقابة على الصرف الأجنبي إلى حد كبير وكذلك استخدام سعرين للصرف الأجنبي في بداية الفترة سعر رسمي والأخر تجاري يعادل في البداية السوق الموازية، ونتيجة لقيام المصرف المركزي بتخفيض الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية في منتصف 2003 أدى بطبيعة الحال إلى ظهور مستوى من التضخم مع بداية العام 2005، حيث عادت معدلات التضخم للارتفاع وبمعدلات متسارعة خلال الأعوام 2006، 2007، 2008 ويعزى ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2008 إلى جملة من العوامل الخارجية والداخلية، وتتمثل العوامل الخارجية في الارتفاع الحاد لأسعار النفط أما الداخلية فتتمثل في تنامي عرض النقود بمعدلات مطردة من خلال زيادة الانفاق العام والائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة وانخفاض الدعم السلعي عام 2007، ثم بدأ في التراجع من جديد ليبلغ 2.4% و 2.5% لعامي 2009، 2010، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها شهادات الإيداع التي أصدرها المصرف المركزي والتي تم من خلالها امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي، كذلك انخفاض أسعار السلع الأولية وتكلفة الإنتاج في الأسواق الدولية نظراً لانخفاض أسعار النفط، وارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو، باعتبار منطقة اليورو المصدر الرئيسي للواردات.

الجدول (1-15)

تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم السنوي في ليبيا خلال الفترة (1970-2010)

السنة	الرقم القياسي	معدل التضخم = نسبة تغير الرقم القياسي
1970.	15.8	-
1971.	14.9	-5.6
1972.	14.1	-5.5
1973.	13.5	-4.3
1974.	14.2	5.7
1975.	15.1	5.7

السنة	الرقم القياسي	معدل التضخم = نسبة تغير الرقم القياسي
		بالنسبة للسنة السابق
.1976	16.4	9.1
.1977	18.6	12.9
.1978	20.8	12.2
.1979	25.6	22.8
.1980	30.6	19.4
.1981	33.7	10.4
.1982	35.3	4.6
.1983	39.1	10.6
.1984	43.9	12.5
.1985	47.5	8.0
.1986	49.5	4.2
.1987	51.7	4.5
.1988	43.4	3.3
.1989	54.1	1.3
.1990	54.3	7.6
.1991	60.0	10.6
.1992	66.4	10.7
.1993	-	11.1
.1994	84.7	14.7
.1995	94.5	11.5
.1996	106.0	12.1
.1997	120.0	13.2
.1998	126.0	5.0
.1999	127.9	1.5
.2000	124.3	-2.9
.2001	113.0	-9.2
.2002	102.2	-9.5
.2003	100.0	-2.2
.2004	101.0	1.0
.2005	104.0	3.0
.2006	105.5	1.5
.2007	112.0	6.2
.2008	123.7	10.4
.2009	126.7	2.4
.2010	129.8	2.5

المصدر:

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، سلسلة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، قطاع الإحصاء والتعداد.
- التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

2.5.6.1- تطور مؤشر البطالة:

تمثل البطالة الشق الثاني من مشكلة عدم الاستقرار في الاقتصاد القومي، وذلك بعد التضخم . والمفهوم العام للبطالة يشمل كل الموارد غير المستغلة، وليس العنصر البشري فقط، وإنما عادة ما تقترن البطالة بالعنصر البشري لسهولة الحصول على الإحصاءات التي تدل عليها، وعلى ذلك فإن البطالة تشير إلى وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في المجتمع⁽¹⁾.

يعتبر حجم ومعدل البطالة من المؤشرات المهمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتعتبر البيانات المتعلقة بالعمالة والبطالة من أهم البيانات الاقتصادية التي تهتم بها كافة الدول، وتوفر الإمكانات والأجهزة المتخصصة لجمعها وتنسيقها فمعدل البطالة يعتبر مؤشر واضحاً ورئيسياً لحالة الاقتصاد، حيث لم تعد ظاهرة البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك فإن لظاهرة البطالة آثار سواء كانت آثار اقتصادية أو اجتماعية وسياسية على حد سواء، وهذه الآثار تزيد من الاستمرار في حجم العمال العاطلين عن العمل الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض في الطلب على العمالة لذلك وبسبب هذا الانخفاض في الطلب قد يتأثر الاقتصاد القومي للدولة⁽²⁾.

ويمكن تعريف معدل البطالة وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO) العاطلون بأنهم أولئك الأشخاص الذين لا يعملون حالياً ولكن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، فالبطالة تعني التزايد المستمر في الأفراد القادرين على العمل دون الحصول عليه، والأشخاص المتوفرين حالياً للعمل، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل⁽³⁾، وبالنظر إلى معدلات البطالة المسجلة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010) كما هو مبين بالجدول:

جدول رقم (1-16) تطور أعداد العاطلين ومعدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)

السنة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2010-2000
تطور عدد العاطلين (ألف عامل)	17.53	30.99	115.68	258.25
متوسط معدل البطالة	3.77	4.23	9.95	14.42

المصدر: علي عبدالسلام الجروشي، مصعب معتصم أرياب، قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم نشر الأبحاث، العدد الأول، المجلد الأول، 2017.

(1) سامر عبدالهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ص190.

(2) نجية صالح الرفيق، اتجاهات البطالة في ليبيا وأثرها على الاقتصاد القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، 2015.

(3) <http://www.lo.org/public/english/buraqu/insex.htm>

ويلاحظ أنه بالرغم من اتباع الدولة سياسية التوظيف للعمالة المحلية إلا أن عدد العاطلين في ليبيا شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة من نحو 17.53 ألف فرد في المتوسط خلال الفترة (1970-1979) ليصل إلى 258.25 ألف فرد خلال الفترة (2000-2010)، كما نلاحظ أن معدل البطالة في ليبيا قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة حيث بدأ بالارتفاع وبشكل مستمر إلى نهاية الفترة فقد ارتفع من 3.77% خلال الفترة (1970-1979) ليصل إلى 14.42% خلال الفترة (2000-2010)

ويرجح كثير من المحللين تزايد أعداد العاطلين في الاقتصاد الليبي إلى العوامل التالية:

1- تسارع النمو السكاني الذي تزامن مع انخفاض في حجم الانفاق الاستثماري في منتصف الثمانينات.

2- توجه الدولة إلى تقليص عدد العاملين في الجهاز الإداري العام بعد عام 2006.

3- الخلل في العلاقة بين مخرجات العملية التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل.

4- اختلاف مفهوم العمل في المجتمع الليبي حيث يعتقد الكثير أن التوظيف يشير إلى العاملين في القطاع العام حصراً، وعليه فإن العاملين في القطاع الخاص أشبه بالعاطلين عن العمل⁽¹⁾.

6.6.1- تطور ميزان المدفوعات الليبي:

ميزان المدفوعات الكلي في أي دولة هو عبارة عن مجموع القيود المدينة والدائنة في الحساب الجاري ورأس المال، والأصول الاحتياطية، بالإضافة إلى الفروق الإحصائية (الخطأ والسهو)، حيث إن القيود المدينة يجب أن تكافئ كل القيود الدائنة، ويقوم البند الخاص بالفروق الإحصائية بإلغاء أي خطأ وبالتالي نجد أن ميزان المدفوعات الكلي بالضرورة مساوياً للصفر، أي أن الميزان في وضعية توازن⁽²⁾.

(1) عمر محمد أبوصبح وآخرون، مرجع سابق.

(2) مجدي اجديد رمضان، مرجع سابق 2016، ص40.

الجدول (1-17)

تطور ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1970-2010)

السنة	ميزان المدفوعات بالمليون دينار
.1970	240.3
.1971	308.7
.1972	140.4
.1973	-329.7
.1974	505.6
.1975	479.2
.1976	-366.0
.1977	-453.2
.1978	249.7
.1979	1138.0
.1980	2473.0
.1981	1231.3
.1982	424.6
.1983	-528.8
.1984	491.3
.1985	-803.6
.1986	167.9
.1987	315.8
.1988	-406.0
.1989	-79.3
.1990	-325.9
.1991	00.7
.1992	502.6
.1993	-526.6
.1994	137.3
.1995	703.3
.1996	811.7
.1997	899.5
.1998	-62.9

السنة	ميزان المدفوعات بالمليون دينار
.1999	148.8
.2000	3358.9
.2001	803.0
.2002	380.0
.2003	4059.0
.2004	7621.0
.2005	21568.0
.2006	25720.7
.2007	20732.4
.2008	18541.8
.2009	6453.0
.2010	5693.0

المصدر:

- الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، سلسلة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، قطاع الإحصاء والتعداد.
- التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

اتصف ميزان المدفوعات الليبي بتذبذب أرسدته خلال الفترة (1970-2010) بين العجز والفائض نتيجة تغير أرسدة حساباتها الفرعية التي تنعكس على الوضع الكلي للميزان، كما يواجه ميزان المدفوعات خلل بنيوي ناجم عن استمرار هيمنة البنود الدائنة في الميزان التجاري المرتبط بالصادرات الريعية، وبذلك تعكس أوضاع ميزان المدفوعات التطورات التي لحقت بقطاع النفط.

ولمعرفة مدى التطور الذي حدث في وضع الميزان الكلي خلال هذه الفترة يمكن الاعتماد على البيانات بالجدول رقم (1-17).

اتصف الوضع العام لميزان المدفوعات خلال فترة السبعينات بين العجز والفائض اما خلال فترة الثمانينيات فكانت هذه الفترة من الفترات الصعبة التي مر بها الاقتصاد الليبي حيث شهدت تحقيق عجز في ميزان المدفوعات، نتيجة للاعتماد الكلي على إنتاج وتصدير النفط كمصدر رئيس للاحتياجات الأجنبية، حيث كان لتدني الصادرات في الميزان التجاري وما صاحبه من عجز ميزان العمليات غير المنظورة الأثر الكبير على هذا العجز

بالإضافة إلى تمويل معظم الأنشطة الاقتصادية بإيرادات النفط، في حين شهدت بقية الأعوام الأخرى من هذه الفترة فائض في ميزان المدفوعات، وجاء هذا الفائض نتيجة للسياسة التقشفية التي تم انتهاجها خلال هذه الفترة من سياسة متشددة على التعامل بالنقد الأجنبي إلى اتباع نظام الموازنات الاستيرادية إلى تخفيض الإنفاق العام^(*).

فحين شهدت بداية فترة التسعينيات زيادة ملحوظة في عوائد صادرات النفط الخام مما أدى إلى ظهور فائض في الميزان التجاري الذي انعكس بدوره على الوضع العام لميزان المدفوعات فحين سجل عام 1998 عجزاً وكان آخر عجز للميزان خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمته 157.8 - مليون دينار وهو نتيجة لانخفاض فائض الميزان التجاري، وعجز ميزان العمليات غير المنظورة وميزان المعاملات الرأسمالية.

ومنذ عام 1999 انتعشت الصادرات النفطية وحقق الميزان الكلي فائضاً دينارياً واستمر الفائض طيلة الفترة اللاحقة من الدراسة يعود هذا الفائض الملحوظ أساساً إلى فائض الحساب الجاري، وهو نتيجة ارتفاع أسعار النفط بأرقام قياسية في الأسواق العالمية، وهو ما انعكس في النهاية على انتعاش الاقتصاد الليبي.

(*) كانت لهذه السياسة التقشفية نتائج عكسية على الاقتصاد الليبي من ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرف الدينار الليبي، وظهور السوق الموازية بقوة وهو ما عكس ضعف السياسة الاقتصادية في مواجهة الوضع الجديد الناجم عن انخفاض أسعار النفط.

الفصل الثاني

الأسس العامة للتنوع الاقتصادي

– مقدمة

- مفهوم التنوع الاقتصادي ومبرراته
- أنواع التنوع الاقتصادي
- مبررات وأهداف التنوع الاقتصادي
- أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية
- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
- تجارب دولية وإقليمية في التنوع الاقتصادي
- متطلبات وآليات التنوع الاقتصادي

1.2 - مقدمة.

التنوع الاقتصادي أخذ أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وفي ظل التحديات التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وباعتبار أن النفط مادة ناضبة وليست دائمة يجعلنا ندرك حجم المخاطر والفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة، حيث تتطلب دراسة التنوع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الربيعية، انطلاقاً من فكرة أساسية هي أن قدرة البلدان على تنوع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولاً، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقانات الحديثة ثانياً، لذي فجل التركيز ينبغي أن يوجه لسببين رئيسيين، نجد أنهما العائق الحقيقي الذي يحول دون امكانية احلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل، وهما اشكالية الفوائض التي تهتم بسبل ادارتها وسلبياتها، واشكالية الموارد وتوظيفها.

وانطلاقاً من هذا الواقع، كان إلزاماً على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية أو بالأخص الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط إحداث تحولات وتغيرات جذرية وجوهرية في هيكل اقتصاداتها، وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية... الخ، وعلى مختلف المستويات الوطنية والاقليمية، من خلال تبني مسار متكامل ومتربط للعملية التنموية، يقوم على اساس التنوع الاقتصادي، الذي يكفل اداء الاقتصاد الوطني وتنويعه ويعزز استقلاله وتوازنه ويضمن استدامته، لهذا يتناول هذا الفصل أهم الأسس العامة للتنوع الاقتصادي وكذلك مؤشرات التنوع وأهم التجارب الناجحة في دول مختارة للاستفادة من التدابير والأليات المتخذة في تلك الدول .

2.2 - مفهوم التنوع الاقتصادي ومبرراته.

1.2.2 - مفهوم التنوع الاقتصادي:

_ للتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر اليها من خلالها، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، في الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنوع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء اساس

من تنوع هياكل الإنتاج، وبالتالي "فالتنوع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن ان يتضمن احلال الواردات"⁽¹⁾ .

- ويقصد به كذلك الهيكل الاقتصادي الذي تولد فيه غالبية العوائد الاجنبية من أنشطة غير نفطية، ويعمل في هذه الأنشطة النسبة العظمى من العاملين⁽²⁾.

- وهناك من ينظر للتنوع على أنه "الحالة التي تساهم فيها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل متقارب في تكوين الناتج ويكون الاقتصاد الوطني قادر على تصدير مختلف السلع والخدمات"⁽³⁾، "أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيراً على قطاع النفط، فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير القصاص الغير نفطي"⁽⁴⁾.

- "كما يعرف بأنه جهد جماعي منظم ومستمر لخلق وتعزيز مصادر الدخل، ولا يعني بالضرورة التنوع القسري للأنشطة الاقتصادية، فالتنوع ينطلق من جوهر هوية الاقتصاد المتجسدة بمميزاته النسبية، وليس من الرغبة في إنشاء أنشطة اقتصادية من خلال مشروعات استثمارية يصعب ديمومتها لعدم امتلاكها القاعدة التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي"⁽⁵⁾.

- كما عرفة مجموعة من الخبراء في اطار اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي بأنه، تنمية القطاعات غير النفطية والحد من نسبة الايرادات والعائدات التي تستمدتها الحكومة من صادرات النفط، ويعنى ايضاً ضمناً تقليص دور القطاع العام، بتعزيز نمو القطاع الخاص، وهو هدف حيوي مركزي من اهداف الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريرها"⁽⁶⁾.

(1) محمد امين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2014.

(2) على خضير مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2012.

(3) بشير هادي الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق، الشروط واليات القياس، 2003-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 17- العدد 26- سنة 2021، ص 50.

(4) شكري سيدى محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادي، جامعة إبي بكر بالقايد، تلمسان، 2011- 2012، ص 63.

(5) محمود محمد الداغر - امكانيات التجنيب وضرورات تنوع الاقتصاد الليبي، بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب ايرادات النفط "رؤية مستقبلية" الفترة 29-30 من شهر الطير 1371 و. ر كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة التحدي، ص 37.

(6) عبد الحكيم المبروك نائل وآخرون امكانيات ومقومات التنوع القطاعي في الاقتصاد الليبي معهد التخطيط.

- وربما يعزى هذا التعريف الذي تراه الباحثة مناسباً لأغراض هذه الدراسة إلى دواعي القلق من الأجل المحدود لاحتياطيات النفط والغاز الطبيعي في البلدان النفطية، وظهور الحاجة إلى تنمية اقتصاداتها التقليدية وتنويعها بما يتجاوز النفط ومشتقاته، كهدف استراتيجي لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي المقترنة بالاعتماد الشديد على الصادرات النفطية.

3.2- أنواع التنوع الاقتصادي :

يتضمن التنوع الاقتصادي نوعين من التنوع الذي يسمح للاقتصاد بالاستقرارية أكثر وهما :

1. التنوع الأفقي أو التكامل الأفقي: ويقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول الى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط .

2. التنوع الرأسي : ويقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة⁽¹⁾.

4.2- مبررات وأهداف التنوع الاقتصادي:

1.4.2- مبررات التنوع الاقتصادي:

إن التحديات التي تواجهها بيئة الاقتصاد العالمي في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في اسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها كما هو الحال بالنسبة لليبيا والعراق وبعض بلدان الخليج العربي، ويمكن تسليط الضوء على ابرز مبررات التنوع الاقتصادي والتي تتمثل بالآتي:

- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراج (كالنفط، الغاز) أو سلعة زراعة (كالبن، الارز) ...الخ، فإن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي،

(1) محمد الناصر حميدان، التنوع الاقتصادي في الجزائر، www.sciencereflection.com

وعلى العكس من ذلك فإن تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من المخاطر من الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد (1).

• يؤدي التنوع في القطاعات الاقتصادية إلى تنوع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من ظاهرة (المرض الهولندي) والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادرات النفطية والذي يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وبالتالي ينخفض الطلب على السلع المحلية ويرتفع بالنسبة للسلع الاجنبية، أما عندما تنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري، وهكذا ما يؤكد العلاقة الايجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي (2).

• التنوع الاقتصادي يؤدي الى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية. ونلاحظ ذلك جلياً من خلال الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط بسبب زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي الانخفاض في صادراته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قيام الولايات المتحدة الأمريكية من إنتاج النفط الصخري (3).

(1) مايح شبيب الشمري، ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والادارية، جامعة واسط العدد 24-2016.

(2) مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الربيعي في العراق، مجلة الغربي، العدد 15، المجلد 3، 2010، ص17.

(3) ممدوح عوض الخطيب ، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض، 2014، ص7-8

- التنوع في القطاعات الاقتصادية يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة.
- التنوع الاقتصادي يخلق قطاعاً تجارياً خارجياً أكثر استقراراً فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد كل شيء باستثناء النفط، الأمر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء الواردات الضرورية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات.
- يساهم التنوع الاقتصادي إلى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري (العمالة) وزيادة إنتاجيته. على العكس من قطاع الاستخراج من القطاع النفطي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ولا يعتمد إلا على عدد محدود من العمالة (الماهرة) غالباً ما تأتي من خارج البلد، وبالتالي فإن التنوع الاقتصادي له دور مهم في توفير فرص العمل للعمالة الوطنية حيث أن التنوع في القطاعات الاقتصادية المختلفة يكون له أثر في توفير فرص العمل والحد من البطالة، فالتنوع الاقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة، فكلما كانت تلك القوي موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة، دل ذلك على درجة معينة من التنوع الاقتصادي، فكما أوضحنا سلفاً بأن القطاع النفطي تكون درجة إسهامه في الأيدي العاملة منخفضة نسبياً في البلدان النامية، بينما تكون مساهمة هذا القطاع هي الأعلى نسبياً من باقي القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العكس من ذلك تكون نسبة العاملين في القطاع الزراعي عادة تكون مرتفعة، ومع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وهذا دليل واضح على انخفاض الإنتاجية لهذا القطاع.
- يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي.
- يساهم التنوع الاقتصادي من الحد من المخاطر وعدم اليقين الذي فيه الاقتصاد من جراء اعتماده على إنتاج وتصدير السلع الرئيسية (سلعة واحدة) وتوفير المزيد من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية كما أن التوزيع يوفر أنواع مختلفة من الأنشطة

الاقتصادية في شكل وفورات الحجم والنطاق وكذلك يحقق الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية بين هذه الأنشطة والصناعات، ونشر التكنولوجيا وتطوير المهارات التنظيمية والإدارية، وكذلك يؤدي إلى زيادة مرونة سوق العمل وسوق رأس المال⁽¹⁾.

• يساهم التنوع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة تعتبر من النتائج التي تنجم عن التنوع الاقتصادي وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يجب الاهتمام به في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنوع الاقتصادي وذلك من أجل انجاز نمو أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتفسر العلاقات المتبادلة والثيقة في نمو مختلف القطاعات بوجود الأثر الارتباطي والتكامل بين الفروع والأنشطة والوفورات الخارجية، وتعتبر الوفورات الخارجية والداخلية من النتائج المهمة للتوزيع الاقتصادي، فالوفورات الداخلية تنشي أثراً ترابطياً بحيث يعتبر كل قطاع مصدراً لإمداد القطاعات الأخرى بما يحتاجه من منتجات وهذا ما يوفر سوقاً لهذا المنتجات، في حين تتطوي فكرة التكامل على كل قطاع يعتمد في نموه على القطاعات الأخرى، حيث تعتمد الصناعة مثلاً على الزراعة في تزويدها بالمواد وغيرها وتعتمد الزراعة بدورها على الصناعة في مدها بالأسمدة والمعدات، أما أثر الوفورات الخارجية فهو أن نمو قطاع أو منتج معين قد يحدث أثراً محموداً يمكن لمس نتائجه خارج نطاق ذلك القطاع أو الصناعة وقد يتمثل هذا الأثر المحمود في انخفاض تكلفة الإنتاج أو في توسيع نطاق سوق الإنتاج⁽²⁾.

• يساهم التنوع الاقتصادي في توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والتي يحتاجها البلد دائماً، خاصة في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض له العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعة وعقوبات اقتصادية، ونستنتج مما سبق أن التنوع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهه الصدمات الخارجية وذلك من خلال امتصاص الآثار السلبية

(1) مايب شبيب الشمري، ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مرجع سابق.

(2) محمد بن ناصر الحجري، تطور الاقتصاد العماني خلال اربعة عقود (1970-2010م) مطابع الريان 2010، ص355.

لتغيرات أسعار النفط والتي غالباً ما تشهد تقلبات متكررة في فترات زمنية قصيرة، كما ويساهم التنوع في تحفيز المشاريع وتنمية القطاع الخاص، وتنمية وتطوير الإنتاجية، بناء قدرات الابتكار والاكتشاف، تعزيز الاندماج الإقليمي والعالمي، اعداد سياسة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي، كما أن الموارد النفطية تعتبر من الموارد الناضبة (غير المتجددة) مما يؤكد أهمية تنوع مصادر الدخل فضلاً عن النفط⁽¹⁾.

2.4.2- أهداف التنوع الاقتصادي:

لقد تعددت اهداف التنوع الاقتصادي تبعاً لمستويات التنمية في الدول المختلفة إلا أن حتمية تنوع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصادات الاحادية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

- 1- جعل الدولة أكثر قدرة على التعامل مع التغيرات العالمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- 2- تنمية وتطوير القطاعات بناءً على المردود الاقتصادي (التكلفة والعائد والربحية) لها.
- 3- مساعدة الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- 4- المساهمة في توفير فرص العمل.
- 5- تنوع مصادر الدخل والانتاج وتنويع مصادر العملات الأجنبية.

5.2- أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية:

هناك العديد من المنافع التي يكمن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.

وعليه فإن أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية تكمن في:

- 1- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

(1) خالد جميل كامل، واقع التنوع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحويل في العراق للمدة (1970-2008) رسالة ماجستير منشورة، جامعة البصرة، 2009، ص7.

- 2- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً.
- 3- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- 4- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة⁽¹⁾.

6.2- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يُقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال - هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.

ويمكن إجمالاً الاستناد إلى هذه المقاييس والمؤشرات لتقييم نجاح سياسات التنوع وتقدمها، حيث تقترح هذه الدراسة امكانية استخدام المعيار المناسب ضمن المعايير التالية وبشكل الذي يخدم أغراض الدراسة:

1.6.2- مقياس التنوع الاقتصادي:

وهو عبارة عن مؤشر مركب، مبني على مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وعلى نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة إلى إجمالي العمالة في الاقتصاد ككل، وعلى استهلاك الفرد السنوي من الطاقة الكهربائية التجارية، وأخيراً على مؤشر تركيز الصادرات في الميزان التجاري حسب مؤشر (INC TAD).

2.6.2- مؤشر هيرفندل - هيرشمان (Her finida- Hirschinan)

وهو مؤشر يمكن استخدامه لقياس مدى التنوع في الناتج المحلي الإجمالي لفترات زمنية مختلفة، ثم إجراء المقارنة للوقوف على مدى التنوع الذي تحقق في الاقتصاد مع عمليات التنمية الاقتصادية.

(1) بن عبد الفتاح حمان، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 1، 2018، ص 332-233.

ويأخذ هذا المقياس الشكل التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

H: مؤشر هيرفندل- هيرشمال، حيث يأخذ هذا المؤشر القيمة الصفرية حينما يكون هناك تنوع كامل، والقيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع مساوياً للصفر، وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج متركزاً في قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية.

X_i : القيمة النقدية لنشاط معين.

X: إجمالي القيمة للناتج المحلي الإجمالي.

N: عدد الأنشطة الاقتصادية.

وعلى اعتبار أن المقياس يقيس درجة التركيز، فقد استخدمت هيئة الأمم للتجارة والتنمية المقياس نفسه لتحديد مقدار التركيز في الصادرات⁽¹⁾.

3.6.2- مؤشرات المزايا النسبية المتحققة (RCA) Revealed Comparative Advantage"

بالنظر إلى أن هيكل التجارة الخارجية، خاصة في جانب الصادرات، يعد بمثابة المرآة العاكسة لهيكل الإنتاج في الاقتصاد، فإن من الممكن استخدام هذا المقياس للتعرف على درجة التركيز في قطاع التجارة الخارجية، وتحديد مدى توافر أي مزايا نسبية للصادرات، ويأخذ هذا المقياس الشكل التالي:

$$RCA = (X_i - M_i)/(X_i + M_i)$$

حيث أن:

RCA: مؤشر المزايا النسبية المتحققة.

X_i : قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع والخدمات.

M_i : قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة من السلع والخدمات.

(1) بشير هادي الطائي، دور وأهمية التنوع الاقتصادي في العراق الشروط والأليات، دراسة كمية 2003، 2019، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 17، العدد 26، سنة 2021، ص55.

وتساوي قيمة هذا المؤشر الواحد الصحيح، عندما تكون قيمة الواردات مساوي للصفر، مما يعني وجود نسبة كاملة لمصلحة الصادرات، فيما تكون قيمة هذا المؤشر مساوية لـ(1-) حينما تكون قيمة الصادرات صفراً وبالتالي يظهر عدم توفر أي مزايا للصادرات على الإطلاق. وبما أن هذا المقياس لا ينطبق الا على قطاع التجارة الخارجية فقط، فإن من الممكن استخدام قياس (هيرفندل - هيرشمال) للتطبيق على مدى التنوع في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، في حين يمكن استخدام المقياسين عند التطبيق على قطاع التجارة الخارجية، والاستفادة من النتائج التي يمكن الحصول عليها في تحديد مدى التنوع في هيكل الاقتصاد الوطني.

4.6.2- مؤشر معامل تباين الانتاجية القطاعية النسبية:

يفيد هذا المؤشر في تحديد مدى التباين في الانتاجية القطاعية النسبية، فيما بين القطاعات المختلفة، ما يساعد على التعرف على مستوى التنوع الاقتصادي ومستوى الكفاءة في حشد الموارد والاستثمارات على الوجه المطلوب.

ويتم التدليل على ذلك من اتساع الهوة بين نسبة العمالة في القطاع الانتاج الأولي وبين نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من ناحية، وبين نسبة العمالة في بقية القطاعات ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من ناحية أخرى، وهو ما يشير إلى مدى وجود الخلل أو التنوع الهيكلي كنتيجة لمدى التباين في الانتاجية القطاعية النسبية.

ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\frac{\text{نسبة مساهمة القطاع في هيكل الناتج نسبة معينة } t}{\text{الانتاجية القطاعية النسبية}} = \frac{\text{نسبة مساهمة القطاع في هيكل العمالة في نسبة معينة } t}{\text{الانحراف المعياري في النسبة } t}$$

$$\text{معامل تباين الإنتاجية القطاعية النسبية} = \frac{\text{الانحراف المعياري في النسبة } t}{\text{المتوسط الحسابي في النسبة } t}$$

وكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الصفر، كلما دل ذلك على ارتفاع كفاءة الاستثمارات وارتفاع الكفاءة في تخصص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يدل على درجة اعلى من التوازن في الهيكل الاقتصادي.

5.6.2 - مؤشر معامل جيني Gini Coefficient:

وهو قياس معيار للتفاوت في توزيع الدخل يحسب بالرجوع إلى ابتعاد التوزيع الفعلي للدخل عن حالة المساواة التامة لهذا التوزيع.

ولقد تم تكييف هذا المؤشر لاستخدامه في العديد من الدراسات المتعلقة بإظهار التأكيد الإحصائي لظاهرة التركيز السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية في البلدان النامية، ويمكن صياغته كما يلي:

$$G = \sqrt{\sum_1^n \left(\frac{m}{M}\right)^2}$$

حيث إن:

G : تشير إلى معامل التركيز السلعي.

m : تعني قيمة الواردات أو الصادرات من السلعة.

M : تشير إلى إجمالي قيمة الواردات أو الصادرات السلعية.

n : أخذت من معيار التصنيف الدولي للتجارة الخارجية عند دليل 3 ديحيث، وهي

تساوي 150.

وبحيث تتحدد قيمة الحد الأدنى لمعامل جيني عند $\left(\sqrt{\frac{100}{n}}\right)$ وهذه القيمة تقع بين الصفر والواحد الصحيح، وإذا ضربت في المائة تقع بين الصفر والمائة، وإذا كانت قيمة معامل جيني مساوي للمائة دل ذلك على وجود تركيز تام في الصادرات والواردات السلعية بحسب الاحوال ويمكن تكييف هذا المؤشر لإظهار اللاتنوع الاقتصادي (التركيز الاقتصادي) في هيكل الاقتصاد الوطني وذلك عند تعريف m في معادلة معامل جيني بأنها تشير إلى مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد أما M تعني قيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذا الاقتصاد.

6.6.2 - تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي:

يعكس هذا التطور مقدار التغير الحاصل في الهيكل الانتاجي ومصادر الدخل الوطني، كما أنه يعد من أهم المؤشرات لقياس التنوع الاقتصادي، فكلما زادت مساهمة القطاعات الأخرى (غير النفطية مثلاً)، مقابل مساهمة قطاع الانتاج الأولي (النفط مثلاً)، دل ذلك على توجه الاقتصاد المعني نحو التنوع الاقتصادي انظر الجدول (1-8).

7.6.2- تطور مساهمة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات الوطنية:

يدل هذا التطور على قدرة الاقتصاد على المنافسة وتمويل الواردات، كما تدل زيادة هذه المساهمة على التوجيه نحو التنوع الاقتصادي، مع مراعاة أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة نتيجة لتقلبات اسعار النفط ومشتقاته انظر الملحق (3).

8.6.2- تطور مساهمة القطاع العام والخاص في إجمالي القيمة المضافة وإجمالي التراكم الرأسمالي الثابت:

هذا المؤشر له دلالاته، لأن التنوع الاقتصادي يعني ضمناً تقليص دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وأخيراً في هذا السياق، فإن استخدام هذه المقياس أو أيّاً منها إنما يعتمد في المقام الأول على طبيعة الدراسة، مثلما يعتمد أيضاً على تقدير الباحث في تحديد أي من هذه المقاييس يحقق اهداف الدراسة، وأغراضها⁽¹⁾.

7.2- تجارب دولية وإقليمية في التنوع الاقتصادي:

1.7.2- تجارب دولية في مجال استراتيجية التنوع الاقتصادي:

نستعرض فيما يلي أهم التجارب الدولية، القارية والعربية في مجال التنوع الاقتصادي.

- **تجربة جنوب إفريقيا:** يعود نجاح جنوب إفريقيا في استحوادها على ترواث معدنية هائلة، إنشاء قاعدة اقتصادية جديدة طورتهما في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنوع، وتمثلت أهم خطوات التنوع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي⁽²⁾.

- أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنوع داخلياً: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SASOL ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ويعتبر إنشاء وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنوع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

(1) عبد الحكيم المبروك نائل وآخرون، مرجع سابق.

(2) بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق، ص334.

- تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوها نزيورغ وبريتوريا.
- إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالية لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.
- تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

• التجربة الهندية:

- انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجية لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنوع في هذه الدولة كالاتي⁽¹⁾:
- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار، تحرير التجارة الخارجية تدريجياً منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16% إلى 46%، بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية.

• تجربة ماليزيا:

- تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في توزيع النشاط الاقتصادي من خلال:
- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.

(1) محمد امين الفتاح دحمان، مرجع سابق ذكره.

- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريس العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الاجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

• تجارب دول مجلس التعاون الخليجي:

- من خلال استعراض تجربة المملكة العربية السعودية، تبين أنها استطاعت من خلال خطط خمسية متعاقبة للتنمية تحقيق معدل نمو للنواتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغ حوالي 5.6% سنوياً خلال الفترة 1970-2000، في حين بلغ معدل النمو للنواتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي حوالي 0.7% فقط، ومرد ذلك بالأساس انخفاض أسعار النفط الحقيقية خلال الفترة، ومثلت القطاعات غير النفطية حوالي 62% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 في حين بلغت الإيرادات النفطية حوالي 67% من جملة إيرادات الدولة.

كما بينت التجربة السعودية أنه بالرغم من أن صناعة النفط ومشتقاته والصناعات البتروكيمياوية كانت مركز جذب رئيس للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم تسفر على دلائل تطبيقية تشير إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً بالزيادة في الانتاج والتصدير وليس بالعكس.

- أظهرت تجربة الكويت أن القطاع النفطي مازال يمثل حوالي 95% من عائدات التصدير، في حين شكلت القطاعات غير النفطية حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس الوقت، مثلت العائدات النفطية حوالي 77% من جملة إيرادات الدولة.

كما ابرز استعراض تجربة الكويت التركيز الواضح في صادرات الكويت النفطية لدول بعينها (40% لليابان والولايات المتحدة، 80% لأول خمس دول) ويشكل هذا التركيز الكبير في عدد صغير من الدول (مع التقلبات في اسعار النفط) مصدر خطر مستمر يعرض الاقتصاد المحلي لصدمات خارجية، ويجعل الاقتصاد المحلي مكشوفاً بشكل اكبر للتغيرات في الأعمال العالمية ومستوى النشاط في الاقتصاديات العالمية ولا سيما اقتصاديات الشركاء التجاريين

(1) امجد حجازي، لمملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الاوسط واسيا الوسطي، 2015، ص71.

وابرزت التجربة الكويتية الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على العمالة الوافدة والاختلال الكبير في سوق العمل، حيث مثلت العمالة الوافدة حوالي 82% من القوة العاملة في البلد وحوالي 99% من العمالة في القطاع الخاص في عام 1999، وفي حين يستحوذ القطاع العام على حوالي 94% من جملة قوة العمل في الكويت، فإن العمالة الكويتية تمثل 70% من جملة العمالة في هذا القطاع⁽¹⁾.

- بينما اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم و على التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جداً) وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي الإجمالي عام 1971 إلى حوالي 30% فقط عام 2015 ومساهمة القطاعات غير النفطية 70% من المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاث قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، والتجارة، والسياحة، بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات بالاستثمار في اطار تنوع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنية تحتية وخدمات ذات جودة عالية كذلك قامت بإنشاء منظمة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)⁽²⁾.

2.7.2- تجارب دول عربية أخرى⁽³⁾:

- فيما يتعلق بالتجربة المصرية فقد احرزت مصر تقدماً ملموساً خلال الفترة من 1970 إلى 2000 في جانبي التنوع الاقتصادي الأفقي والرأسي. فمن حيث التنوع الأفقي، استطاعت مصر خلال تلك الفترة تحقيق زيادة في مساهمة قطاعات الخدمات والتشييد والبناء والصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى

(1) ناجي التوني، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول "مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي" الجمهورية اللبنانية 25-27 سبتمبر 2001.

(2) شراء غزلان، حابي أمينة هناء، سياسة التنوع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي تجربة المملكة العربية السعودية الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات جامعة البويرة -الجزائر، 29- 30 نوفمبر 2016.

(3) ناجي التوني، مرجع سابق.

حوالي 33%، 6%، 20% على الترتيب، وقد تمكنت من إحداث قدر أكبر من التنوع في صادراتها، كما أشار إلى ذلك مؤشر هيرشمان الذي يصدره البنك الدولي، وذلك كنتيجة طبيعية للتوسع في تصدير السلع الكيماوية والأدوية والألمونيوم والإسمنت ووسائل المواصلات وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة مازال هو المسيطر على العائدات التصديرية، حيث مثل حوالي 60% من جملة العائدات التصديرية لعام 2000.

أما في جانب التنوع الرأسي، فهناك دلائل كثيرة على ذلك مثل التوسع في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة بدلاً من الغزل والنسيج، والتوسع في تصدير الكيماويات والمنتجات المطاطية والبلاستيكية بدلاً من تصدير النفط الخام.

ومن جانب آخر، فقد دلت التجربة المصرية على أن القطاع الخاص أضحى مسؤولاً عن إنتاج ما يقارب من 75% من السلع المنتجة وحوالي 78% من الخدمات وبالرغم من ذلك فإن القطاع العام مازال أكبر موظف للعمالة في مصر، مما يشير إلى الحاجة إلى المزيد من تقليص دور الدولة من خلال الخصخصة وتقليل البيروقراطية حتى تزداد الكفاءة، كما أن هناك حاجة إلى توفير البيئة اللازمة لنمو قطاع الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما في حالة المملكة الأردنية الهاشمية، فإن ما تمخضت عنه تجربتها منذ منتصف السبعينات حتى عام 2000 تدل على انخفاض مساهمة قطاع الخدمات (السياحة- الخدمات المالية- الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، ولكن أعيدت هيكلته ليتوسع في إنتاج صناعات مثل التبغ والأصباغ والبلاستيك والصابون ومساحيق الغسيل، على حساب صناعات تقليدية مثل الحديد والصلب والمنتجات الورقية والصناعات الجلدية والأحذية والمنتجات الخشبية والأثاث.

- أما عن التجربة السودانية، فلم تحقق جهود التنوع الاقتصادي تقدماً ملموساً خلال فترة الدراسة نظراً لعدم توافر الاستقرار السياسي من جهة وغياب رؤية واضحة لأهداف التنوع الاقتصادي المنشود من جهة أخرى، إلا أن هناك بعض العلاقات على حدوث نوع من التنوع الاقتصادي، حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 42% عام 1974 إلى حوالي 35% عام 1994 مقابل زيادة مساهمة قطاع الخدمات من 44% إلى 51% خلال نفس الفترة.

- ومن خلال استعراض التجربة السورية فقد تبين أن سوريا هي الفريدة من نوعها بين الأقطار العربية، والتي لازالت الدولة فيها هي المسؤولة الأول والوحيد عن إحداث التنوع الاقتصادي وتحديد أهدافه الآنية وتوجهاته المستقبلية، وقد اشارت هذه التجربة لجهود التنوع الاقتصادي فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 33% عام 1970 إلى 27% عام 1999، وذلك مقابل زيادة مساهمة قطاع الخدمات خصوصاً الخدمات السياحية، ومن جانب آخر، فقد زادت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6% في عام 1970 إلى 9.5% عام 2000.

- أما بالنسبة لتجارب دول المغرب العربي (المغرب- الجزائر- تونس) فتعتبر من أنجح التجارب العربية لإحداث التنوع الاقتصادي، فقد استطاعت هذه الدول إحداث تنوع كبير في صادراتها بالدرجة الأولى ومن ثم في هياكل الإنتاجية بالدرجة الثانية، وذلك بانتهاج برامج طموحة لتحرير تجارتها وإجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية فيها، خصوصاً بانتهاج سياسات سعر الصرف المرن، الذي كان له أكبر الأثر في احداث ذلك التنوع الكبير في الصادرات، والذي دل عليه أيضاً مؤشر هيرشمان للبنك الدولي.

8.2- متطلبات وآليات التنوع الاقتصادي.

1.8.2- متطلبات التنوع الاقتصادي:

المتطلبات هي المدخلات المطلوبة أو اللازمة للتنوع الاقتصادي .

1- تطوير القطاع المالي:

إن وضع إطار مالي من شأنه المواءمة بين متطلبات إنفاق الإيرادات النفطية الحالية في مواجهة احتياجات الجيل الحالي واستثمارها في بناء مستقبل الأجيال القادمة والعمل على تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل أمر في غاية الأهمية في استراتيجية التنوع الاقتصادي، وفي هذا السياق، لابد من التركيز في الجانب المالي للاتفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية ولا سيما بتوسيع القاعدة الضريبية وأن تكون جزءاً هاماً من هذه الاستراتيجية، وعلاوة على ذلك قد تكون المعايير الرقابية مفيدة لحماية الاقتصاد من الصدمات المالية الناجمة عن هشاشة وضعف النظام المالي، وهنا تأتي السياسات الاحترازية الكلية لمواجهة التقلبات الدورية كآلية مكملة

للسياسات العامة الأخرى تساعد على تخفيف مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وتحقيق الاستقرار المالي الذي تم ايجاده من خلال العلاقة بين تحركات أسعار النفط، والميزانيات العمومية للمصارف وأسعار الاصول⁽¹⁾ ولقد اعتمدت سياسة لتمويل التنمية في ليبيا خلال فترة الفوائض الحالية التي صاحبت الطفرة النفطية على الميزانية العامة للدولة، مما نجم عنه تحول واسع النطاق للوفورات المالية إلى الأفراد والمؤسسات ولكن مع انخفاض الإيرادات النفطية برز التفكير جدياً في وجوب اتباع سياسة تمويلية يغلب عليها طابع الترشيح، خصوصاً وأن الدولة قد أنجزت قسماً كبيراً من الهياكل الأساسية والانتاجية والخدمية من ميزانياتها العامة⁽²⁾.

ومما لا شك أن القطاع المصرفي وخاصة المصارف التجارية دور كبيراً في التمويل الإنمائي ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتشجيع حركة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، بشكل يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل، بدلاً من اقتصرها على تقديم تسهيلات الائتمانية لقطاعات الخدمات وتقديم القروض الاستهلاكية، كما يجب أن تكون فترات تلك التسهيلات طويلة المدى وبفائدة منخفضة لما في ذلك خدمة للاقتصاد الوطني، مع ضرورة تطوير هذه المصارف لمحافظها الاستثمارية وأدواتها التمويلية فالمصارف التجارية اليوم مطالبة بالمساهمة بإنجاح الشركات المساهمة والتي تعاني من محدودية السيولة وذلك بتقديم التمويل اللازم لها⁽³⁾.

2-توظيف الإيرادات النفطية لأغراض التنوع.

قامت البلدان العربية المصدرة للنفط بما فيها ليبيا باستخدام الفوائض النفطية لأغراض التخفيف من أي تبعات قد تحدثها التراجعات في أسعار النفط، حيث انتهجت سياسات مختلفة في ادارة الفوائض النفطية، ومن ذلك إنشاء صناديق النفط تحت مسميات مختلفة تحت اسم (الصناديق السيادية، صناديق الائتمان وضبط الموارد...الخ) حيث قامت حكومات هذه البلدان بقطع نسبة من العائدات النفطية في تلك الصناديق، وذلك سعياً لعزل الاقتصاد عن التقلبات الكبيرة في أسعار النفط وضمان العدالة بين الأجيال ومعالجة الاختلالات الحالية المرتبطة

(1) موسى باهي، كمال رواينية، استراتيجية التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية، مجلة التواصل في الاقتصادي والإدارة والقانون، والمجلد 25، العدد 3، 2019، ص32.

(2) عيسى حمد الفارسي، مرجع سابق، ص5-52.

(3) عبد الفتاح عبد السلام أبو حويل، الموارد النفطية والتنمية المستدامة، ورقة قدمت في ندوة الاقتصاد الليبي وتحسين إيرادات النفط (رؤية مستقبلية) 1371، ص30.

بتقلبات أسعار النفط وعدم القدرة على التنبؤ بعائدات النفط ورغم شيوع وإنشاء هذه الصناديق إلا أن عدداً من البلدان المنتجة للنفط، لم تتخذ من هذه الوسيلة طريقاً لتنوع اقتصاداتها، ووضع رؤية تأخذ بالحسبان متطلبات التنمية المستدامة واستراتيجية التنوع، من خلال تحويل هذه الصناديق إلى صناديق للأجيال القادمة⁽¹⁾.

دأبت السياسات الاقتصادية في ليبيا ومن أجل تخفيف أثر تدني الإيرادات النفطية على ضغط النفقات من خلال تخفيض الإنفاق الاستثمار (التحول) مع ترك الاتفاق الجاري عند مستوياته السابقة، وفي ضوء الانخفاض المستمر الذي تسجله معدلات الاستثمار إلى الدخل وتواضع تراكم رأس المال الثابت، فإن اللجوء إلى خفض الاتفاق من أجل التكيف مع أي انخفاض في الإيرادات العامة وأحياناً مع عدم نموها بالصورة المتوقعة يعد اتجاهاً خطيراً لأضراره البالغة في عملية التنوع، لا بل يصعب فهم هذا المنهج في ظل المؤشرات الحالية للاقتصاد الليبي.

ولكن في الاتجاه المعاكس لا يمكن قبول الاستمرار في نهج استنزاف الثروة النفطية الناضبة بمشروعات استثمارية (خطة تحول)، وهذا هو جوهر فهم عملية التجنيد المرتبطة بالتنوع المطلوب، لذلك فالدعوى هي باتجاه زيادة معدل الاستثمار والدخل، ، أن التدويل الحاصل للنشاط الاقتصادي وآثار العولمة الاقتصادية تستدعي توسيع ساحة النشاط الاقتصادي والاستفادة القصوى من الانعكاسات الإيجابية لعولمة النشاط الاقتصادي وبما يمكن من تنوع مصادر الدخل، اذن فالتجنيد لا يعني التخزين المالي بل يعني تجنيد الثروة النفطية علميات الاستنزاف من خلال مشروعات ذات عائد متدن أو حتى بدون عائد أحياناً، وهذه العملية ممكنة من خلال مراجعة الإنفاق بالاستناد إلى معيار الفرص البديلة (المحلية والأجنبية).

وعملياً فإن حجم الاحتياطي يعد مؤشراً وضماناً مالياً، لكن إبقاءه غير مستثمر أو بأصول مالية شبه سائلة وذات عائد منخفض يمثل استنزافاً نسبياً للثروة وتقليلاً من فرص التنوع، ولا نعتقد أن تنوع الاقتصاد الليبي باحتياطاته النفطية ووضع السياسة اقليمياً ودولياً يحتاج إلى هذا الاستمرار في نهج تعزيز رصيده الاحتياطي، ويمكن بالتالي تحرير رصيده الاحتياطي باتجاه عملية الاستثمار لأغراض التنوع وقد يأخذ ذلك شكل:

(1) أحمد درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية، معالجة التحديات الاقتصادية للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

1- مشروعات وطنية بمعيار الفرص البديلة وبما يناسب طبيعة الاقتصاد الليبي ولا يشترط ولوجها قطاعات الانتاج السلعي (صناعة وزراعة) بل يعد القطاع التوزيعي (التجارة والتمويل) مكمناً مناسباً لهذه المشروعات بل وإن تمويل مشروعات القطاع الخاص وتعزيز التمويل المصرفي يعد أمراً مناسباً.

2- مشروعات أجنبية مباشراً أو بأصول مالية دولية (أسهم وسندات) ضمن إطار المحفظة الليبية في الخارج.

وعلى الرغم من وجود محفظة استثمارية ليبية إلا أن عائدها متواضعاً مقارنة بإمكانات الاقتصاد الليبي، ومقارنة أيضاً بتجارب بعض الأقطار العربية مثل الكويت⁽¹⁾.

3- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص.

أصبح التغيير السمة الرئيسية، لأنظمة الاقتصادية في العالم بسبب اشتداد المنافسة العالمية والاعتماد على البحث والتطوير كأساس لخلق الميزات التنافسية العالمية الاقتصادية، وهو ما يدفع إلى بناء تحالفات وشراكات بين منتجي السلع والخدمات لمواجهة المنافسة والذي يتطلب حشد وجمع كافة الإمكانيات والموارد والخبرات لدى القطاعين العام والخاص وخاصة في ظل الالتزامات المتزايدة تجاه الدولة والتي قد لا تستطيع الاعتماد على الاتفاق الحكومي وحده في إقامة العديد من مشروعات الخدمات العامة والبنى التحتية والمرافق الأساسية الأمر الذي يدعو إلى التوجه نحو مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص في مجالات التمويل وإقامة وتشغيل كل أو بعض أو معظم مشروعات الخدمات العامة لتنميتها وتطويرها بكفاءة عالية وتكلفة مادية أقل⁽²⁾.

وتكتسب الشراكة أهمية كبيرة في تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، وتطوير الأداء الحكومي، وإيجاد حلقة تواصل بين القطاعين للوصول إلى قاعدة المصلحة العامة والمنفعة المشتركة.

وبتحليل واقع الاقتصاد الليبي، نجد أن سيطرة القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية كانت واضحة، ورغم العودة الخجولة للقطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، إلا أن مفهوم الشراكة لم يتحقق على أرض الواقع، وكان القطاع العام في كثير من الأحيان منافساً

(1) محمود محمد الداغر، مرجع سابق، ص46، 47.

(2) معهد التخطيط ورقة بحثية بعنوان الشراكة بين قطاع العام والخاص ص2.

للقطاع الخاص سواء في الحصول على الفرص الاستثمارية وبشروط أفضل، أو في الحصول على الموارد المختلفة بسهولة وأسعار ميسرة، بسبب محاباة الحكومة لهذا القطاع وتمييزه بشتى الوسائل.

إن الانتقال لشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في ليبيا يجب أن يحدث بشكل تدريجي وممنهج حتى لا يحدث أي خلل يمكن أن يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي، وهذا التدرج يتطلب تحديد الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص الدخول إليها في المدى القصير، وتلك التي يستطيع دخولها في المدى المتوسط أو البعيد.

ويمكن تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات هي:

أ- أنشطة ذات طابع تجاري بحث، الهدف منها تحقيق الربح وتتمثل في أنشطة الصناعة والزراعة والخدمات كالسياحة والتجارة والأعمال المصرفية والاستثمار العقاري... ونحوها. وهنا يمكن للقطاع الخاص أن يبدأ في الاستثمار في هذا النوع في المدى القصير، حيث يمكن تحفيزه من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، كما يمكن للدولة أن تتخلى عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها أو تملكها عن طريق خصصتها أو بيع أسهمها للقطاع الخاص، كما يمكن للدولة أيضاً أن تتعاقد مع القطاع الخاص لتشغيل وإدارة بعض مرافق الخدمات العامة لتأدية بعض الأعمال مثل قراءة عدادات الكهرباء والماء، أو تحصيل الفواتير، والقيام بأعمال الصيانة عن طريق ما يسمى بعقود الخدمة.

ب- أنشطة ذات طابع تجاري -اجتماعي- والهدف منها ليس تحقيق الربح بالدرجة الأولى، حتي وإن قدمت بمقابل مادي وذلك بسبب أهميتها للمجتمع والاقتصاد، وتتمثل في أنشطة مشروعات البنية التحتية مثل الطرق وشبكات الصرف الصحي وشبكات المياه ومحطات الكهرباء والاتصالات... وهذا النوع من النشاط يمكن للقطاع الخاص الدخول فيه في المدى المتوسط.

ج- أنشطة ذات عائد اجتماعي بحث، وهي الأنشطة التي لا ينظر فيها إلى العائد التجاري عند القيام بها، وذلك لأهميتها الحيوية للمجتمع، مثل التعليم والصحة وبرامج التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية، والأمن والقضاء والدفاع وغيرها. ومن المعلوم أن هذه الأنشطة ذات عائد اقتصادي بعيد الأمد يعود بالنفع على المجتمع ككل وليس على فرد أو مؤسسة بعينها، وهذه الأنشطة لا يمكن تصور تخلي الدولة عنها بشكل كامل وخصوصاً في الدول النامية، إلا

أنه بشكل عام يمكن للدولة أن تتخلى عن تقديم بعض هذه الخدمات ولكن لا يمكن أن تتخلى عن دورها في توفير هذه الخدمات، فقد تتجه الدولة إلى التعليم الحر مثلاً، ولكن لا يمكن أن تتخلى عن دورها في وجود التعليم ولا عن تقديمه بجودة مناسبة تحت رقابة الدولة.

4- تطوير بنية الاتصالات والمعلومات.

لقد أصبحت الاتصالات والمعلومات بمثابة شريان الحياة في العصر الحديث وتتبع أهمية الاتصالات والمعلومات من كونها وسيلة من الوسائل الهامة لتحقيق التنمية من خلال الدور الذي تضطلع به في عملية اتخاذ القرارات.

وبالرغم من الأهمية البالغة للاتصالات والمعلومات، إلا أن أجهزة الاتصالات والمعلومات في ليبيا لم تقوى على مسايرة التقدم العلمي في هذا المجال، ولذلك يجب تطوير أجهزة الاتصالات والمعلومات في ليبيا لتكون قادرة على تنمية المعرفة والانخراط في التقدم العلمي، ومن ثم تطوير الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتنميتها.

ولإنجاز عملية التطور، فإن الأمر يستدعي إجراء مسح شامل لبنية الاتصالات والمعلومات في ليبيا، بهدف التعرف على واقعها، والوقوف على مواطن الضعف فيها، ومن ثم يمكن التواصل إلى الأساليب الكفيلة لمعالجة جوانب القصور التي تعتر بها، أما فيما يخص المعلومات، فإنه ينبغي تطوير عملية جمعها، على أن يتم ذلك من خلال تطوير مستوى الإدارة بالإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ورفعها، بل ينبغي ضمن هذا الإطار إنشاء فروع للإدارة المذكورة في مختلف الأجهزة العامة، حتي تكون هذه الإدارة قادرة على إمداد متخذي القرار والباحثين بالمعلومات الدقيقة الحديثة التي تتعلق بكافة الأنشطة الاقتصادية، وقبل ذلك، لا بد من النهوض بمستوى الإدراك العام بأهمية المعلومات والإحصائيات باعتبارها رافداً هاماً لتنمية الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتطويرها أما فيما يتعلق بالاتصالات، فيجب الاهتمام بتطويرها، كما ينبغي إدخال خدمات الانترنت على نطاق واسع داخل ليبيا للاستفادة منها في مجال التجارة الإلكترونية كأسلوب حديث في مجال التجارة الدولية من شأنه أن يعمل على تقوية العلاقات التجارية بين ليبيا وغيرها من دول العالم⁽¹⁾.

(1) عيسى حمد الفارسي، مرجع سابق، ص 52-53.

5- تنمية وتطوير مهارات وقدرات المورد البشري: باعتباره أداة التطوير المنشود، وذلك من خلال إعادة النظر في النظام التعليمي من جميع جوانبه، وفي مختلف مراحلها، والاهتمام بجانب التدريب المستمر بعد الدخول للعمل.

2.8.2- آليات التنوع الاقتصادي:

هي الوسيلة اللازمة لتفعيل تلك المتطلبات وهي في معظم الوقت اجراءات وسياسات.

1- التخطيط الاقتصادي للأجل المتوسطة والطويلة:

تتعد معاني التخطيط الاقتصادي ومفاهيمه، حيث يعتبره الكثيرون بمثابة ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، إلا أن من الممكن تعريف التخطيط على أنه مجموعة من التنظيمات والترتيبات المحددة والتي يتفق عليها من أجل الوصول إلى أهداف محددة. فالتخطيط يتضمن فضلاً عن تحديد الأهداف تحديد الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف لدى يولي القائمون على العمل التنموي اهتماماً أكبر بالتخطيط الاقتصادي كآلية أساسية لتحقيق هدف التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، نظراً للدور الذي يمكن أن يلعبه التخطيط في تحقيق هذا الهدف، بما يتسم به من وضوح في الأهداف والوسائل ومن مرونة في الآليات خاصة عند الأخذ بالتخطيط للمدى الطويل والمدى المتوسط، وذلك لبناء الاقتصاد وفق استراتيجية واضحة المعالم، ومن خلال رؤية مستقبلية وأفق استراتيجي واضح، لأن الأجل الطويل ليس مجرد جمع حسابي لمجموعة من السياسات للأجل قصيرة المدى، ولا تكفي بالسياسات الاقتصادية الإصلاحية النقدية والمالية الهادفة إلى التأثير على قرارات الإيدار والاستثمار التي قد تجلب نفعاً وقنياً أو خاصاً ولا تجلب المنافع العامة لكافة أفراد المجتمع، حيث تصبح السياسات الاقتصادية مجرد سياسات تشييطية للاقتصاد وليس سياسات لتطوير وتنمية الاقتصاد⁽¹⁾.

2- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية

من آليات التنوع الاقتصادي، وهو ما تؤيده المعطيات التاريخية التي تعود إلى الثورة الصناعية بأوروبا خلال القرن الثاني عشر، حيث اعتمدت بداياتها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي لم يتعدى عدد عمالها آنذاك في الغالب عشرين عاملاً، ولعبت المنشآت

(1) عبد الحكيم نائل وآخرون، مرجع سابق

الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولازلت دوراً حيويّاً في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاداتها، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى دور القطاع الصناعي في تنوع مصادر الدخل، سيما خلق وتطوير ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من الدور الذي يمكن أن تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، إلا أن هناك بعض المشاكل التي تواجهها منها الاقتصادية، والإدارية، والتسويقية، والتمويلية التي تعرقل نمو وتقديم تلك المنشآت.

ولتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي وتطويرها، ينبغي التأكيد على الآتي:

- حل مشكلة التمويل التي تعاني منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل دور المصارف في هذا الاتجاه.
- إنشاء مبان جاهزة في المدن الصناعية وتزويدها بالآلات والتجهيزات الضرورية والخدمات لتقديمها لصغار المستثمرين لإقامة المشروعات عليها.
- إعادة النظر في مناهج التعليم الفني، بما يتماشى مع متطلبات العمل الصناعي الحديث، والتوسع في نشاط التدريب خاصة في المجالات الفنية، المتخصصة، وذلك لتنمية الأيدي العاملة المحلية.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والوقوف على إيجابياتها لتطبيقها في المجالات المماثلة في الاقتصاد الليبي⁽²⁾.

3- تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات.

وتحتوي على إجراءات وأدوات السياسة التجارية كرفع الأرصدة من العملات الأجنبية، ترشيد قطاع التعريفية الجمركية، تحرير التجارة وإلغاء القيود عليها (مثل رخص التصدير والقيود الكمية وغير الكمية)، تخفيض قيمة العملة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي تهدف

(1) طبائبية سليمة، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية ورقة مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاح، جامعة القاهرة، 2008.

(2) عيسى محمد الفارسي: تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص 51.

أساساً إلى تعزيز وتنوع هيكل الصادرات وبالتالي تنوع الاقتصاد الوطني، ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف الى رفع حصيلة الإيرادات بالعملة الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والنتائج المحلى الإجمالي، والذي يعتبر مؤشراً جيداً على نجاح عملية تنويع الصادرات، التي تعتبر جزءاً رئيسياً من التنوع الاقتصادي⁽¹⁾.

4- الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ضمن الآليات المهمة للتنوع الاقتصادي التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات والمستجدات إرساء بيئة جيدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول منذ مدة طويلة، كما ان هناك الحاجة لجذب الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، حيث تعد الاستثمارات من العناصر الديناميكية الأساسية في تنمية الاقتصاد، وعاملاً مهماً في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الإستخدام، وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الإستيعابية في الاقتصاد الوطني⁽²⁾، ويتضح من خلال تتبع التطور الاقتصادي على مستوى الدولة، بأن هناك إصلاح اقتصادي كبير ورغبة أكيدة لتوفير بنية استثمارية مناسبة حيث أن القطاع الصناعي يستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الموزعة على مجالات النشاط الاقتصادي ثم يليه القطاع الخدمي ويأتي لاحقاً قطاع الصحة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتحقيق وزيادة معدلات عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة وجذب أحدث الأساليب التقنية الإنتاجية الحديثة.

حيث أن استقطاب الاستثمار الأجنبي يبرز من خلال إصدار العديد من التشريعات واللوائح التي من شأنها تشجيع تفعيل دور وأهمية القطاع الأهلي "الخاص" سواء كان في شكل فردي أو تشاركي أو شركات مساهمة وتمثلت أهم القوانين والقرارات الصادرة من الجهات المختصة منها على سبيل الذكر لا الحصر القانون رقم (21) لسنة 2001 بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية والقانون رقم (5) لسنة 1997 في شأن تشجيع رؤوس

(1) عيسى الفريسي، تنمية مصادر الدخل، مرجع سابق، ص51.

(2) طبالية سليمة، مرجع سابق

الأموال الأجنبية، والقرار رقم (178) لسنة 2001 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم أعمال الوكالات والقرار رقم (128) لسنة 2006 بإنشاء مركز تنمية الصادرات يتبع اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار سابقاً.

إن اعتماد السياسة التجارية في الاقتصاد الليبي مثل هذه القرارات سينعكس على تشجيع واستقطاب تدفق الاستثمار الأجنبي وعلى اعتبار أن هناك علاقة طردية بين تحسن التجارة التجارية وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الليبي، فالمستثمر الأجنبي يتأثر بالسياسة التجارية خاصة إذا كان استثمار مخصص للتصدير أو أنه يستورد بعض مستلزمات إنتاجه، هذا بالإضافة إلى السياسات الأخرى المصاحبة⁽¹⁾.

وتشير الدراسات الحديثة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أنه ربما كان الحافز الأكثر أهمية في جذب المستثمرين الأجانب، سيما في الدول المتخلفة هو عامل الاستقرار السياسي، إذ يفوق هذا العامل في أهميته العديد من الحوافز الأخرى مثل انخفاض الأجور، توفر الأيدي العاملة، الأرض المتاحة بأسعار رخيصة، الاعتبارات المالية والإدارية الأخرى... الخ.

5- الإهتمام بالبحث العلمي لصالح القطاعات الإنتاجية.

لقد أثبت العديد من التجارب الدولية التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم جدوى الاعتماد على العلم وتطبيقاته التقدم في مختلف المجالات، ومن هنا جاء السعي الدؤوب للعديد من دول العالم إلى إتباع منهج البحث العلمي باعتباره الطريق الأضمن لتحقيق ما ترمي إليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتتسم العلاقة بين مؤسسات القطاع العام والخاص وبين مركز البحث العلمي في ليبيا بقلة التفاعل وقد يعزى ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

الأول: ضعف الاتصال بين القطاعات المختلفة وبين مراكز الأبحاث.

الثاني: صعوبة تمويل أنشطة البحث والتطوير، نظراً لقلة حماس القطاعات المختلفة لتمويل هذه الأبحاث.

لذى هناك ضرورة ملحة للبحث عن آلية مناسبة لخلق قنوات الاتصال بين الطرفين، وقد يكون ذلك من خلال تشكيل لجنة عليا تضم مسئولى مراكز الأبحاث ورجال الأعمال، على

(1) محمد البشير مسعود، سياسة جذب الاستثمار الأجنبي مع الإشارة إلى بعض التجارة الدولية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، 2007.

أن يكون من أولويات هذه اللجنة البحث عن آلية عملية لتمويل المشروعات البحثية في القطاعات المختلفة وقد يكون ذلك من خلال البدائل التالية:

1- ان يتم تمويل الأبحاث التي تتصل بمشاكل قطاع معين من القطاعات الاقتصادية عن طريق صندوق ينشأ خصصاً لهذا الغرض يحمل اسم القطاع الذي يموله.

2- بالنسبة للأبحاث التي ترغب مؤسسات معينة في إجرائها ولخدمة أهدافها، يجب أن تقوم هذه المؤسسات بتمويلها.

3- يتم تمويل البحوث التي تقوم الجامعات ومراكز البحوث بإعدادها، كجزء من رسالتها العلمية وخططها البحثية، إما عن طريقها، أو بالتعاون مع الجهات المستفيدة من نتائج تلك الأبحاث⁽¹⁾.

6- السياسات الاقتصادية:

تعتبر السياسات الاقتصادية عنصراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادي، نظراً لما تنطوي عليه من عناصر تحفيز للنمو الاقتصادي من خلال التأثير على عناصر الطلب الكلي. ويتطلب نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وجود درجة عالية من الاتساق فيما بين السياسات المالية والنقدية والتجارية على وجه الخصوص، إذا ان عدم وجود حزمة متسقة من هذه السياسات من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة العمل التنموي.

وفي هذا الإطار فإن الدول عادة ما تسعى من خلال سياساتها الاقتصادية إلى خلق بيئة سياسية واقتصادية مستقرة على المستوى الكلي تقضي إلى إحداث النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وفي هذا السياق تتفاوت أهمية أي من السياسات الاقتصادية وفقاً للفروقات في الخصائص والمعطيات الذاتية للاقتصادات المختلفة، وفي مقدمتها درجة التطور والنمو الاقتصادي ومدى مرونة الهياكل الاقتصادية تجاه التغيرات في اتجاهات السياسة. وفي الدول النامية، والنفطية منها على وجه التحديد، فإن السياسة المالية تلعب دوراً نسبياً أكبر في التأثير على العناصر المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، لا سيما ما يتصل منها بتحقيق درجة مرتفعة من التنوع الاقتصادي، حيث تمثل هذه السياسة أداة الدولة في التدخل في العمل التنموي لتحقيق مستهدفاته وفي الاقتصاد الليبي فإن ضعف أداء الأوق المالية وحدثة

(1) عيسى محمد الفارسي، مرجع سابق ص52، 53.

نشأها تحد من دور السلطات النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية في الاقتصاد، حيث ينحصر هذا الدور في الغالب في اجراء التدخل المباشر مثل الرقابة على الجهاز المصرفي وحجم الائتماء ونوعيته، وعلى حجم السيولة في الاقتصاد، كما ان ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج، بالقياس إلى حجم الاقتصاد الوطني الصغير نسبياً، ومصادر توليد الدخل فيه، تفقد السلطات النقدية السيطرة الكاملة على المتغيرات النقدية مثل القاعدة النقدية وعرض النقود، ما يضعف دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي عامة وعلى التنمية الاقتصادي على وجه التحديد باستخدام أدواتها التقليدية.

ومن ناحية أخرى، فإن ملكية الدولة لدخل النفط والغاز، والذي يمثل المصدر الأساسي لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، والتأثير على عناصر الإنفاق على المستوى الكلي من خلال الإنفاق العام، فإن السياسة المالية تعتبر المسؤول الأول عن عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، وتستند الدولة في استخدام السياسة المالية إلى قدرتها الفائقة على استخدام صلاحياتها في مجالات الضرائب والاقتراض والإنفاق للمحافظة على أعلى مستويات العمالة أو حتى تحقيق ما يسمى بالعمالة الكاملة⁽¹⁾، وتهدف السياسة الاقتصادية إلى زيادة درجة نمو الاقتصاد القوي، إضافة إلى تكيف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع في الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير يستطيع الصمود في ميدان المنافسة العالمية وهذا يعتبر هدف طويل الأجل للسياسة الاقتصادية وهنا يتطلب الأمر توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة تساهم في دفع الاقتصاد نحو تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي وأيضاً نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الغرض، هذا إلى جانب أسلوب الإعانات والدعم الإنتاجي وزيادة الإنفاق العام في مجال البنية الأساسية التي تسهل عملية الإنتاج وتقلل من تكاليف الانشاءات بالنسبة للمستثمر⁽²⁾ ولعل في ذلك ما يستدعي ضرورة التركيز على السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، باعتبارها إحدى الآليات التي يمكن من خلالها رفع مستوى وكفاءة أدائها تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وفي مقدمتها هدف التنوع الاقتصادي.

(1) عبد الحكيم فائل وآخرون، مرجع سابق 133.

(2) أحمد فريد مصطفي، سهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، ص36.

الفصل الثالث

التنوع الاقتصادي في ليبيا

(الفرص والتحديات)

- المقدمة

- الفرص والتحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي
- محركات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

1.3- المقدمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي أحد آليات التحول الهيكلي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في ليبيا بمعنى آخر فإن التنوع الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق هدف (التنمية الاقتصادية المتوازنة). ويتطلب ذلك التحول من نموذج التنمية الحالي القائم على نموذج النمو غير المتوازن أو نموذج النمو الأحادي المعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل الى نموذج النمو القائم على التنمية المتوازنة ، ويتم ذلك من خلال التركيز على مجموعة من القطاعات التي يمكن اعتبارها قاطرة التنمية المتوازنة في ليبيا و في هذا الفصل سيتم عرض طبيعة الفرص والتحديات التي تواجه عملية التنوع الاقتصادي كما يتناول القطاعات الواعدة التي يمكن الارتكاز عليها لاطلاق عملية التنوع الاقتصادي والتي يعتقد بأنه اذا ما تضاعف الاهتمام بها والاستفادة من توافر الموارد الطبيعية والموقع المناسب والميزات النسبية ستحدث زيادة في نمو هذه القطاعات وتساهم بفاعلية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه التنوع الاقتصادي، كذلك المعوقات التي حالت دون تحقيق هدف التنوع الاقتصادي، كما يستهدف هذا الفصل تحليل و قياس درجة التنوع الاقتصادي في ليبيا انطلاقاً من تطور وتركيب أربعة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان .

2.3- الفرص والتحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي

يواجه التنوع الاقتصادي في ليبيا مجموعة من الفرص والتحديات يمكن إجمالها كالآتي:

جدول (1-3) الفرص والتحديات التي تواجه التنوع الاقتصادي

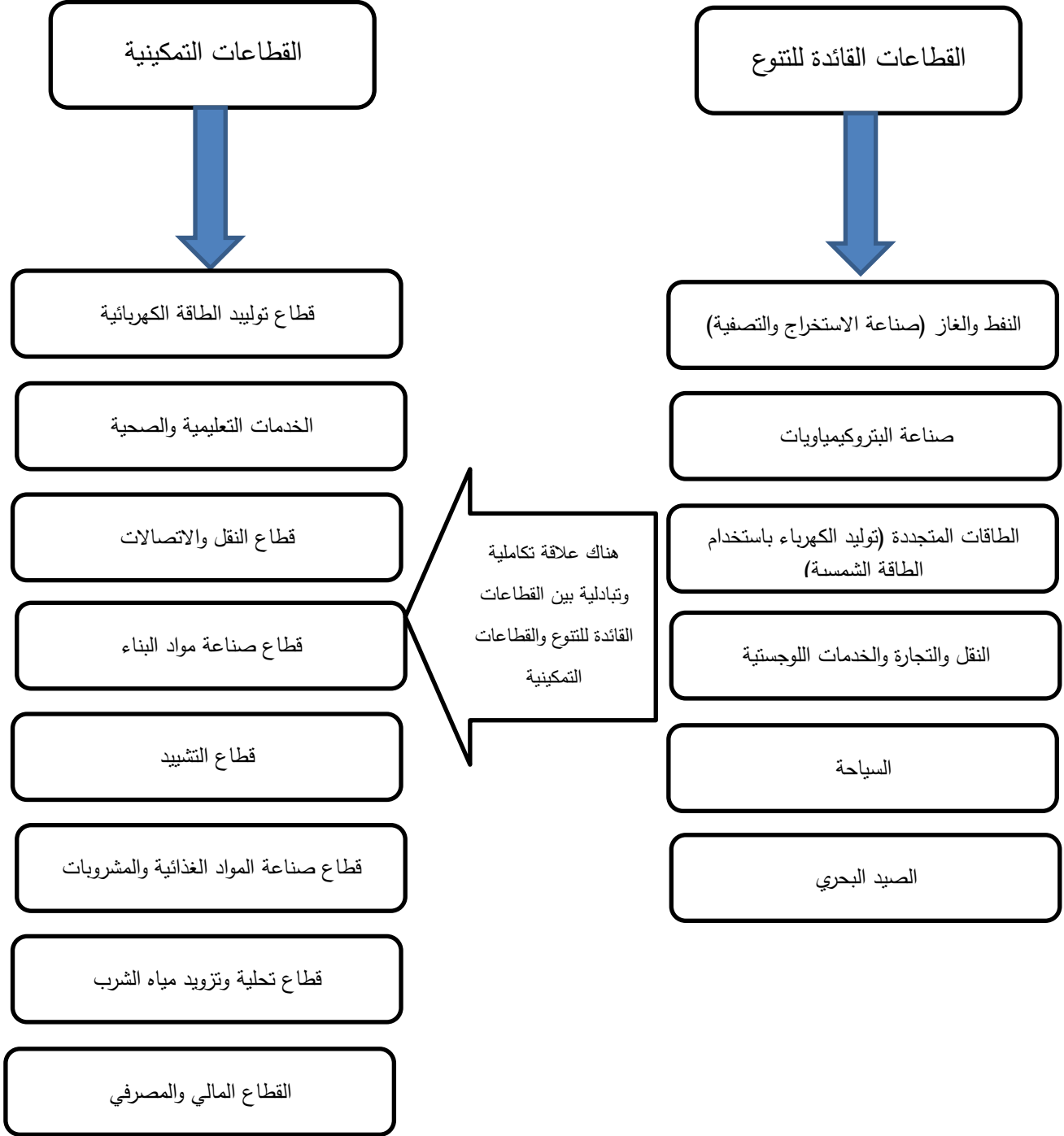
التحديات	الفرص
ضيق السوق المحلية بسبب صغر حجم السكان وانخفاض مستويات الدخل.	- احتياطي مناسب من النفط والغاز يوفر موارد مالية مناسبة حيث قدرت احتياطيّات ليبيا من النفط بحوالي (39.1- بليون برميل)، كذلك قدرت الاحتياطيّات من الغاز الطبيعي (51.3- بليون قدم مكعب)

التحديات	الفرص
غياب الرغبة والإرادة الحقيقية في تنويع هيكل الاقتصاد الليبي طيلة الأربعين سنة الماضية.	- موقع جغرافي متميز جداً، حيث تقع ليبيا في موقع يمتد على مسافة 2000 كم على ضفاف المتوسط الجنوبية.
مشكلة الفساد الإداري.	- قوة بشرية شابة (حيث نسبة السكان فوق 15 سنة (68.9%) من السكان عام 2009.
انخفاض فاعلية الأداء وبيروقراطية الجهاز الإداري المكلف بالتنمية.	- تماسك اجتماعي كبير جداً
انخفاض كفاءة العنصر البشري وضعف مستوى تأهيله بسبب ضعف نظام التعليم والتدريب.	- رغبة وإرادة مجتمعية في التغيير.
ضعف البنية التحتية المادية (طرق، جسور، اتصالات).	- علاقات دولية تتسم بالاستقرار والانفتاح على العالم.
ضعف الأسواق والمؤسسات المالية المصرفية.	
أداء منخفض في جذب الاستثمار الأجنبي.	

المصدر: مجيب حسن محمد، مرجع سابق، ص 9.

شكل (3-1)

تصور حول محركات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي



المصدر: مجيب حسن محمد ، مرجع سابق، ص11.

3.3- محركات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي:

1.3.3- قطاع الصناعة:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المهمة، وهو أساس عملية التنمية الهادفة إلى تصحيح الهيكل الداخلي للاقتصاد، للوصول إلى هيكل أكثر كفاءة ومشاركة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر محركاً للنمو الاقتصادي الشامل، وعلي هذا فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والاستقرار الاقتصادي يستدعي تبني الصناعة خياراً استراتيجياً لا بديل عنه في الوقت الراهن، حيث يساهم القطاع الصناعي في تنمية وتطوير غيره من القطاعات كالزراعة والتعدين وذلك باستخدام مخرجات هذه القطاعات كمدخلات في عملية الإنتاج الصناعي، إضافة إلى الدور الذي يلعبه في تنشيط قطاعي التجارة والخدمات وتوفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن تلبية احتياجات السوق المحلية والتوجه نحو التصدير.

1.1.3.3. أهمية الصناعة:

- تكتسب الصناعة أهميتها من المزايا التي تميزها عن غيرها من القطاعات ما يجعلها قادرة على أن تلعب دوراً أساسياً وحيوياً في تنمية الاقتصاد الوطني ومن هذه المزايا:
- 1- تساهم الصناعة في خلق المهارات والخبرات الفنية والادارية وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة.
 - 2- قدرتها على تلبية احتياجات القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي من المنتجات الصناعية، فالصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الانتاج الضرورية لتطور الصناعة ذاتها، وتطور بقية القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الانتاجية المتكاملة أي إنتاج وسائل الانتاج اللازمة للإنتاج السلع والخدمات⁽¹⁾.
 - 3- مقدرتها على الإسهام في احداث تغيرات هيكلية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.
 - 4- النمو السريع في انتاجية العمل بها نتيجة للتقدم التكنولوجي، المطرد والسريع.
 - 5- ملاءمتها لاستيعاب التغيرات الهيكلية التي تؤدي إلى زيادة نمو الصناعات الثقيلة.

(1) مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص26.

6- مساهمتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد القومي، فضلاً عن مقدرتها على نقل التقدم التقني إلى القطاعات الأخرى للاقتصاد القومي⁽¹⁾.

2.1.3.3- تطور ودور الصناعة في ليبيا.

بدأ التصنيع في ليبيا خلال فترة الستينات من القرن الماضي، وكانت هذه البداية شأنها كشأن باقي الصناعات في الدول النامية إنذاك -بداية متواضعة، اعتمدت على المبادرات الفردية التي استفادت من خبرات الجالية الإيطالية التي كانت موجودة في ليبيا في تلك الفترة، وتميزت الصناعة في ذلك الوقت، بمجموعة من الخصائص، كان أبرزها:

- 1- صغر حجم المؤسسة في ظل إدارة مالكيها.
 - 2- اعتمادها على المواد الخام المحلية.
 - 3- محدودية نطاق السوق المحلي الذي كانت تعمل فيه.
 - 4- كانت كل الصناعات القائمة نموذجاً للإحلال محل الواردات.
- ويتسم هيكل الصناعة في الاقتصاد الليبي بإمكانية تقسيمه إلى ثلاث قطاعات فرعية هي:
 - الصناعات التحويلية.
 - صناعة تكرير النفط.
 - الصناعات البتروكيمياوية.⁽²⁾
 - وفي هذه الدراسة سوف يتم تناول الصناعات التحويلية، والصناعات البتروكيمياوية.

• الصناعات التحويلية:

الصناعات التحويلية هي عملية تعتمد على الإمكانيات البشرية والآلات، وفقاً للأمم المتحدة، فالصناعة التحويلية هي التحول الميكانيكي للمواد غير العنصرية أو العضوية بهدف الحصول على مواد جديدة باستخدام الوسائل اليدوية أو الآلية المستخدمة في المنازل أو المصانع، وبالتالي يمكننا القول أن الصناعة التحويلية ككل سعت إلى تلبية جميع الاحتياجات البشرية التي تتزايد بمرور الوقت من خلال توفير السلع الاستهلاكية أو السلع الثانوية التي تستخدم كمواد خام في التصنيع.

(1) عبد السلام الفيتوري الرطيب، القدرة التنافسية للصناعات في ظل منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط، 2006، ص 85.

(2) عيسى الفارسي، مصادر الدخل، مرجع سابق، ص 34.

• هيكل قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا:

تتبع حركة التصنيع في ليبيا يلاحظ أن الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة التحويلية أدت إلى تطور مهم في الهيكل الصناعي بحيث أصبح الاهتمام يتزايد لإنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية بدلاً من التركيز على السلع الاستهلاكية، وباستخدام التقسيم المعتمد فقد تم تقسيم الصناعات الليبية إلى ست مجموعات هي:

- الصناعة الغذائية: وتشمل على المطاحن والألبان والخضروات والفواكه المعلبة والخبز والحلويات والمشروبات الغذائية والتبغ.
- صناعات الغزال والنسيج والجلود والأثاث والورق: وتشمل على الملابس والأقمشة والأحذية والحقائب والأثاث المنزلي والمكتبي والمنتجات الورقية والضمادات والقطن الطبي.
- الصناعات الكيماوية: تشمل على النضائد والإطارات والصابون ومواد التنظيف المختلفة ومنتجات اللدائن والإسفننج الصناعي والطلاء والدهانات المختلفة والغازات الصناعية والطبية.
- صناعة الإسمنت ومواد البناء: وتشمل على الإسمنت، الأجر، المواسير البلاستيكية، الزجاج، البلاط، الخزف، القيشاني.
- الصناعة الأساسية: وتشمل على منتجات الحديد والصلب مثل لفائف الحديد والقضبان.
- الصناعات الهندسية والكهربائية: وتشمل على صناعة الجرارات، الحافلات، والمقطورات أنابيب الحديد والألمونيوم، الثلجات والأفران، الدرجات، الأسلاك الكهربائية، الأجهزة المرئية وأدوات التسجيل المرئي والمسموع، الحاسبات... الخ، بالإضافة إلى بعض الصناعات الصغرى.

إن أهم هذه الصناعات في تكوين هيكل الصناعة في ليبيا هي الصناعات الغذائية حيث أنها تشمل على شركات كبيرة في مجال الصناعات الغذائية مثل شركات المطاحن والسמיד والأعلاف والألبان والمشروبات الغازية وشركة المعمورة لتعليب وصناعة الفواكه والخضروات وغير ذلك من شركات المواد الغذائية.

• الصناعات البتروكيماوية:

تعددت منتجات الصناعة البتروكيماوية ودخلت مختلف مجالات الاستخدام، فالكيماويات العضوية المنتجة من النفط حلت محل مثيلاتها المنتجة من الفحم وغيره من المواد، وتستخدم في

مجالات صناعية عديدة، فمواد البلاستيك حلت محل الورق والصفح والجلود الطبيعية بل والمعادن أيضاً في مجالات التعبئة وإنتاج المصنوعات الجلدية والأجهزة الكهربائية وفي صناعة السيارات والمباني، وتكمل الألياف الصناعية الاحتياجات العالمية المتزايدة من القطن والصوف والحرير وأصبح الإنتاج الصناعي منها يزيد على الإنتاج الطبيعي، أما إنتاج المطاط الصناعي فقد فاق إنتاج المطاط الطبيعي ويستخدم أساساً في إنتاج إطارات السيارات، أما الأسمدة الأزوتية فتنتج أساساً من النفط ولا غنى عنها في الزراعة، والزيادة المتواصلة في إنتاج البتروكيمياويات سوف تستلزم التوسع في الاستثمارات لإقامة الوحدات الصناعية وكذلك التوسع في صناعة تكرير النفط إضافة إلى إنتاج الغاز الطبيعي لتزويد الصناعة البتروكيمياوية باحتياجاتها من المقطرات والمنتجات الوسطية ويؤثر ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي على مدى تقدم هذه الصناعة ويختلف ذلك من دولة لأخرى بحسب توفر المواد الخام والاستثمارات والخبرات وغير ذلك من العوامل.

تعد ليبيا من الدول التي تقوم بإنتاج المنتجات البتروكيمياوية باعتماد مصدرين مختلفين من مصادر المواد الخام وهي الغاز الطبيعي والنافتا.

وظهرت خطط إنشاء صناعة بتروكيمياوية ليبية مبكراً حيث رأت الحكومة إنها وسيلة للاستفادة من كميات الغاز الطبيعي التي كانت تحرق خلال عمليات استخراج النفط، فأتجهت إلى الشركات الأجنبية لأخذ المبادرة في إنشاء صناعة بتروكيمياوية، وفي عام 1966 أفتتحت الحكومة شركة أكسيد نتال ببناء مصنع لاستخلاص غاز الأمونيا من الغاز الطبيعي مقابل حصولها على امتياز بثبيت الاتفاقية على أساس مناصفة في النفقات.

وحتى العام 1972 لم تتخذ أية إجراءات في ما يتعلق بالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة إلى حين موافقة شركة أكسيد نتال على بناء مصنع للميثانول بدلاً من مصنع الأمونيا وبنفس الشروط السابقة، ليكون جزء من مجمع سوف يتم بناؤه في البريقة بالقرب من شركة إسو، وتضمنت الخطة بالنسبة للبريقة إنشاء مصنع نشادر ومصنع يوريا وآخر لفحم الكوك على أن ينتهوا في عام 1976⁽¹⁾.

(1) جمال سالم عبد الكريم النعاس، الصناعات البتروكيمياوية في ليبيا دراسة تطبيقي لمجمي البريقة دراسة في جغرافية الصناعة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، بحث منشور ص3-4.

وتعتبر بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي البداية الفعلية لانطلاقة مسيرة صناعة البتروكيماوية في البلاد ولعل ما يميز هذه الصناعة هو أنها لم تأتي استجابة لزيادة الطلب المحلي على هذه المنتجات أو نتيجة لتطوير تقنيات محلية أو انتشار بطالة واسعة، بل جاءت نتيجة لأسباب من أهمها ما يلي:

1- توفر السيولة المالية اللازمة لتغطية الاستثمارات الضخمة التي تحتاجها الصناعة البتروكيماوية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط وإيراداته في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي.

2- الرغبة في تعظيم القيمة المضافة للغاز الطبيعي، من خلال استخدامه كمادة أساسية في المنتجات البتروكيماوية.

أولاً: تطور الإنتاج، الصادرات من الصناعات البتروكيماوية خلال الفترة (1985 - 2010)

الجدول رقم (2-3)

تطور انتاج، صادرات الصناعات البتروكيماوية خلال فترة (1985 - 2010).

ألف طن متري

السنة	الإنتاج	معدل النمو %	الصادرات	معدل النمو %
1985	1058.2	-	1256.2	-
1995	2481	134.5	1640.9	30.6
2005	3014.1	21.5	1998.7	21.8
2010	2707.2	10.2	2357.7	17.96

المصدر : حسين فرج الحويج، الصناعة البتروكيماوية في ليبيا (الواقع والتحديات) مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص 20 - 23

ومن الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن تطور الإنتاج البتروكيماوي قد ازداد خلال الفترة (1985 - 1995) بنسبة 134.5% ويعود ذلك لدخول المجمع البتروكيماوي برأس لا نوف للعمل مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وقد ازداد الإنتاج خلال الفترة (1995 - 2005) بمعدل 21.5% منخفضاً خلال العام بنسبة (10.2).

أما الأمر بالنسبة للصادرات فقد شهدت تطوراً ايجابياً مع معدل نمو متناقصاً خلال تلك الفترة (1985 - 2010) حيث تطورت بمعدل 30.6% خلال الفترة (1985-1995) وبمعدل

أقل بلغ ما نسبته 21.8% خلال الفترة (1995-2005) وقد تطورت بمعدل 17.96% خلال الفترة (2005-2010)، يتضح من كل ذلك أن أسلوب الصادرات البتروكيمياوية الليبية يرتبط بشكل وثيق مع سلوك الإنتاج، وينبع ذلك من كون أن هذه الصناعة موجهة أساساً للتصدير، كما أن الاتجاه العام لنمو الصادرات البتروكيمياوية تبين أنها شهدت ارتفاعاً إلى بداية الألفية الثانية، وما لبث بعد ذلك أن شهدت تناقصاً ملحوظاً⁽¹⁾.

ثانياً: الصناعة البتروكيمياوية أداة التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي⁽²⁾:

تعتبر الصناعات البتروكيمياوية هي حجر الزاوية في تنوع مصادر الدخل في هذه المرحلة من التنمية التي تشهدها البلاد، لحين توفر الظروف الكفيلة لنشر التنمية الصناعية لهذا سيتم التطرق الي الموضوع من ناحيتين، تتعلق الأولى باستعراض أهم العوامل التي يمكن أن تعزز من دور الصناعة البتروكيمياوية في تنوع هيكل الاقتصاد الليبي، والتي تتبع من خصائص هذه الصناعة، وتتعلق الأخرى باستعراض فرص ومقومات صناعة بتروكيمياوية ناجحة في ليبيا، وذلك بالوقوف على مدى توفر مزايا نسبية لهذه الصناعة في هذا البلد.

1- العوامل المعززة لمساهمة الصناعة البتروكيمياوية في تنوع هيكل الاقتصاد الليبي.

أ-التنوع الكبير في منتجات الصناعة البتروكيمياوية:

ب-قدرتها على تنمية الصناعة التحويلية:

ج-قدرتها على تنمية القطاعات الأخرى:

د-قدرتها على تنمية وتنويع الصادرات:

هـ-دورها في نقل التكنولوجيا ودعم القطاعات الأخرى:

2- مقومات الصناعة البتروكيمياوية في ليبيا⁽³⁾

توجد في ليبيا العديد من المقومات التي تؤسس لإقامة صناعة بتروكيمياوية ناجحة، ومن

أهم هذه المقومات ما يلي:

أ- وفرة المواد الأولية ومصادر الطاقة

(1) حسين فرج الحويج، الصناعة البتروكيمياوية في ليبيا (الواقع والتحديات) مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص23.

(2) حسين الحويج، المرجع سابق.

(3) حسين فرج الحويج، التكامل الاقتصادي والصناعة البتروكيمياوية، عمان، دار جليس الزمان للنشر

ب-وفرة الموارد المالية

ج-الموقع الجغرافي في ليبيا وقربها من الأسواق الدولية للبتروكيماويات

3.1.3.3- أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه قطاع الصناعة في ليبيا:

واجه قطاع الصناعة في ليبيا العديد من المعوقات والتحديات التي عرقلت ادائها بدورها التنموي، نتيجة لعدة أسباب خلفتها الظروف غير الطبيعية التي رافقت الصناعة الليبية، حيث ان الحصار الاقتصادي في التسعينيات، وغياب الاستقرار في السياسات المتبعة من فترة لأخرى كان لها أثر كبير في تدني نسبة مساهمة القطاع الصناعي .

وبشكل عام يمكن تلخيص أهم المشاكل والصعوبات في الآتي:

- 1- غياب الرؤية الاستراتيجية وتخطيط السياسات الصناعية.
- 2- التخلف والركود التكنولوجي لعدم قدرة المنشآت الصناعية من التعامل مع المتغيرات الفنية والتكنولوجية العالمية.
- 3- انخفاض مستويات الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في المشروعات الصناعية.
- 4- ضعف هيكلية المنشآت الصناعية القائمة⁽¹⁾.
- 5- تدني مستوى الجودة لبعض السلع مما يتطلب وضع برامج للرفع من مستوى جودة المنتجات.
- 6- عدم السيطرة على نوعية المنتجات المستوردة من حيث المطابقة للموصفات مما أثر على القدرة التسويقية للمنتج المحلي.
- 7- الافتقار للمؤسسات المتخصصة في تقديم الدعم المالي، والمشورة الفنية والمعلوماتية في مجال القطاع على المستويين العام والخاص.
- 8- عدم الاهتمام والمتابعة بالشكل الكافي لبرامج الأمن الصناعي والسلامة وحماية البيئة بشكل عام الأمر الذي يتطلب إيلاء هذا الجانب قدر من الأهمية والأولوية خلال المرحلة القادمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالداخل والخارج.
- 9- عدم الاهتمام الكافي بتأهيل العنصر البشري ورفع كفاءته مما انعكس سلباً على الإدارة والعملية الانتاجية.

(1) رضا على بن صالح، باسم المختار الرتيمي، استراتيجية التنمية الصناعية وفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ص16.

10- التأخر في قفل الميزانيات العمومية والحسابات الختامية وتأخر مراجعتها من الجهات الرقابية.

11- عدم تسوية الالتزامات المالية المستحقة على ولصالح الشركات التابعة للقطاع.

12- عدم وجود استقرار اداري لمعظم الشركات وتضخم حجم العمالة نسبياً.

13- ارتفاع تكاليف الإنتاج بالشركات الصناعية مقارنة مع تكاليف إنتاج السلع المستوردة المشابهة من الخارج مما أدى إلى تكدس الإنتاج من بعض السلع وتحقيق خسائر في بعض الشركات والمصانع⁽¹⁾.

2.3.3- قطاع الطاقة المتجددة:

1.2.3.3- الطاقة المتجددة في ليبيا:

إن للطاقة المتجددة أهمية كبيرة في منع ظاهرة الإحتباس الحراري من التطور، فهي تعمل على تقليل الغازات الناتجة، كغاز ثاني أكسيد الكربون والنيتروجين والكبريت والذين يساهموا بشكل كبير في تطور ظاهرة الإحتباس الحراري.

لذلك فإن للطاقة المتجددة فوائد عديدة للحفاظ على المناخ والبيئة، ويجب الاتجاه إلى استغلالها خاصة بعد أن أوضحت التجارب انخفاض تكلفة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة واقترابها من تكلفة توليدها بالطاقة التقليدية⁽²⁾.

وتعتبر ليبيا من الدول الغنية بمصادر الطاقة المتجددة، إلا أنها حتى الآن تعتمد على إنتاج النفط الخام الذي يتسبب في انبعاثات غازات الإحتباس الحراري الناتجة عن عمليات إنتاجه وتكريره، وتؤدي إلى تلوث الهواء المحيط وتغير المناخ كما تعتمد في إنتاج الكهرباء على الوقود الأحفوري مثل الديزل وزيت الوقود والنفط الخام والغاز الطبيعي الذي يؤدي أيضاً إلى انبعاثات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون.

وتتوفر في ليبيا موارد متعددة ومواد أولية يمكن استغلالها ومن أهم تلك الموارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع ليبيا في منطقة الحزام الشمسي التي تتمتع بشدة الإشعاع

(1) باسم ابو بكر ابراهيم عقاب، الصناعات البتروكيمياوية وأثرها في نمو الصناعات التحويلية في ليبيا للفترة (1995- 2007) رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا، 2006.

(2) مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من اثار متغير المناخ، التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ.

الشمسي وتعد الأعلى عالمياً، إذ يقدر متوسطه الكلي على الافقي في ليبيا بنحو 2500 كيلو واط/ ساعة/ متر مربع سنوياً.

كما تتميز ليبيا بطول ساعات سطوع شمسي عالية تزيد على 3 الاف و 500 ساعة سنوياً، يكون أغلب التركيز عليها في مناطق الجنوب الشرقي والغربي من البلاد. أما بالنسبة إلى طاقة الرياح فإن المواقع التي تتمتع بتيارات رياح تكون على طول الساحل الليبي من طبرق شرقاً إلى طرابلس غرباً.

ويستفاد من هذه المصادر باستخدام التقنيات المتاحة في العالم من تركيب ألواح شمسية كهروضوئية أو حرارية تركيزية، واستخدام توربينات الرياح لإنتاج الطاقة⁽¹⁾. إلا أن استهلاك الطاقة المتجددة في ليبيا محدود مقارنة باستخدام الوقود حيث انه لم يتجاوز 9% حتى العام 2010.

ومن ضمن مشاريع الطاقة المتجددة التي تم انشائها في ليبيا مشروع كهرباء المناطق النامية عام 2004 بمنظومات الطاقة الشمسية، حيث تم تركيب 188 منظومة مختلفة السعات بأماكن مختلفة بقدره إجمالية 154.35 كيلو واط ذروة.

- تم إنشاء الجهاز التنفيذي للطاقة المتجددة عام 2007 بهدف دعم ونشر الطاقة المتجددة.
- تم تخصيص أراضٍ لأول مشروعين للرياح يقوم بهما القطاع العام، درنه (601 ميغا واط) والمقرون (80 ميغا واط) وهذا ولم يتم بعد تخصيص أراضٍ للقطاع الخاص لنفس الغرض.

- تم تخصيص أراضٍ لأول محطتين كبيرتين للخلايا الفوتوفولطية في الجفرة (14 ميغا واط) وسبها (40 ميغا واط) من قبل السلطات الليبية ولم يتم تخصيص أراضٍ للقطاع الخاص لنفس الغرض.

ولا تزال كل شركات الطاقة في ليبيا ملكاً للحكومة، ولا يزال سوق إنتاج الطاقة مغلقاً أم مستثمري القطاع الخاص⁽²⁾.

(1) علي الفارسي مستقبل الطاقة المتجددة في ليبيا، 2021 <https://attaqa.net>

(2) نبذة عن الطاقة المتجددة ليبيا 2012 WWW.Rcreee.org

2.2.3.3- معوقات استخدام الطاقة المتجددة في ليبيا:

يواجه استغلال الطاقة المتجددة في ليبيا العديد من المعوقات والعراقيل التي تعترض الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتتمثل هذه المعوقات في الآتي:

1- المعوقات المالية والتمويلية:

حيث لا يوجد إشراك للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، كما لا توجد سياسة مالية تدعم مشاركة القطاع الخاص، إضافة لذلك لا يوجد دعم مالي كافي للبحث والتطوير وبرامج وخطط التدريب والتأهيل في مجالات الطاقات المتجددة كما أن انخفاض أسعار النفط في ليبيا يجعل الطاقات المتجددة غير قادرة على المنافسة.

2- المعوقات الفنية والتقنية:

حيث لا وجود للمشاريع التجريبية والمشاريع الرائدة في البلاد إلا على نطاق ضيق، كما لا توجد أي خطة لتصنيع معدات الطاقة المتجددة، إضافة لذلك، لا وجود لبرامج فعالة لنقل تقنيات الطاقة المتجددة ولا توجد أي اشتراطات خاصة للطاقة المتجددة في كود الشبكة وغيرها من المعوقات الفنية والتقنية.

3- المعوقات التشريعية والقانونية:

تعاني ليبيا من نقص في التشريعات والقوانين المتعلقة بتشجيع ودعم الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة فعلى سبيل المثال لا الحصر. لا تسمح القوانين بإجراء مناقصات تنافسية عامة لمشاريع الطاقة المتجددة الكبرى، ولا يوجد قانون ملزم يتضمن اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل من منتجي الطاقة المتجددة⁽¹⁾.

3.3.3- قطاع النقل والتجارة والخدمات اللوجستية:

يؤدي توافر خدمات اللوجستية إلى تحسين تنافسية صادرات الدولة، كما أن توافر نظام لوجستي جيد بينهم في زيادة النمو الاقتصادي، ويشير مصطلح لوجستيات التجارة إلى الأنشطة الضرورية لنقل البضائع من المنتجين إلى المستهلكين قبل النقل والتخزين والتخلص الجمركي، وأنظمة التمويل والمدفوعات، ويعد القطاع اللوجستي من أهم القطاعات الحديثة حيث يمثل

(1) عمر على شنب وآخرون، معوقات استخدام الطاقة المتجددة في ليبيا. iccpge.elmergib.edu.ly

العمود الفقري للتجارة الخارجية ، كما تلعب لوجستيات التجارة دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث يسهم تحسين الأداء اللوجستي للتجارة في خفض تكاليف التجارة ، وبالتالي زيادة حجم التجارة وتحقيق تنوع في الصادرات، هذا إلى جانب زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق، وقد زادت أهمية لوجستيات التجارة نتيجة النمو الكبير في شبكات الإنتاج واحتياجاتها المتزايدة للخدمات اللوجستية⁽¹⁾.

كنتيجة لموقع ليبيا المتميز، تعتبر حلقة اتصال وممر انتقال بشري بين المشرق والمغرب، ومعبّر هام بين شمال أفريقيا وقلب القارة الأفريقية، وبحكم هذا الموقع ارتبطت ليبيا بطرق قوافل هامة تحول بعضها إلى طرق حديثة مرصوفة، حيث لعبت ليبيا دوراً متميزاً في تجارة القوافل، كما ترتبط ليبيا بخطوط مواصلات مباشرة مع دول الجوار شرقاً وغرباً، ولا توجد فواصل طبيعية بينها فهي بذلك تعتبر عاملاً للارتباط الأساسي في التكامل الاقتصادي العربي، كما يمكن أن يكون هذا الموقع موقع تجارياً عالمياً ونقطة عبور بين أوروبا وأفريقيا وبقية مناطق العالم، ونظراً لأن الموقع الجغرافي يعد من العوامل الساكنة في عملية النمو الاقتصادي لذلك يمكن استغلال هذه الميزة في تنمية قطاعات النقل والتجارة والخدمات اللوجستية، بحيث يمكن ان تأخذ ليبيا دور إمارة دبي في هذا المجال بل وتتفوق عليها لكونها تستطيع أن تخدم كافة الدول المطلة على البحر المتوسط من جهة ودول وسط أفريقيا من جهة أخرى ، أي أنه يفتح آفاقاً جديدة أمام ليبيا لتصبح دولة تجارية عالمية يمكنها من الحصول على مصادر بديلة للدخل⁽²⁾.

4.3.3- القطاع السياحي:

تعد ليبيا من الدول التي لم يسوق لها اعلامياً كوجهة سياحية الا بشكل بسيط وخجول بسبب الحصار واعتماد الدولة على موارد النفط بشكل كامل، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأ المشهد السياحي في ليبيا أخذاً في النمو ولكن بشكل متواضع جدا ودون تحقيق أي تطورات ملحوظة على عمل هذا القطاع بسبب التجاهل المقصود لإمكانيات الدولة السياحية من جانب المسؤولين عن السياسة العامة في ليبيا، رغم امتلاك الدول لمقاومات سياحة هامة و متعددة، ولكنها غير معدة أو مجهزة للاستخدامات السياحية الدولية أو الداخلية ، وهي تعاني من عدة

(1) خالد هاشم عبدالمعطي، مجلة دراسات ، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، أبريل 2020، ص2-10.

(2) عمر عثمان زلموح، مرجع سابق، ص12.

مشكلات أساسية كانخفاض القدرات التسويقية وانخفاض الوعي السياحي وانخفاض القدرات الاعلامية وتدنى مستوى الخدمات، والتعقيدات الادارية المتعلقة بالتأشيرات واجراء الدخول، مما انعكس سلبا على معدل الحركة السياحية في ليبيا وعلى الفوائد التي تجنيها البلاد من هذه الصناعة⁽¹⁾.

1.4.3.3 - مقومات النشاط السياحي في ليبيا:

لا خلاف بأن لليبيا مخزونا سياحيا كبيرا ومتنوعاً، مما يمكن أن يجعل منها مقصداً للعديد من السواح والمستثمرين المحليين والأجانب في هذا القطاع، وعلى الرغم من أهمية هذا المخزون، فهو ليس كافياً ولا يعد العامل الوحيد لتنمية هذا القطاع ليصبح أحد الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني وبين منطلق الرغبة في تطوير هذا القطاع وتنميته، عليه لابد من معرفة المقومات الأساسية للسياحة في ليبيا، ويمكن تقسيم هذه المقومات على النحو التالي :

• المعطيات الطبيعية للسياحة:

الموارد الطبيعية : ويقصد بها كل ما تتميز بها المناطق السياحية في ليبيا من حيث المواقع والتضاريس والطبيعة وجغرافية السطح والمياه، والحياء الحيوانية والطيور وغير ذلك من الموارد الطبيعية.

أ- الطقس والمناخ : يمثل الطقس وصفا لدرجات الحرارة والضغط الجوي وسرعة الرياح والرطوبة والامطار والنبات والغابات . أما المناخ فيعبر عن التغيرات خلال الفترة الطويلة في حالات الطقس⁽²⁾.

وللمناخ تأثير واضح على النشاط السياحي، حيث يؤثر بصورة مباشرة في أنشطة السياحة والترويج بما توفره خصائص بعض عناصر المناخ من جذب سياحي لأقاليم محدودة سواء على طول العام أو خلال فترة محدودة من السنة كما يلعب المناخ دورا لا يمكن انكاره في توطین المنتجات السياحية في مواقع محدودة أو في أماكن بعينها، أو بهدف التمتع الكامل بأشعة الشمس أو الاستفادة من نسيم الجبل ونسيم البحر .

(1) ناصر عبدالكريم الغزواني، تقييم الامكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات

التنافس الدولي والسلبيات والعلاج المحلية العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثالث، ، 2015.

(2) مفتاح محمد الشرقاوي وآخرون، مبادئ علم السياحة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص27.

ب-التضاريس :

- مناطق ساحلية :ويمتد الساحل الليبي لحوالي (1800كم) على البحر الأبيض المتوسط برماله وخلجانه الجميلة وجباله الشامخة واغلب المناطق الساحلية خصبة وصالحة للزراعة.
 - مناطق سهلية : أهمها سهل جفارة وتبلغ مساحته حوالي (8000كم)وتقع عليه مدينة طرابلس وهو سهل خصب وبه بعض الوديان مثل وادي عين كعام ووادى المجنيين .
 - مناطق جبلية: حيث تضم البلاد العديد من المرتفعات الجبلية كالجبل الأخضر وجبال نفوسة وسلسلة جبال تبستي . وجبال العوينات ، والهروج السوداء .
 - مناطق صحراوية: اغلب مساحة البلاد صحراوية وهي شاسعة جدا حيث تنتشر بها العديد من الواحات والمدن الصحراوية واشهرها مدينة سبها وغدامس.
- ج- الحياة النباتية.

في ليبيا توجد العديد من النباتات الصحراوية التي يمكن استخدامها كعلاج لبعض الامراض، كما تنتشر كثير من الغابات على الساحل الشمالي لليبيا التي يزورها الأفراد، والتي تشجع اقامة المعسكرات الترفيهية والمخيمات بالإضافة الى الحشائش المنبسطة التي تلائم العديد من الهويات الرياضية الترفيهية .

د- مصادر المياه : وتمثل صورة المياه المختلفة في المناطق السياحية سواء أكانت انهارا ام أودية أو شلالات وتوجد هناك العديد من الأودية المنتشرة في العديد من المناطق داخل ليبيا ، وترتبط بالمياه بعض الأنشطة الترويحية مثل الاسترخاء على الشاطئ، السباحة وصيد الأسماك، جمع الاصداف، المخيمات والمعسكرات الترفيهية، الغوص، قيادة القوارب وغيرها⁽¹⁾.

ه- الحيوانات والطيور البرية :

تشكل الحيوانات والطيور البرية أحد المقومات الجغرافية الطبيعية المؤثرة في السياحة حيث تحظى باهتمام السائح وتتيح له فرصة مزاوله هواية الصيد ، كما تستأثر بعض الأنواع باهتمام الباحثين والدارسين على الأخص النادرة منها ،إن قلة انتشار العديد من الحيوانات

(1) عيسى حمد الفارسي، القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ديسمبر، 2003 ص27.

والطيور سببه تدهور الغطاء النباتي وعمليات الصيد الجائر فهناك العديد من هذه الطيور منتشرة على طول الساحل الشمالي بالإضافة للحيوانات الصحراوية .

• الأثار والتراث العمراني :

توجد في ليبيا العديد من المناطق الأثرية التي خلفتها الحضارات المتتالية عبر التاريخ فعلى الساحل الشرقي نشأت المدن الاغريقية والرومانية في قورينا(شحات)وأبو لونيا (سوسة) وطليموس (ظلمية) وبوسيريدس (بنغازى) وبارشى (المرج)، وعلى الساحل الغربي المدن الفينيقية الرومانية في لبدة وصبراتة واويا (طرابلس) .
كما توجد العديد من المدن الإسلامية القديمة :مثل اجدابيا وسرت وزويلة، وغيرها من المناطق الأثرية .

وبالإضافة الى الأثار القائمة فوق الأرض هناك الأثار المغمورة تحت البحر فأجزاء كبيرة من مواني أبو لونيا ولبدة الكبرى مغمورة تحت مياه البحر .

• النقل والمواصلات :

وتمثل كل ما يتعلق بانتقال الأفراد داخل المناطق السياحية واليها وتشمل النقل الجوي حيث يساهم الاسطول الجوي الليبي مساهمة ضئيلة بما لدية من رحلات جوية عبر مطار طرابلس الدولي في محاولة تنشيط الحركة السياحية الخارجية، كما توجد عدد من المطارات المنتشرة في بعض المدن الليبية الاخرى كمطار بنغازي وسبها ومصراته وطبرق وسرت، مخصصة للرحلات الداخلية بالرغم من افتقارها لأبسط السبل التي تخدم السائح الا انها دورها محدود في دعم النشاط السياحي.

النقل البرى : توجد شبكة من طرق النقل البرى التي تربط المدن الليبية بعضها مع بعضها ويبلغ الطول الإجمالي لشبكة الطرق المعبدة في ليبيا 24000كم، وتتوفر اعداد بسيطة من الحافلات السياحية المخصصة لنقل السياح الى المناطق الاثرية السياحية ،وللنقل البحري دورا في تنشيط الحركة السياحية .

• البنية التحتية:

ينبغي توافر نوعين من البنية التحتية السفلية والعلوية لتنمية القطاع السياحي وتطويره فالبنية التحتية السفلية : تتمثل في انشاء المطارات والطرق الرئيسية والفرعية ومحطات توليد

الكهرباء وشبكات الصرف الصحي ومصادر المياه النقية ووسائل الاتصال وغيرها، بالإضافة الى توفير الأراضي والحماية . اما فيما يتعلق بالبنية العلوية : فتنتمثل في المنشآت والخدمات اللازمة للجذب السياحي في المناطق السياحية مثل الفنادق والمطاعم والأسواق والمحلات التجارية والمساجد والمكاتب والمستشفيات، و بيوت الشباب والمتاحف والمكاتب السياحية وغيرها، وكلما توفرت بنية تحتية متطورة ادى ذلك الى تيسر حياة السائحين وأنشطتهم الترويجية أثناء القيام بالسياحة .

• الخدمات السياحية:

وتتمثل في الخدمات العامة في المناطق التي تتوافر فيها المعالم السياحية، اما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية فتشمل الخدمات الصحية متمثلة في الاسعاف الفوري والخدمات التعليمية، ومن الخدمات الأخرى التي لا بد من توافرها في المناطق السياحية الخدمات الخاصة بإيواء السياح كالفنادق ودور الاستراحة والشقق المؤتثة وملحقاتها كالمطاعم والمقاهي فضلاً عن الخدمات التجارية الخاصة لتوفير متطلبات السياح في ليبيا تعد من مقومات السياحة في ليبيا⁽¹⁾.

2.4.3.3- معوقات السياحة في ليبيا:

رغم من وجود منتج سياحي متنوع وعلى درجة عالية من الجودة، وتوافر المناخ المناسب وغيرها من المقومات الاساسية للسياحة فأنها ليست كافية، لجذب اعداد متزايدة من السواح، ونمو هذه الصناعة في ليبيا، فلا تزال تعاني بيئة العمل السياحي في ليبيا من العديد من نقاط الضعف والتي تحد من تطور هذا القطاع ، ويمكن حصر هذه النقاط في الاتي:

- 1- سوء حالة الغالبية العظمى من مرافق الايواء السياحي، وتواضع خدماتها.
- 2- ضعف شبكة الارشاد والتوجيه على الطرقات، وبخاصة باللغات الأجنبية ما يعيق وصول السائح الى الوجهة المطلوبة في الوقت المناسب.
- 3- نقص المعلومات السياحية، وبخاصة المتعلقة بالمدن القديمة، وكذلك المطبوعات والخرائط والمطويات السياحية عن الصحراء الليبية باللغات المختلفة.
- 4- ضعف التكوين والتدريب المهني السياحي بوجه العام، والفندقي بشكل خاص.

(1) عبدالباسط محمد خليفة، الاستثمار في القطاع السياحي وأثره على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2013، ص58-60.

- 5- عدم مواكبة مستوى جودة الخدمات التي تقدم في معظم الفنادق للمعايير الدولية.
- 6- محدودية الشركات السياحية التي لها القدرة على تقديم خدمات سياحية فعالة.
- 7- نقص المرشدين السياحيين وبخاصة داخل المناطق الصحراوية.
- 8- يحتاج جزء كبير من شبكة الطرق الرئيسية التي تربط المدن والقرى داخل ليبيا الى الصيانة والتجديد بالإضافة الى ذلك، فان بعض المواقع السياحية لا ترتبط بهذه الشبكة، ما يضطر السائح الى استخدام طرق غير معبده تتطلب وقتاً اطول وجهدا اكبر للوصول الى ذلك الموقع .
- 9- طول فترة الحصول على تأشيرات الدخول لليبيا سواء للزائرين الراغبين في العمل او السواح، اذا يستغرق الحصول على هذه التأشيرات من أسبوع الى أربعة أسابيع، في حين تمنح الدول المجاورة تأشيرات السياحة عند منافذ الدخول⁽¹⁾.
- 10- غياب التخطيط السياحي: يعتبر التخطيط السياحي من اهم الوسائل الناجحة في الوصول الى الاهداف المرجو تحقيقها وفي ظل عدم وجود قاعدة للبيانات والمعلومات السياحية لا يمكن رسم سياحة تخطيطية ناجحة.
- 11- نشر الوعي السياحي: تعبر ليبيا حديثة العهد بنشاط السياحة، ويستلزم الامر التصدي لبعض الممارسات الخاطئة تجاه السياح، ورسم سياسة تهدف الى التوعية بأهمية هذا القطاع عن طريق غرس مفاهيم سياحية لدى أبناء المجتمع، إضافة الى ضرورة العمل على تنشيط السياحة الداخلية للمواطنين
- 12- ضعف نشاط القطاع الخاص: من الالهية بمكان ابراز دور القطاع الخاص للنهوض بقطاع السياحة ، وفي ظل غياب التشجيع والدعم المستمر لا يمكن ان يسهم هذا القطاع في تحقيق المستهدفات⁽²⁾.

3.4.3.3- دور السياحة في التنمية الاقتصادية :

للسياحة دور أساسي في التنمية الاقتصادية، حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والانشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على السلع

(1) عبدالحكيم نائل وآخرون، مرجع سابق، ص163

(2) محمد أحمد العجاج، قياس، ذوي المالية والاقتصادية لإقام مرقق سياحي متكامل بمنطقة الحنية بالجبل الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط، ربيع 204، ص41.

والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي الى انتقال اموال السائحين الى اصحاب هذه الخدمات والسلع الاقتصادية المشتغلين بها .

وتتركز أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية في الاتي :

1- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية.

2- توفير فرص العمل: للقطاع السياحي اثر ايجابي على العمالة لأن هذا القطاع يعتبر صناعة مركبة تشمل كثير من الصناعات والأنشطة التي لازالت تعتمد على العنصر البشري اعتمادا كبيرا كما ان خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج الى استثمارات ضخمة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى..

3- المساهمة في تنميه التوازن الاقتصادي بين المناطق واعاده توزيع الدخل.

4- نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة (1).

4.4.3.3- تطوير قطاع السياحة في ليبيا:

ان تطوير قطاع السياحة في ليبيا يحتاج الى نظره طويلة الاجل تكون جزء من عملية التنمية الاقتصادية نظرا للترابط بين القطاع السياحي وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى والتنمية الناجحة في اي بلد يجب ان تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزه نسبيه مثل السياحة الثقافية، وسياحه الآثار، والسياحة الترفيهية، وسياحة الندوات والمؤتمرات، ليتمكن من التنافس في اسواق السياحة العالمية، و علاوة على ذلك يتطلب تطوير القطاع السياحي توفر الإدارة السياسية لتنميه هذا القطاع، من خلال اخضاعه لتشريعات ترمي الى تحقيق اهداف هذا القطاع وتطويره ويمكن ايجاز اهم العوامل التي تؤدي الى تطوير القطاع السياحي في الاتي:

- 1- وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بالتغلب على المشاكل التي تواجه السياحة في ليبيا.
- 2- وضع خريطة سياحية للمناطق السياحية في ليبيا، مع تحديد المعالم الحضارية والثقافية والاثريّة والترفيهية في تلك المناطق، وتبيان ما هو مطلوب لتنمية هذه المقومات السياحية.
- 3- حماية المناطق السياحية الحالية والجديدة من الزحف العمراني والصناعي والتوسع العشوائي، فضلاً عن دعم وتعزيز وضعية الصناعات المرتبطة بقطاع السياحة، مثل صناعة

(1) عائشة عبدالسلام العالم، رحاب محمد بن سعود، السياحة في ليبيا ومتطلبات تنميتها، دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتر للقوة

المفروشات و معدات الفنادق وتجهيزاتها، مع تشجيع تلبية تلك الاحتياجات من السوق المحلي.

4- تشجيع القطاع الخاص (الاهلي) على الاستثمار في المشروعات السياحية من خلال توفير ومنح امتيازات اضافيه للمستثمرين، و تسهيل اجراءات اصدار الموافقات على تراخيص المشاريع السياحية، وتسهيل قيامها مع زياده حجم الاستثمارات المخصصة للتسويق والترويج السياحي، وذلك بالأساليب الفنية والعلمية الحديثة.⁽¹⁾

5.3.3 - قطاع الصيد البحري:

إن الثروة البحرية التي تتمتع بها ليبيا تعتبر من المزايا التي يوفرها الموقع الجغرافي المتميز للبلاد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث يضل طول الشاطئ الليبي إلى قرابة 1800 كم، ويعتبر قطاع الصيد البحري ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل جديدة للعناصر الوطنية وإقامة صناعات مكملة ذات قيمة مضاعفة، وتمتلك ليبيا ثروة سمكية ربما تكون هي الأغنى من بين دول البحر المتوسط، وقد زادت أهمية هذه الثروة بعد صدور القرار رقم (37) لسنة 2005 بشأن إعلان منطقة الصيد الليبية في البحر المتوسط إلى مسافة 62 ميل بحري، والقرار رقم (260) لسنة 2009 بشأن إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة، لذلك يمكن زيادة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات في مجال البنية والعناصر البشرية من أجل زيادة مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنوع الاقتصادي⁽²⁾.

وبالرغم من هذه الإمكانيات إلا أن الوضع العام لهذه الثروة يتخلص في النقاط التالية:

- على الرغم من عمليات التحديث التي تم إدخالها على قطاع الثروة البحرية ونشاط الصيد البحري ، إلا أن مساهمته في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني تعتبر ضئيلة جداً، حيث نجد أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي محدودة ولا تتجاوز 0.003، كمتوسط خلال الفترة الماضية.

(1) عيسى الفارسي، القطاع السياحي، مرجع سابق، ص35.

(2) وزارة الثروة البحرية - ليبيا [/https://gam.com.ly](https://gam.com.ly)

- تعاني الثروة البحرية من بعض المشاكل الناجمة عن التلوث الصناعي، والضغط المتزايد على هذا المورد الطبيعي، وكذلك زيادة نشاط الصيد الجائر والعشوائي الناتج عن تسلل جرافات الصيد من بلدان أخرى ودون اعتبار لخصائص المنظومة البيئية في الشواطئ الليبية، عليه فإن الأمر يتطلب إجراءات لحماية الثروة السمكية ودراسة الرصيد السمكي لمختلف أنواع الأسماك (السطحية والشبه سطحية والقاعية)، حتى يمكن توجيه نشاط الصيد البحري وبما يكفل الاستغلال الأفضل لهذه الثروة⁽¹⁾.

6.3.3 - قطاع الكهرباء:

ظهرت الحاجة إلى الطاقة المتجددة بعد توجه العالم الكبير نحو الطاقة غير المتجددة والتي أوشكت على النفاد، وهذا ما يفسر لجوء الباحثين والمهندسين لتسخير الطاقة المتجددة كالشمس والرياح وحرارة الأرض والبحار والمد والجزر والأنهار والمواد العضوية في إنتاج الكهرباء التي لا يخلو أي منزل في هذا العالم من استخدامها والتي تعد المشغل الأساسي للعالم من كافة النواحي كالجانب المنزلي، والتجاري، و الصناعي والعسكري.

1.6.3.3 - تفعيل دور قطاع الكهرباء:

لزيادة كفاءة وفاعلية هذا القطاع عليه لا بد من التأكيد على ضرورة أهمية تنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية حيث أن معظم الدول تستخدم مزيجاً من مصادر الطاقة ويتم توليد الكهرباء بواسطة مزيج من التقنيات وهذا التنوع يساعد على تأمين مستقبل ثابت للطاقة يكون أقل اعتماداً على الوقود الأحفوري لتحقيق التنمية المستدامة.

عليه يتطلب الأمر التركيز على النقاط التالية:

- 1- ضرورة تنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية لتشمل النفط والغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية.
- 2- ضرورة تكوين فريق عمل فني متخصص يتكون من الجهات المعنية بتوليد الطاقة الكهربائية يتولى مواصلة التنسيق للعمل المشترك والاستمرار في التواصل بين المتخصصين في مجال توليد الطاقة.

(1) عمر عثمان زرموح، مرجع سابق، ص13.

3- الاستمرار في عقد أنشطة وندوات علمية لاحقة يشارك فيها خبراء ومتخصصين تتناول محاور محددة في إطار التخطيط لتوليد الطاقة والمزيج الطاقوي وكفاءة وترشيد الطاقة لبلورة أفكار تركز على أسس اقتصادية ومعايير عالمية وفق برنامج يقترحه فريق العمل المشار إليه.

4- العمل على وضع تصور لتكوين جسم يتولى توحيد المهتمين بالتخطيط للطاقة ويكون من ضمن مهامه رسم السياسة المتعلقة بالمزيج الطاقوي في ليبيا وتأسيس قاعدة بيانات رسمية خاصة بجميع ما يتعلق ببيانات الطاقة وان يكون هذا الجسم مرتبطاً بصانعي القرار⁽¹⁾.

2.6.3.3- مصادر الحصول على الكهرباء:

يمكن الحصول على الطاقة الكهربائية من خلال الكثير من أشكال الطاقة المتجددة ومن أهمها:

الطاقة الكهرومائية، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الرياح، طاقة المحيطات، الطاقة الحرارية الأرضية "الطاقة الجوفية"، الطاقة النووية.

7.3.3- قطاع المصارف والتأمين:

تلعب المؤسسات المالية والمصرفية دور رئيس ومهم في اقتصاديات جميع دول العالم فهي المسؤول الأول عن توفير الأدوات التمويلية اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية وعلى كافة المستويات، ويعتبر القطاع المالي (المصارف) من العوامل المحركة والأساسية للاقتصاد الوطني، ويساهم في خلق القيمة بدلاً من أن يكون وسيلة لتجميع المدخرات وتمويل العجوزات المالية الحكومية، خاصة في هذه المرحلة في ظل التحويلات الاقتصادية المحلية والعمالية، وزيادة شدة المنافسة في مجال الخدمات المالية على المستوى العالمي، وهو ما يتطلب تفعيل دور هذا القطاع، ورفع درجة كفاءته ليساهم في تحقيق أمرين:

الأول: زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليزيد من درجة التنوع.

الثاني: دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى وإمدادها بالموارد المالية التي تحتاجها.

وعلى الرغم من صدور عدة قوانين وقرارات من جانب الدولة والمصرف المركزي لتنظيم وإصلاح هذا القطاع، بغية الرفع من درجة كفاءته وتحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية

(1) ندوة علمية تحت عنوان "خيارات توليد الطاقة الكهربائية في ليبيا" aee.gov.ly

والتأمينية، وإعطاء صلاحيات أوسع في ممارسة الأعمال المصرفية والتوسع في مجالات الإقراض وتحرير سعر الفائدة والسماح بإقامة مصارف خاصة وخصصة المصارف القائمة وكذلك السير نحو إقامة سوق للأوراق المالية، ومن ضمن هذه القوانين القانون رقم (1) لعام 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان، والذي عدل لاحقاً بالقانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف، والذي أحدث تغييراً جوهرياً في عمل وهيكلية الجهاز المصرفي في ليبيا، بما يتماشى والهيكلية الاقتصادية الجديدة⁽¹⁾.

ولكن هذه الخطوات ليست كافية لكي يلعب النظام المصرفي دور الوساطة المالية بشكل فعال، ويصبح من الأنظمة المصرفية المتطورة التي تتوعت منتجاتها وخدماتها واتجهت نحو الخدمات المالية الشاملة بما فيها الأعمال المصرفية الاستثمارية، والتجارة الالكترونية واستخدام التكنولوجيا المتطورة في الخدمات المالية واستخدام بطاقات الائتمان وخدمات الصراف الآلي ولعب دور الوسيط بين المستثمرين الدوليين والشركات المحلية الباحثة عن التمويل، وإدخال النظم المحاسبية المتطورة، وجميع هذه الأعمال وغيرها لا يزال النظام المصرفي يفنقها ولم يطالها الإصلاح بشكل واضح.

إن عملية الإصلاح في هذه الحالة تعتمد على جدية الخطوات التي يتخذها المصرف المركزي في تطبيق القوانين والتشريعات التي أعلن عنها وبالسعة التي تتلاءم مع سرعة التطورات الدولية في مجال النقد والائتمان⁽²⁾.

1.7.3.3- أهم المشاكل التي تعيق العمل المصرفي:

وتكمن بعض هذه المشاكل في النقاط التالية:

- 1- عدم ملائمة مناخ الاستثمار مما يؤدي إلى مخاطر إضافية لمنح الائتمان.
- 2- تدني مخرجات النظام التعليمي والذي لم تواكب برامجه التعليمية التطورات الحاصلة في العالم في مجال المال والأعمال.
- 3- ضعف البنية التحتية وخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والمواصلات.
- 4- غياب خارطة الاستثمارية الواضحة والتي تشجع على إقامة مشروعات مجدية.

(1)مجلة اتحاد المصارف العربية، مصارف ليبيا، العدد 292، مارس 2005، ص46.

(2) عبد الحكيم نائل وآخرون، مرجع سابق، ص177.

- 5- ضعف ثقافة المتعاملين مع المصارف، وإحجام شريحة كبيرة من المجتمع على التعامل مع المصارف باعتبارها مصارف ربوية يحرم التعامل معها.
- 6- تعدد الجهات الرقابية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في ارباك العمل المصرفي.
- 7- التأخير في إقامة سوق للأوراق المالية.
- 8- التأخر في تطوير معايير للمحاسبة والمراجعة⁽¹⁾.

2.7.3.3- تفعيل دور المصارف التجارية:

تتبع الحاجة إلى الإصلاح النقدي المصرفي من الشعور بضرورة مساهمة هذا القطاع في تنويع مصادر الدخل القومي بزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك توفير الأدوات التمويلية اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بتعبئة المدخرات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، كما إن الإصلاح مطلباً ضرورياً للنظام المصرفي القائم لزيادة كفاءته وذلك بتقليل حجم النقد المتداول خارج المصارف وزيادة نسبة الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية، وزيادة جم الإئتمان، وتحرير معدلات الفائدة، وتحسين مستوى الخدمة المصرفية ويمكن الإشارة إلى الاستفادة من الإصلاح النقدي المصرفي في الآتي:

- 1- المزيد من القدرة على تعبئة المدخرات المحلية.
- 2- المزيد من القدرة على جذب الأموال الرأسمالية من الخارج لدعم المدخرات المحلية.
- 3- رفع كفاءة استخدام وتوزيع رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني من خلال دور الوساطة الذي تلعبه المصارف.
- 4- تنشيط الصناعة المصرفية المحلية.
- 5- زيادة وتحسن أداء القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- 6- تخفيض نسبة الديون المتعثرة.
- 7- زيادة الخبرات المصرفية في مجال إدارة الأموال⁽²⁾.

(1) بشير محمد عاشور الدرويش وآخرون، القطاع المصرفي واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، نوفمبر 2007، ص42.

(2) عبد الحكيم نائل وآخرون، مرجع سابق، ص187-188.

8.3.3- معوقات التنوع الاقتصادي :

من بين تلك المعوقات ما يلي:

1.8.3.3- - المعوقات المرتبطة بخصائص الاقتصاد الليبي وشروط تنميته:

وتتضمن هذه المعوقات:

أ- الطبيعة الخاصة لقطاع التصدير في الاقتصاد الليبي، والذي يتسم بالاعتماد على سلعة تصدير رئيسة تهيمن على هيكل الصادرات، وهي سلعة النفط الخام، وهو الأمر الذي يمكن فهمه بالنظر إلى الحلقات الضعيفة لقطاع النفط في ارتباطه مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة ما يتصل منها بالتأثير على حركة الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ب- الاعتماد في تمويل الميزانية العامة (خاصة في جانب الانفاق الاستثماري) على حصيله الصادرات من النفط الخام.

ج- ضعف الادخار الوطني بسبب ضعف المدخرات الخاصة وضآلة الإيرادات غير النفطية (الضرائب على الدخل مثلاً).

د- أعراض المرض الهولندي أو المرض النفطي التي شهدها الاقتصاد الليبي، أسهمت بحيز لا بأس به في عدم تحقق التنوع الهيكلي المطلوب.

هـ- ضيق السوق المحلي ومحدوديته لعبا دورا مهما في عدم تحقق التنوع الهيكلي في الاقتصاد الليبي، سواء تم النظر إلى ذلك من خلال ضعف القدرة الاستيعابية، أو من خلال انخفاض الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وذلك بسبب الضآلة النسبية في السكان من الناحية الكمية ووجود انخفاض كمي ونوعي في المتاح من القوى العاملة اللازمة لعملية التنمية في الاقتصاد.

و- كذلك فإن الانفاق على مشروعات البنية الأساسية المادية مثل من جانبه مصدر استنزاف لجزء كبير من الموارد المتاحة للإنفاق التنموي في الاقتصاد الليبي.

2.8.3.3- المعوقات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المتبعة:

أ- أدت السياسات التجارية المتعلقة بفرض القيود الكمية على الواردات والرقابة على الصرف الأجنبي، إلى تقليص فرص الاستفادة من منافع الانتشار التكنولوجي التي يمكن ان تنجم عن الانفتاح على التجارة الخارجية في صورة استيراد المزيد من السلع الرأسمالية والوسيطه والتكنولوجيات المطلوبة لتحديث أساليب وظروف الإنتاج في الاقتصاد.

ب- إن سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الليبي التي ابتدأ العمل بها منذ عام 1999م قد أعاققت عملية تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عنها خاصة على هيكل الأسعار المحلية.

ج- عدم وجود حزمة متنسقة من السياسات الاقتصادية أدى إلى خلق حالة من عدم التأكد على المستوى الكلي تمثلت أبرز مظاهرها في ارتفاع معدلات التضخم، وظهور السوق السوداء للعملات وتقلب الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الميزان التجاري، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي وبالتالي على هدف تنويع هيكل الدخل والناتج في الاقتصاد الليبي.

د- أسهمت السياسة المتعلقة بزيادة الاحتياطات في تقليص ما هو متاح من موارد للإنفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة، هذا من ناحية، فيما لم تراعى هذه السياسة ما يمكن أن يترتب من ارتفاع في تكلفة الفرصة البديلة من ناحية أخرى، نتيجة عدم استخدام هذه الموارد.

3.8.3.3- المعوقات المرتبطة بخصائص إدارة التنمية والموارد البشرية العاملة بها:

أ- انخفاض فاعلية الأداء الإداري وبيروقراطية الجهاز الإداري المعنى بالتنمية.

ب- انخفاض كفاءة العنصر البشري ومستوى تأهيله خاصة من الناحية الفنية.

ج- انتشار مشكلة الفساد الإداري.⁽¹⁾

9.3.3- قياس مؤشرات التنوع الاقتصادي:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة التنوع الاقتصادي في ليبيا انطلاقاً من تطور وتركيب أربعة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية وترتبط الفترة الزمنية التي يغطيها قياس مؤشرات التنوع الاقتصادي بمدى توفر البيانات الإحصائية الرسمية للمتغيرات السابقة.

وسيُقاس التنوع الاقتصادي بمعامل هيرفندال-هيرشمان لكل متغير على حدى، وسيتم تقدير معدل تغير هذا المعامل لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنوع في المتغير أم نقصت، ويعد مؤشر هيرفندال-هيرشمان من أبرز المقاييس المستخدمة على نطاق واسع في مختلف الدراسات

(1) عمر محمد أبو صبيح وآخرون، مرجع سابق، ص 13- 19.

الاقتصادية التي تعنى بقياس التنوع الاقتصادي، اذ يعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويأخذ المؤشر الصيغة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i/X)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

1.9.3.3 - التنوع في الناتج المحلي الإجمالي

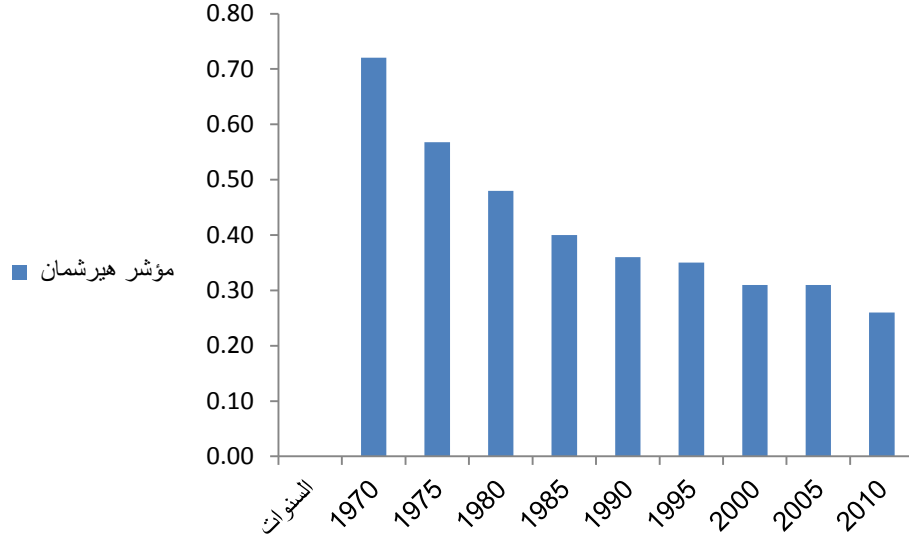
يعتمد تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي على توزيعه الى اربعة قطاعات ، حيث يبين الجدول رقم (3-3) مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه ، وتغيرات هذه المساهمات ما بين سنة 1970 و 2010 ، ويتبين من ذلك تقلص مساهمة قطاع النفط في حين تزايدت مساهمات باقي القطاعات بدرجات متفاوتة ، ولتوضيح التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد تم حساب معامل هيرفندال-هيرشمان لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتم تمثيل النتائج بالشكل (2-3) ويبرز درجة التنوع المحققة في الناتج المحلي ، حيث شهد هذا المعامل انخفاض سنوي مما يقودنا للحكم بحدوث تنوع في بنية الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة مساهمة كل القطاعات في إحداث الناتج وتحقيق القيمة المضافة

جدول رقم (3-3)

التغير النسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

التغير	2010	1970	القطاعات الاقتصادية
3.5	5.2	1.7	الزراعة
3.6	4.3	0.7	الصناعة
17.2	29.7	12.5	الخدمات
-24.4	60.7	85.1	النفط
0	100	100	المجموع

المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات ملحق رقم (1)



شكل (2-3)

تطور معامل هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات ملحق رقم (2)

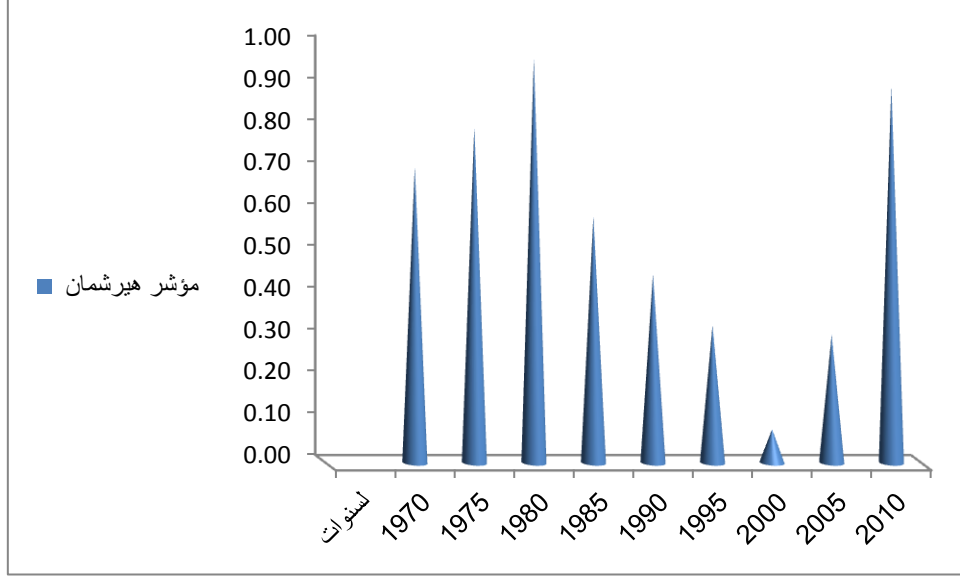
2.9.3.3- التنوع في الصادرات :

يأخذ تنوع الصادرات أهمية بالغة في الاقتصاد ، وبدل على تنوع النشاطات الإنتاجية وبالتالي للمنافسة في التجارة الدولية ، ويعتمد قياس تنوع الصادرات على بنية الصادرات السلعية والمركزة في النفطية منها ، والتي قسمت الى قسمين وهما الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ، ومن خلال الجدول يتبين انها شكلت ما بين 97% و 99% من الصادرات طوال فترة الدراسة ، في حين لم يتجاوز نسبة الصادرات غير النفطية 3% . ولتقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في صادرات الاقتصاد الليبي ينظر الى الشكل (3-3) والذي يمثل قيم معامل تطور هيرفندال-هيرشمان للتنوع في الصادرات خلال الفترة 1970- 2010 مما يعني حدوث تنوع في بنية الصادرات في الفترة 1990 - 2000 بسبب انخفاض الصادرات النفطية وانخفاض قيمتها بسبب التقلبات الحادة في اسعار النفط والحصار الاقتصادي في تلك الفترة ، ويؤكد هذا الاستنتاج، انخفاض معامل هيرفندال بمعدل متناقص ، ثم عاود الارتفاع من جديد نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

جدول رقم (3-4)

توزيع الصادرات

الصادرات	1970	2010	التغير
الصادرات النفطية	10.9	090.	0.82-
الصادرات غير نفطية	0.01	0.03	0.02
المجموع	100	100	0



شكل (3-3)

تطور معامل هيرفندال-هيرشمان لتنوع الصادرات

المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات ملحق رقم (2)

3.9.3.3- التنوع في الواردات :

تعتبر الواردات ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني ، حيث تقوم بسد النقص من السلع والخدمات في السوق المحلي ، وتقوم بتوفير المواد الخام والسلع الوسيطة لاستغلال الموارد الاقتصادية المحلية وتشغيل عناصر الانتاج في الوحدات الانتاجية المختلفة ، كما يتم استيراد معدات النقل والآلات المختلفة وباقي السلع الرأسمالية التي تعتبر وسيلة انتاج تعتمد عليها الوحدات الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة في كمية الانتاج وتحسن طرق الانتاج مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي .

ومن خلال الجدول رقم (3-5) يلاحظ وجود تنوع في بنية الواردات وحدوث تغيرات واضحة في توزيعها، إذ تناقصت نسبة واردات المواد الاستهلاكية من 35% سنة 1970 الى

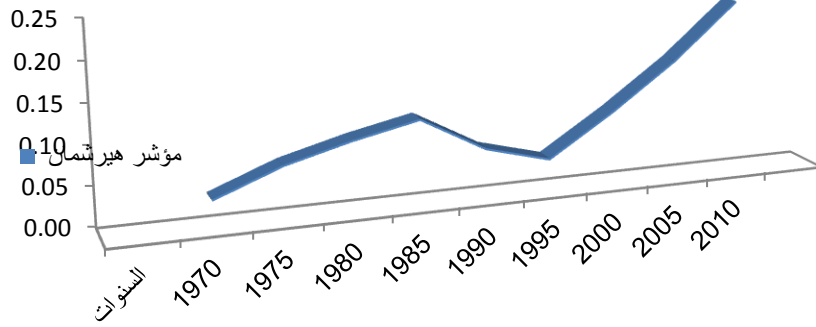
23% سنة 2010 ، اما بالنسبة الى واردات المواد الرأسمالية ارتفعت من 42% الى 61% خلال نفس الفترة .

وبالنسبة لمعامل هيرفندال-هيرشمان للتنوع في الواردات فان الشكل (3-4) يوضح ان المعامل مر بثلاثة مراحل خلال فترة الدراسة ، الاولى مرحلة تزايد من سنة 1970 الى سنة 1985 ، ثم مرحلة تناقص من سنة 1985 الى سنة 1995 ، ثم مرحلة تزايد اخرى من سنة 1995 الى سنة 2010 ، مما يعني عدم حدوث تغيرات واضحة في تنوع الواردات ، وذلك على الرغم من ارتفاع درجة التنوع ثم انخفاضها.

جدول رقم (3-5)

توزيع الواردات

الواردات	1970	2010	التغير
الاستهلاكية	0.35	0.23	-0.12
الرأسمالية	0.42	0.61	0.19
المواد الخام	0.23	0.16	-0.07
المجموع	100	100	0



شكل (3-4)

تطور معامل هيرفندال-هيرشمان لتنوع الواردات

المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات ملحق رقم (2)

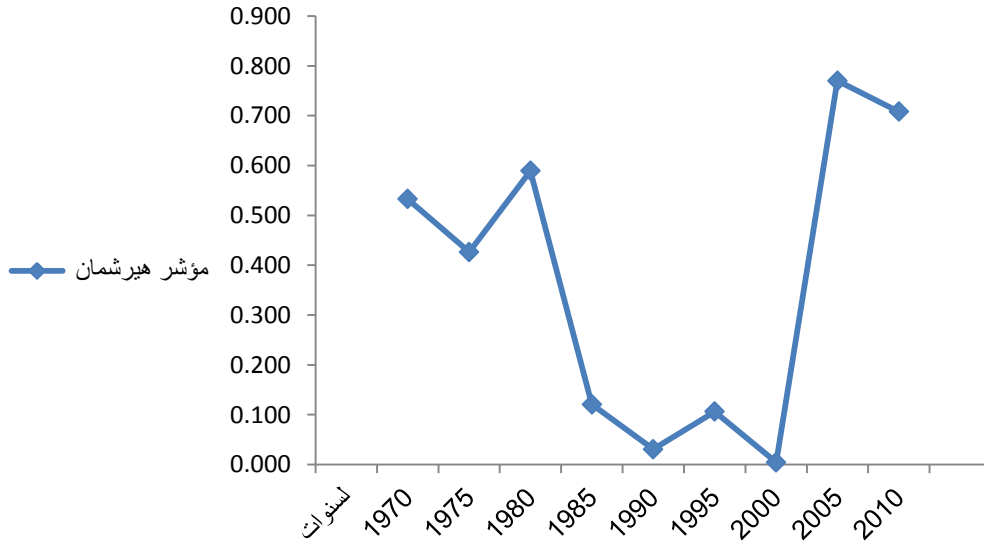
4.9.3.3 - التنوع في الإيرادات العامة :

ومن خلال حساب معامل هيرفندال لتوزيع الإيرادات الحكومية نلاحظ أن الدولة قل اعتمادها على الإيرادات النفطية في بعض فترات الدراسة ، حيث انخفض المعامل من 0.58 سنة 1980 الى 0.12 سنة 1985 وواصل الانخفاض الى ادنى مستوى له خلال فترة الدراسة حوالى 0.01 سنة 2000 ، حيث أصبحت الإيرادات النفطية وغير النفطية موزعة بالتساوي تقريبا ، وهو ما يعد مؤشرا ايجابيا

جدول رقم (3-6)

توزيع الإيرادات العامة

البيان	1970	2010	التغير
الإيرادات النفطية	0.85	0.91	0.06
الإيرادات غير النفطية	0.15	0.09	6-0.0
المجموع	100	100	0



شكل (3-5)

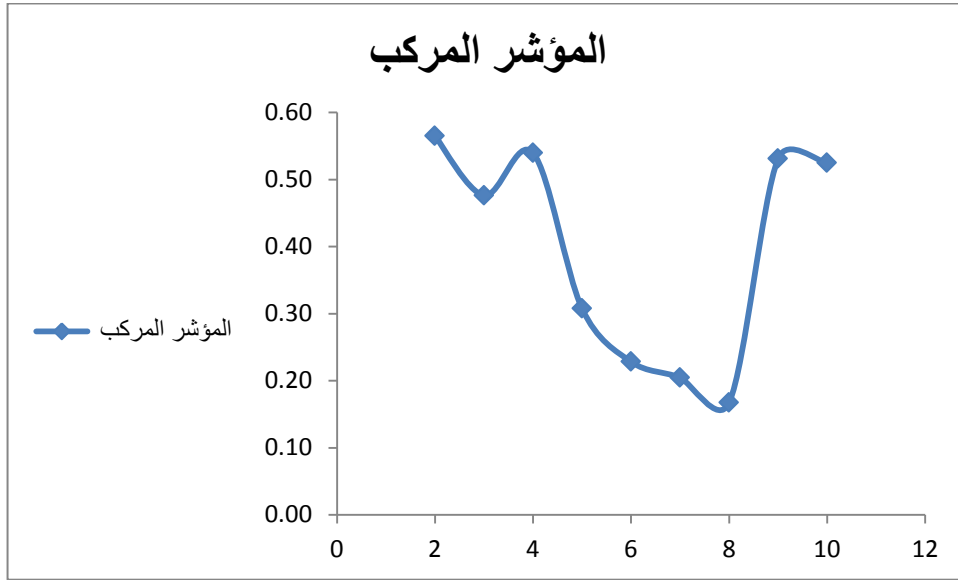
تطور معامل هيرفندال -هيرشمان لتوزيع الإيرادات

المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات ملحق رقم (2)

5.9.3.3- المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ، تضم التنوع في كل مؤشرات الاقتصاد أي في مصادر الدخل وبنية الناتج المحلي الإجمالي ، ومن خلال هذا يتم تقدير مؤشر إجمالي للتنوع بأخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال للمتغيرات المدروسة ، حيث يعكس هذا المؤشر الإجمالي المركب حقيقة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي .

ومن خلال شكل (3-6) ان معامل التنوع المركب بلغ 0.56 عام 1970 ثم بدأ ينخفض الى ان وصل الى 0.17 عام 2000 ثم ارتفع الى نفس المستويات السابقة عامي 2005 و 2010 ، مما يبين تحقيق الاقتصاد الليبي قدراً طفيفاً من التنوع الاقتصادي حيث أن انخفاض التنوع يترافق بشكل اساسي مع اعتماد الدولة على الصادرات النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية .



شكل (3-6)

المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على بيانات ملحق رقم (2)

بناءً على استعراض ودراسة مؤشر هيرفندال- هيرشمان للتنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 1970- 2010 م ، يمكن استنتاج النقاط التالية :

1- شهد معامل تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة انخفاض سنوي مما يقودنا للحكم بحدوث تنوع في بنية الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس الجهود

المبذولة لتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة مساهمة كل القطاعات في إحداث الناتج وتحقيق القيمة المضافة.

2- بين معامل التنوع في الصادرات خلال الفترة الدراسة حدوث تنوع طفيف في بنية الصادرات في الفترة 1990 - 2000 بسبب انخفاض الصادرات النفطية وانخفاض قيمتها بسبب التقلبات الحادة في اسعار النفط والحصار الاقتصادي في تلك الفترة ، ثم عاود الارتفاع من جديد في بقية المدة نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

3- من خلال تطور مؤشر هيرفندال- هيرشمان للتنوع الاقتصادي في الواردات ، نستنتج انه لا تزال واردات الاقتصاد الليبي منوعة بشكل كبير وتتوقف على حصيلة الدولة من الإيرادات النفطية والتي تكون مرتبطة بتقلبات اسعار النفط العالمية .

4- من خلال حساب معامل هيرفندال لتوزيع الإيرادات الحكومية نلاحظ أن الدولة اعتمدت على الإيرادات النفطية في تمويل الخزينة العامة في اغلب فترات الدراسة .

5- بينت قيم معامل التنوع المركب أن الاقتصاد الليبي حقق قدرا طفيفا من التنوع الاقتصادي حيث أن انخفاض التنوع يترافق بشكل اساسي بالتقلبات التي تحدث في الصادرات ، ومع اعتماد الدولة على الصادرات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

10.3.3- قياس أثر التنوع على النمو الاقتصادي في ليبيا:

النموذج القياسي :

1.10.3.3- توصيف النموذج :

يعتبر النموذج الاقتصادي تبسيطاً للواقع الاقتصادي المعقد ، حيث يتم من خلاله التعبير عن المشكلة الاقتصادية في صورة نموذج رياضي ، وبإضافة حد الخطأ يتم تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي ، لذلك فإن عملية بناء النموذج القياسي تعد خطوة أساسية في عملية التوصيف من أجل تسمية متغيرات النموذج وتعيين طبيعته واتجاهات التأثير وذلك كما مبين على النحو التالي :

$$\text{Rate}_t = \alpha + \beta_1 H_t + e_t \quad (1)$$

t: 1970,.....,2010

حيث ان المتغير التابع :

(Rate_t) ويمثل معدلات النمو للاقتصاد (للسانج المحلى الإجمالى) .

(H. H) المتغير المستقل : ويمثل المؤشر المركب هيرفندال-هيرشمان الإجمالى للتنوع الاقتصادى ووفقا للنظرية الاقتصادية فان العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل طردية ، اى كلما كان هيكل الاقتصاد اكثر تنوعا من حيث القاعدة الانتاجية ، والطاقة التصديرية المنوعة لمختلف القطاعات ، وقوة تنوع الايرادات العامة ، ارتفعت معدلات نمو الاقتصاد .

(α) الحد الثابت والذي يعبر عن حال النمو الاقتصادى عند استبعاد تأثير مؤشر التنوع .

(e_t) المتغير العشوائى للنموذج القياسى والذي يمثل تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى

على النمو الاقتصادى والتي لم يتم تضمينها فى النموذج القياسى .

2.10.3.3 - طريقة التقدير (1) :

تقوم طريقة التقدير التقليدية (طريقة المربعات الصغرى العادية OLS) على افتراض إن الظواهر الاقتصادية تتبع فى سلوكها التوزيع المعتدل الطبيعى ، وهذا يتضمن افتراض إن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هي بيانات مستقرة ، إلا إن هذا الافتراض يتنافى مع الواقع العملى ، حيث كثيرا ما تكون بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة ، وهذا يؤدى إلى أخطاء فى تحديد النماذج القياسية ، وفى حالة استخدام (طريقة المربعات الصغرى العادية OLS) فى التقدير قد يتم الحصول على علاقات انحدار زائف .

ولذلك سوف يتم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادى ومؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادى على ضوء منهجية جديدة تقوم على أساس عدم استقرار السلاسل الزمنية ، حيث يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المدرجة فى النموذج (المتغير التابع والمتغير المستقل) ، ثم بعد ذلك يتم تطبيق مفهوم التكامل المشترك على النموذج باستخدام منهج الحدود (نموذج الانحدار الذاتى للإبطاء الموزع ARDL) ، ويتم تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .

(1) عبد القادر محمد عطية ، الحديث فى الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق ، ط 3 ، 2009 ص 686

• خطوات منهج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (1):

1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها ، وهناك عدة اختبارات لاختبار استقراريه ووفقا لهذا المنهج يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية فيما إذا كانت مستقرة عند مستواها او عند الفرق الاول او خليط من الاثنين ، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية .

وقبل اجراء اختبار جذر الوحدة يجب اختيار فترات الإبطاء لكل متغير من خلال اقل قيم

لمعايير (FPE ، AIC ، SC ، H-Q)

2- تقدير نموذج الإطار العام (تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة) حيث

يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على افضل تقدير .

3- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود Bound

.Test

4- تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (أنموذج تصحيح الخطأ) ARDL وفق

المعادلة الآتية :

$$\Delta \text{Rate}_t = C + \alpha_1 \text{Rate}_{t-1} + \alpha_2 \text{HH}_{t-1} + \sum_{j=0}^{p-1} \beta_j \Delta \text{Rate}_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \beta_j \Delta \text{HH}_{t-j} + \theta e_{t-1} + \varepsilon_t$$

ومن اجل تقدير دالة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع

الاقتصادي واختبار وجود علاقة توازنية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجل الطويل وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير ، سوف تتم عملية التقدير باستخدام برنامج

EViews(9) للاقتصاد القياسي وفقا لما هو متاح من بيانات سنوية للفترة 1970 - 2010 .

3.10.3.3- نتائج تقدير النموذج القياسي :

* اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

- اختيار فترات الإبطاء لمتغير Rate من خلال اقل قيم لمعايير (H-Q ، SC ، AIC ،

FPE ،) ، ومن خلال الجدول رقم (3-7) يتبين ان المتغير لا يحتاج الى ابطاءات .

(1) سعد عيسى و عطية اسماعيل ، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ARDL ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مج 3 ع 43 2018 ، ص ص 252 \ 257 .

جدول رقم (3-7)

اختيار فترات الإبطاء لمتغير Rate

Lag	FPE	AIC\	SC	H-Q
0	0.038579*	-0.417182*	-0.374088*	-0.401849*
1	0.039609	-0.390910	-0.304722	-0.360245
2	0.041057	-0.355247	-0.225964	-0.309249
3	0.038671	-0.415564	-0.243186	-0.354233

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 ملحق (5)

-اختيار فترات الإبطاء لمتغير H H ومن خلال الجدول رقم (30) يتبين ان فترة الإبطاء المناسبة للمتغير هي 2 .

جدول رقم (3-8)

اختيار فترات الإبطاء لمتغير H H

Lag	FPE	AIC	SC	H-Q
0	0.021110	-1.020137	-0.977042	-1.004804
1	0.006042	-2.271212	-2.185023*	-2.240547
2	0.005844*	-2.304870*	-2.175586	-2.258872*
3	0.006153	-2.253642	-2.081265	-2.192312

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 ملحق (6)

جدول رقم (3-9)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي بواسطة

اختبار ديكي- فولر الموسع ADF

المتغيرات	النموذج I	النموذج II	النموذج III	النموذج I	النموذج II	النموذج III
	الاختبار في المستوى			الاختبار في الفرق الاول		
Rate _t	-2.45	-3.34	-3.29	-8.35	-8.65	-8.77
H. H	-0.71	-0.33	-0.39	-5.25	-5.18	-5.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 ملحق (7) (8)

من خلال النظر الى نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع ADF ومقارنة قيمة t المحسوبة مع القيم الحرجة ، يتبين ان المتغيرات مستقرة في المستوى ومتكاملة من الرتبة (10) .
- والملحق رقم (32) يوضح نتائج تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة ،
وبينت ان فترة الابطاء المثلى للمتغير التابع هي 1 وللمتغير المستقل هي 2 .

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود **Bound Test** :

الجدول رقم (3-10) يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي ، حيث نلاحظ ان قيمة F المحسوبة كانت 15.6- وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة 7.84 عند مستوى معنوية 1% و 5% ، لذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، بمعنى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان .

جدول رقم (3-10)

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود **Bounds Test**

Test Statistic	Value	K
F-statistic	15.62405	1
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews ملحق (9)

• تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصير والطويلة الاجل وفق منهج (ARDL) :

بعد أن تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي ، تأتي هذه الخطوة لتحديد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات ، ويتم ذلك بتقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يمثل خطوة مهمة في اختبارات هذا المنهج ، حيث الاعتماد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ في تصحيح العلاقة بين الأجل القصير والأجل الطويل، فاذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يشير ضمنا الى وجود علاقة تكامل مشترك بين

المتغيرين ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح اتجاه او اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها او الفصل نفسه .

جدول رقم (3-11)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي

(Cointegrating Form نموذج الاجل القصير)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (HH)	1.492428	0.383381	3.892803	0.0004
D (HH- 1)	0.587641	0.427131	1.375788	0.1779
CointEq(-1)	-0.915422	0.164415	-5.567766	0.0000
(Long Run Coefficients نموذج الاجل الطويل)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HH	0.129383	0.212751	0.608143	0.5471
C	0.090441	0.073347	1.233054	0.2260

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews ملحق (11)

والجدول رقم (3-11) يبين ان العلاقة في الأجل القصير بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي موجبة وتتفق مع النظرية الاقتصادية ، وان معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل (مؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي) معنوية عند 1% وسجلت 1.49 ، ومن خلال هذا نستنتج ان للتنوع الاقتصادي دور ضعيف في زيادة النمو الاقتصادي ، خصوصا ان الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة مر بمراحل صعبة .

منها تحول النظام الاقتصادي في نهاية السبعينات وفترة الثمانينات من نظام مختلط الى نظام اشتراكي ، اثر على بنية هيكل الاقتصاد الليبي في شكل اعتماد الاقتصاد على القطاع العام ، وضعف الجهاز الإنتاجي ، واهمال القطاع الخاص ، وضعف البنية التصديرية ، كل هذا كان له اثر في تدنى عامل التنوع الاقتصادي ، بالإضافة الى تعرض الاقتصاد الليبي الى حصار اقتصادي في فترة التسعينات ، وكذلك التقلبات الحادة في اسعار النفط العالمية (ظهور الطفرات النفطية) هو كذلك اثر على الاقتصاد الليبي في شكل انخفاض الإيرادات النفطية مما ادى الى ضعف حجم تمويل الاستثمارات المختلفة .

اما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ (-1)CointEq حيث سجلت إشارة سالبة ، كما هو متوقع مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادي ، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى إن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن في الفترة ($t-1$) تعادل حوالي 0.92% ، أي انه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال المدى القصير في الفترة ($t-1$) عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح ما يعادل 0.92% ، من هذا الاختلال في الفترة (t).

ويمكن حساب فترة التعديل باتجاه التوازن وفقاً للاتي :

$$\text{سرعة العودة الى وضع التوازن} = \frac{\text{فترة الابطاء لحد تصحيح الخطأ}}{\text{معلمة حد تصحيح الخطأ}}$$

$$\text{فترة التعديل} = \frac{1}{\text{قيمة معامل حد تصحيح الخطأ}} = \frac{1}{-0.9154} = -1.1$$

أي إن النمو الاقتصادي يستغرق حوالي سنة وشهر ، باتجاه قيمته التوازنية بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغير المستقل .

أما العلاقة طويلة الأجل فنلاحظ ان هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادي ، وإن إشارات المعلمات تتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، الا ان معلمة التنوع الاقتصادي ظهرت غير معنوية إحصائياً أي انها لا تؤثر في النمو الاقتصادي ، الامر الذي يعود الى ضعف قدرة بنية الاقتصاد الليبي في التنوع الاقتصادي في الامد البعيد ، والمتمثلة في وجود سياسات اقتصادية غير فعالة ومناسبة ، انعكست في ضعف التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي .

اذا من خلال هذا التحليل القياسي للأجل الطويل والقصير نثبت صحة فرضية الدراسة ، أي ان الاقتصاد الليبي لا ينطبق عليه مبدأ التنوع الاقتصادي ، وان الاقتصاد الليبي أحادي الجانب بمعنى اعتماده شبه الكلي على القطاع النفطي (الصادرات النفطية) ، ونستنتج كذلك ان قوة عامل التنوع الاقتصادي (مؤشر هيرفندال-هيرشمان) في النموذج القياسي تتوقف على زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الواعدة (الصناعات الاستراتيجية ، الزراعة ، السياحة ، الخدمات الدولية والمحلية المتنوعة التي يتميز بها الاقتصاد الليبي) وبالتالي تزداد قوة تأثير عامل التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي .

• اختبارات صلاحية النموذج للاستخدام والتحليل :

Correlation LM Test يوضح الجدول رقم (3-12) نتائج اختبار الارتباط الذاتي ان القيمة الاحتمالية اكبر من 5% مما يعنى قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

كما بينت نتيجة مشكلة عدم تجانس التباين ان القيمة الاحتمالية اكبر من 5% مما يعنى قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة تجانس التباين ، ويشير اختبار Jargue Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

جدول رقم (3-12)

اختبار التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للبواقي

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jargue Bera)	5.20	0.074
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.4236	0.6583
ARCH Test	0.00086	0.9767

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 ملحق (12)

11.3.3- نتائج الجانب القياسي :

بناءً على دراسة وتقدير النموذج القياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال - هيرشمان للتنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 1970- 2010 م ، يمكن استنباط النتائج التالية :

1-كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إن إشارات معاملات النموذج تتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، حيث وجد ان متغير ومؤشر هيرفندال إشارته موجبة في الأجل الطويل وفي الأجل القصير ، وتأتي هذه النتيجة متوافقة إلى حد ما مع طبيعة الاقتصاد الليبي ، ومرد ذلك إلى إن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي صرف أي انه يعتمد بشكل رئيسي على استخراج وتصدير النفط (القطاع النفطي) .

2- وضحت نتائج التقدير عن وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج وان النمو الاقتصادي يميل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل 0.92% أي إن قيمة

النمو الاقتصادي تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة باتجاه قيمتها التوازنية ، وان فترة التعديل تستغرق حوالي سنة وشهر باتجاه قيمتها التوازنية بعد اثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغير المستقل ، حيث إن فترة التعديل تمثل سرعة التعديل نحو التوازن وتعتبر جيدة .

3- بينت العلاقة طويلة الأجل ان هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومؤشر هيرفندال -هيرشمان للتنوع الاقتصادي ، الا ان معلمة التنوع الاقتصادي ظهرت غير معنوية إحصائيا أي انها لا تؤثر في النمو الاقتصادي ، الامر الذي يعود الى ضعف قدرة بنية الاقتصاد الليبي في التنوع الاقتصادي في الامد البعيد ، والمتمثلة في وجود سياسات اقتصادية غير فعالة ومناسبة ، انعكست في ضعف التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

4- من خلال هذا التحليل القياسي للأجل الطويل والقصير نثبت صحة فرضية الدراسة ، أي ان الاقتصاد الليبي لا ينطبق عليه مبدأ التنوع الاقتصادي ، وان الاقتصاد الليبي أحادي الجانب بمعنى اعتماده شبه الكلي على القطاع النفطي (الصادرات النفطية) ، ونستنتج كذلك ان قوة عامل التنوع الاقتصادي (مؤشر هيرفندال -هيرشمان) في النموذج القياسي تتوقف على زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الواعدة (الصناعات الاستراتيجية ، الزراعة ، السياحة ، الخدمات الدولية والمحلية المتنوعة التي يتميز بها الاقتصاد الليبي) وبالتالي تزداد قوة تأثير عامل التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي .

الخاتمة

كخلاصة عامة فيما يخص التنوع الاقتصادي في ليبيا ، وبالاعتماد على التحليل السابق، يمكن القول بأنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج النفط، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على النفط سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد عليه في تمويل الخزينة العامة للدولة .أي إن الاعتماد على مصادر إنتاجية محدودة وناضبة تجعل الاقتصاد هشاً وعرضة لمخاطر عدة، وبالتالي يتبين أن نجاح عملية التنوع الاقتصادي في ليبيا رهن بالدور الذي تلعبه الدولة في تنمية مختلف القطاعات وإشراكها في العمل على تحقيق تنوع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع القطاع الخاص، وتحديث القوانين والتشريعات، والاهتمام بالقطاعات المؤهلة لقيادة التنوع الاقتصادي في ليبيا.

أولاً- النتائج:

1- على الرغم من تأكيد الخطط التنموية على مسألة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، إلا أن ذلك لم يتجسد على أرض الواقع إلا على نطاق ضيق. حيث لا يزال الاقتصاد الليبي الأقل تنوعاً بين اقتصاديات بلدان المنطقة، وكذلك بين البلدان المنتجة للنفط.

2- نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتكزاً بشكل كبير على نمو القطاع النفطي حيث قادت الثورة النفطية مسار التنمية فيها وانعكست أدوارها في هيكل النشاط الاقتصادي ومؤشرات أدائه الكلي كمؤشر الناتج المحلي الاجمالي، والاييرادات العامة، وعوائد الصادرات التي تهيمن عليها عائدات النفط بشكل مباشر وغير مباشر يدل على ضعف الأداء الاقتصادي في ليبيا وعدم قدرته على التنوع الاقتصادي وأن بوادر التوجه نحو التنوع الاقتصادي ليس بالمستوى المطلوب والإجراءات اللازمة للتنوع الاقتصادي ما زالت سطحية.

3- إن وجود القطاعات المؤهلة لتحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي ليس شرطاً كافياً ما لم يتوفر المناخ المناسب الذي يشجع على زيادة الاستثمارات في هذه القطاعات، وبالطبع يعد هذا المناخ حصيلة تفاعل العديد من النظم والسياسات الاقتصادية

الداخلية التي يجب أن توضع في إطار التطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي.

4- ما زالت الإيرادات النفطية هي المحرك الرئيس للاقتصاد الليبي، بالرغم من نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، التي تساهم بشكل جذري في تنمية مصادر الدخل وتنويعها.

5- ضآلة حجم ومساهمة الصادرات الليبية، غير النفطية حيث أن الصادرات النفطية ما زالت تمثل المحرك الرئيس لمستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

6- بينت قيم المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي بحسب قيم مقياس (هيرفندال - هيرشمان) أن الاقتصاد الليبي حقق قدراً طفيفاً من التنوع الاقتصادي حيث أن انخفاض التنوع يترافق بشكل أساسي بالتقلبات التي تحدث في الصادرات، ومع اعتماد الدولة على الصادرات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

7- تبين من العرض التحليلي والقياسي للدراسة بأن الاقتصاد الليبي لا ينطبق عليه مبدأ التنوع الاقتصادي، وأن الاقتصاد الليبي أحادي الجانب بمعنى اعتماده شبه الكلي على القطاع النفطي (الصادرات النفطية)، ونستنتج كذلك أن قوة عامل التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرفندال - هيرشمان) في النموذج القياسي تتوقف على زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الواعدة (الصناعات الاستراتيجية، الزراعة، السياحة، الخدمات الدولية والمحلية المتنوعة التي يتميز بها الاقتصاد الليبي) وبالتالي تزداد قوة تأثير عامل التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي.

ثانياً- التوصيات:

1- على الدولة بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات للحد من التبعية للنفط، لذلك يجب إعادة النظر في أسلوب التخطيط واعداد الخطط بما يتناسب والظروف الاقتصادية المستجدة على الساحتين المحلية والدولية.

2- بما أن القطاع النفطي من أكثر القطاعات المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن استخدام الإيرادات المتحصلة من هذا القطاع في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما وأنه يمكن استخدام المخرجات الأخرى من القطاع النفطي في صناعات متعددة كالصناعات

البتروكيماوية وبذلك يمكن تحقيق النمو في القطاعات الأخرى، وبالتالي تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

3- العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجيات فعالة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمارات في جميع النشاطات وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضاً في مختلف المجالات الاقتصادية ، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجالات مختلفة كونهم محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي ووسيلة للتنوع الاقتصادي.

4- تعديل أسلوب إدارة الإيرادات النفطية وكيفية توزيعها بين الانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري، والعمل على إنشاء صندوق سيادي لإدارة الفوائض المالية من خلال إدخار جزء من هذه الإيرادات وإعادة استثمارها في الداخل والخارج كبديل لمواجهة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

5- العمل على زيادة الصادرات الليبية وتنويعها باعتبارها ضرورة حتمية لتنمية مصادر الدخل للاقتصاد الليبي وتنويعها ولا يتم ذلك إلا من خلال التركيز على الصناعات التصديرية التي تمتلك ليبيا ميزة نسبية تنافسية في إنتاجها وتصديرها.

6- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنوع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصيتها مع ليبيا كدول الخليج العربي باعتبارها من اقرب نماذج التنوع الناجحة للواقع الليبي .

قائمة المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً- الكتب:

1. أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبدالسلام، مبادئ الاقتصاد، الشركة الخضراء للطباعة والنشر، طرابلس، الطبعة الثانية، 2009.
2. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، الاسكندرية.
3. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.
4. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، تحليل جزئي وكلي ومعجم اقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991م.
5. حسين فرج الحويج، التكامل الاقتصادي والصناعة البتروكيمياوية، عمان، دار جليس الزمان للنشر .
6. خالد رمضان بن محمود، الصحراء الليبية، إمكاناتها الطبيعية والبشرية وآفاق استثمارها، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس - ليبيا.
7. خالد محمد السواعي ، اساسيات القياس الاقتصادي ، دار الكتاب الثقافي ، اربد الاردن ، 2011 .
8. سامر عبدالهادي وآخرون، مبادئ الاقتصادية الكلية، دار وائل للنشر، عمان.
9. سيف الاسلام القدافي ،ليبيا والقرن الواحد والعشرون ، ترجمة دار المهى للثقافة والأداب، لبنان ،سبتمبر 2002 م
10. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا.
11. صبحي قنوص وآخرون، ليبيا والثورة خلال ثلاثون عاماً، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999.
12. عبد القادر محمد عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، ط 3 ، 2009.

13. عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الثورة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 1992.
14. على خضير مرزا، ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2012.
15. عوض جمعة رمضان، أسس وأساليب التخطيط الاقتصادي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1988.
16. قدرى الشرقاوي، التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، 1991.
17. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر.
18. محمد بن ناصر الحجري، تطور الاقتصاد العماني خلال اربعة عقود (1970-2010م) مطابع الريان 2010.
19. محمد عبدالجليل أبو سنيينة، الموارد الزراعية والجغرافية في ليبيا محاولة استشراف المستقبل، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1993.
20. مفتاح محمد الشرقاوي وآخرون، مبادئ علم السياحة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2006.
21. ميلود جمعة الحاسية، دور النقود والمصارف في الاقتصاد الليبي، الشركة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس 1979.

ثانياً- الرسائل العلمية:

- 1- إبراهيم محمد أحمد العرام، مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، 2016.
- 2- باسم ابو بكر ابراهيم عقاب، الصناعات البتروكيمياوية وأثرها في نمو الصناعات التحويلية في ليبيا للفترة (1995-2007) رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا، 2006.
- 3- خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحويل في العراق للمدة (1970-2008) رسالة ماجستير منشورة ، جامعة البصرة، 2009.

- 4- خيرى رجب الدخلى، دراسة اقتصادية لسوق الاوراق المالية في الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس 2008.
- 5- سامى عمر ساسى، أثر التغير فى سعر صرف الدينار الليبى فى مؤشر الاسعار المحلية فى الاقتصاد الليبى، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية، 2005، 2006.
- 6- سعيد صفى الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية فى ليبيا، دراسة فى الجغرافيا السياحية، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001.
- 7- سهيلة التومى الشوشان، دور عرض النقود فى التأثير على الناتج المحلى الإجمالى فى الاقتصاد الليبى خلال الفترة (1980-2010) رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2013.
- 8- شكري سيدى محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادى اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادى، جامعة إبي بكر بالقايد، تلمسان، 2011- 2012.
- 9- طارق سليمان بغيرى، أداء السياسة النقدية فى ليبيا فى ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، ربيع 2007.
- 10- طبائبة سليمة، التنوع الاقتصادى خيار استراتيجى لاستدامة التنمية ورقة مقدمة فى مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاح، جامعة القاهرة، 2008.
- 11- عبد السلام الفيتورى الرطيب، القدرة التنافسية للصناعات فى ظل منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط، 2006.
- 12- عبدالباسط محمد خليفة، الاستثمار فى القطاع السياحى وأثره على إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فى ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2013، -60.
- 13- عمر على الدراز، دور السياسة النقدية فى تصحيح الاختلال الهيكلى فى التجارة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، خريف 2012.
- 14- محمد أحمد العجاج، قياس، ذوى المالية والاقتصادية لإقام مرقق سياحى متكامل بمنطقة الحنية بالجبلى الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط، ربيع 204.
- 15- مخلوف مفتاح محمد، تقويم فعالية السياسة المالية فى ليبيا خلال الفترة (1990-2010) أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2015-2016.

16- نجية صالح الرفيق، اتجاهات البطالة في ليبيا وأثرها على الاقتصاد القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، 2015.

17- وحيد سالم برياش، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي للسنوات (1984-2008) رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2011.

ثالثاً- الدوريات العلمية:

1. أحمد بالتمر، تقييم واقع القوى العاملة حيال قدرتها على إيجاد مصادر بديلة للنفط، ورقة بحثية في ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط رؤية مستقبلية.
2. أحمد درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية، معالجة التحديات الاقتصادية للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
3. أحمد مفتاح الترهوني، محددات التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية الليبية، دراسة تطبيقية للفترة (1970-2000) ورقة مقدمة في مؤتمر التنمية الاقتصادية في الماضي والمستقبل، طرابلس، ديسمبر، 2002.
4. امجد حجازي، لمملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادي الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.
5. بشير محمد عاشور الدروييش وآخرون، القطاع المصرفي واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، نوفمبر 2007.
6. بشير هادي الطائي، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق الشروط والأليات، دراسة كمية 2003، 2019، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 17، العدد 26، سنة 2021.
7. بن عبد الفتاح حمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 1، 2018، -233.
8. جمال سالم عبد الكريم النعاس، الصناعات البتروكيماوية في ليبيا دراسة تطبيقي لمجمي البريقة دراسة في جغرافية الصناعة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، بحث منشور.
9. حسين فرج الحويج، الصناعة البتروكيماوية في ليبيا (الواقع والتحديات) مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الرابع .

10. رحاب عبد السلام عمر عبد القادر، دور العوائد التنظيمية في تمويل قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، ورقة بحثية كلية التجارة، جامعة المنصورة،
11. رضا على بن صالح، باسم المختار الرئيمي، استراتيجيات التنمية الصناعية وفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية.
12. سعد عيسى و عطية اسماعيل ، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ARDL مج 3 ع 43 2018 .
13. شراء غزلان، حابي أمينة هناء، سياسة التنوع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي تجربة المملكة العربية السعودية الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار اسعار المحروقات جامعة البويرة -الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
14. ضياء مجيد، البورصات- أسواق المال وأدواتها، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
15. عائشة عبدالسلام العالم، رحاب محمد بن سعود، السياحة في ليبيا ومتطلبات تنميتها، دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتر للقوة الخمسية.
16. عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب، الموارد النفطية والتنمية المستدامة، ورقة قدمت في ندوة الاقتصاد الليبي وتحسين إيرادات النفط (رؤية مستقبلية) 1371.
17. عبد الله امحمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، 2007.
18. عبدالباري الشوشان الزني، تقييم تجربة التخطيط في الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية في ندوة مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، معهد التخطيط، طرابلس، 2007.
19. عبدالحكيم المبروك نائل وآخرون، إمكانيات ومقومات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، معهد التخطيط، طرابلس.
20. عبدالحميد وريت، 2008، فروق جوهرية بين توجهات أسعار النفط في القرن العشرين وبين توجهات الأسعار خلال هذا القرن، ورقة غير منشورة، 2008.

21. عبدالله امحمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مجلة التخطيط والتنمية، المجلد الأمل العدد الأول، نوفمبر 2007.
22. عبدالله حامد الحاسي، الواقع والتحديات والآفاق، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 2020م.
23. عبدالهادي حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، المجلد الثاني، سبتمبر، 2008.
24. عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، 2004.
25. علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسامات الاقتصاد الليبي في ظل التطور لعضوية منظمة التجارة العالمية، ورقة بحثية في ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات، 2007.
26. عمر عثمان زرموح وآخرون، نموذج قياسي للاقتصاد الليبي، معهد التخطيط، 2009.
27. عمر محمد أبوصبيح وآخرون، الإطار الكلي للخطة الوطنية لتنويع الاقتصاد الكلي، معهد التخطيط، طرابلس، 2010.
28. عيسى حمد الفارس، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها الشراكة مع القطاع الخاص ورقة بحثية قدمت إلى مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا: الماضي والمستقبل، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2002، طرابلس، ليبيا.
29. عيسى حمد الفارسي، القطاع السياحي والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ديسمبر، 2003.
30. فؤاد شاكر، الاقتصاد الليبي، الماضي- الحاضر، أفاق المستقبل، مجلة اتحاد المصارف العربية، تصدر عن اتحاد المصارف العربية، العدد 253، بيروت، 2002.
31. فيصل مفتاح شلوف، علي محمود فارس، الفرص الاقتصادية المتاحة للاستثمار كمصادر بديلة للنفط، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط، رؤية مستقبلية ا، 1371 ور.
32. مايع شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الربيعي في العراق، مجلة الغربي، العدد 15، المجلد 3، 2010.

33. مايح شبيب الشمري، ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادي والادارية، جامعة واسط العدد 24- 2016.
34. مجيب حسن محمد، دور التخطيط بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد التنافسي، ندوة مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، معهد التخطيط، طرابلس، 2007 .
35. مجيب حسن محمد، متطلبات واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، ورقة بحثية في مؤتمر إعادة الإعمار، بنغازي، 2012.
36. محمد البشير مسعود، سياسة جذب الاستثمار الأجنبي مع الإشارة إلى بعض التجارة الدولية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر، 2007.
37. محمد امين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي، تجارب الدولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2014.
38. محمد خليل فياض، التجارة الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي تقييم التجربة الليبية 1970-1999، مجلة الدراسات العليا، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، خريف 1371 و.ر.
39. محمد عبد الجليل، بحوث ومناقشات ندوة عن الاستهلاك في الاقتصاد الليبي.
40. محمد عبدالجليل أبو سنيينة، عبدالله امحمد شامية، الإطار العام لسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، ندوة دور المؤسسات والأسواق المالية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
41. محمد عمر الشويرف، نجاح الطاهر البياض، أهمية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الليبي، مجلة افاق اقتصادية، لعدة الرابع، 2016.
42. محمود عبد الحفيظ المغبوب -جمعة محمد الرقيبي، أسواق الاوراق ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي، ورقة مقدمة في مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمخاطر.
43. محمود محمد الداغر - امكانيات التجنيد وضرورات تنوع الاقتصاد الليبي ،بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيد ايرادات النفط "رؤية مستقبلية" الفترة 29-30 من شهر الطير 1371 و.ر ،كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة التحدي.
44. مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الاردن، 2005، ص26.
45. مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (2001-2002-2006) الجزء الأول، والجزء الثالث، اللجنة الشعبية العامة شؤون الخدمات، طرابلس.

46. مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من اثار تغير المناخ، التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ.
47. مصطفى بكار محمود، استثمارات الجماهيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الأربع عقود الماضية (1963-2001) تحليلات نظرية واستنتاجات عملية.
48. مصطفى عمر، العوامل الطبيعية والاستعمار والفقر، صفحات من التاريخ الاجتماعي الليبي، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، العدد الخامس، مطابع الوحدة العربية، الزاوية، 2000، ، 46.
49. معهد التخطيط ورقة بحثية بعنوان الشراكة بين قطاع العام والخاص .
50. ممدوح عوض الخطيب ، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض، 2014، -8
51. موسى باهي، كمال رواينية، استراتيجيات التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، والمجلد 25، العدد 3، 2019.
52. ناجي التوني، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول "مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي" الجمهورية اللبنانية 25-27 سبتمبر 2001.
53. ناصر جواد محمد حبي، دراسة تحليلية لمحددات انتاج قطاع الصناعة التحويلية في الجماهيرية الليبية، مجلة الدراسات العليا العدد 14- ربيع 1372 و . ر .
54. ناصر عبدالكريم الغزواني، تقييم امكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات التنافس الدولي والسلبيات والعلاج المحلية العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثالث، ، 2015.
55. هيثم أحمد الطروق، قياس أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (1970-2009)، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الخامس، السنة الخامسة، فبراير 2012.
56. هيفاء فهد الساعدي ،بحث بعنوان مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية ،كلية القانون، جامعة بغداد .
57. يوسف يخلف مسعود، دور المصارف التجارية كقطاع غير نفطي في تنمية الاقتصاد الليبي، ورقة مقدمة في ندوة الاقتصاد الليبي، وتجنيب إيراد النفط "رؤية مستقبلية" 1371 و . ر .

رابعاً- التقارير :

- 1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد (الأول والثاني والثالث)
- 2- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، مارس 1994.
- 3- التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، سنوات مختار.
- 4- اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد التجارة سابقاً، الاقتصاد الليبي، 2002،
- 5- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1990-2004، أبريل 2005.
- 6- اللجنة الشعبية العامة للقوى والتدريب والتشغيل سابقاً، البرنامج التنموي، 2008-2012، سبتمبر، 2007.
- 7- مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي التاسع والأربعون.
- 8- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، السنة المالية، 2001.
- 9- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد وخمسون، 2008.
- 10- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 27 العدد (1-3) 1987.
- 11- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، التاسع والعشرون، الكويت، 2002م.
- 12- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، 1988، الكويت، 1989.
- 13- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي التاسع والعشرين، 2002.
- 14- وزارة التخطيط الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية (1973-1975) ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980) المطبعة العصرية، طرابلس.
- 15- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975، طرابلس - ليبيا.
- 16- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1976 - 1980.
- 17- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981-1985، الجزء الأول.

خامساً- شبكة الانترنت:

- 1- محمد الناصر حميداتو، التنوع الاقتصادي في الجزائر، www.sciencereflecion.com
- 2- ايمان الحيارى، بحث عن مصادر الطاقة 2019، mawdoo3.com
- 3- بانورما التأمين، تاريخ صناعة التأمين في ليبيا، أكتوبر، 2015، موقع الكتروني
tijaratuna. Com
- 4- سوق الاوراق المالية الليبي 48، [https:// www. Lib. Com. Ly](https://www.Lib.Com.Ly)
- 5- علي الفارسي مستقبل الطاقة المتجددة في ليبيا، 2021 [https:// attaqa. net](https://attaqa.net)
- 6- عمر على شنب وآخرون، معوقات استخدام الطاقة المتجددة في ليبيا.
iccpge.elmergib.edu.ly
- 7- نبذه عن الطاقة المتجددة ليبيا 2012 [WWW. Rcreee. org](http://WWW.Rcreee.org)
- 8- ندوة علمية تحت عنوان "خيارات توليد الطاقة الكهربائية في ليبيا" aee.gov.ly